الشعب الكوردي و السياسات الدولية

في القرن العشرين

كوردستان العراق نموذجا



دراسة تحليلية ناقدة

هادى على


منتدى إقراء الثقافي
www.iqra.ahlamontada.com
للكتب (كوردى , عربي , فارسي)

الشعب الكوردي و السياسات الدولية

في القرن العشرين

كوردستان العراق نموزجا

دراسة تحليلية ناقدة

هادى على

❖ اسم الكتاب : الشعب الكردي والسياسات الدولية في القرن العشرين
❖ اعداد : هادى على
❖ سنة الطبع : ٢٠٠٨
❖ رقم الايداع : ٢١٩ سنة ٢٠٠٨
❖ مطبعة : سيما ـ سليمانية
❖ ناشر : دار روشنبير لنشر و التوزيع



يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ {١٣} الحجرات

فهرست المحتويات

المواضيع	الصفحات

الفصل الخامس

المقدمة

اهمية البحث:

التاريخ السياسي للشعب الكوردي كغيره من الشعوب الحية، تاريخ طويل ومتشعب وحافل بالاحداث والمنعطفات والمحطات المهمة. وان هذا التاريخ جدير بالدراسة العلمية المعمقة في مراحله و جوانبه المختلفة، ليسهل فهم هذا الشعب العريق ودوره في الماضي والحاضر، خاصة من قبل المحافل والمؤسسات ذات الاهتمام بقضايا الشعوب. اذ ان الشعب الكوردي هو احد الشعوب الاساسية في منطقة الشرق الاوسط، هذه المنطقة الاستراتيجية على المستوى العالمي والتي تعتبر في الوقت الراهن بؤرة المعادلات السياسية المهمة والقضايا الساخنة على المستوى الدولي.

وجدير بالذكر هنا ان الامة الكوردية كأية أمة من الامم لها مقوماتها من الوطن واللغة والتاريخ والثقافة واستطاعت ان يحافظ على وجودها عبر التاريخ. وقد لعبت ادوارا هامة على مدار التاريخ خاصة في العهود الاسلامية جنبا الى جنب مع الشعوب المجاورة لها وظهر من بين ابنائها علماء افذاذ وقادة سياسيون و عسكريون ابطال ادلوا بدلوهم في اغناء الحضارة الاسلامية و الانسانية بصورة عامة.

ومن جانب اخر مرت على هذا الشعب مراحل تاريخية متعددة ومتنوعة، الا ان القرن العشرين له خصوصياته بالنسبة لهذا الشعب. ففي بداية هذا القرن شهد العالم اجمع ومنطقة الشرق الاوسط خاصة احداثا كبيرة وتحولات جذرية ادت الى انهيار الامبراطورية العثمانية وظهور نظام عالمي جديد. حصلت على اثرها كثير من الاقوام التي كانت خاضعة للسلطنة العثمانية على حق تقرير مصيرها. غير ان الشعب الكوردي على عكس ذلك تم تقسيم وطنه بين عدة دول

تحكمها انظمة قومية متطرفة. ومنذ ذلك الحين توالت مآسي ومعانات كبيرة وخطيرة على هذا الشعب و على مدار القرن العشرين.

ومعلوم ان احد الاسباب الرئيسية التي حالت دون حصول الشعب الكوردي على حق تقرير مصيره والوصول الى حل عادل لقضيته، هو طبيعة السياسات الدولية والاقليمية المتناقضة والمتضاربة في المراحل المختلفة من القرن الماضي بحق هذا الشعب.

ونحن في هذه الدراسة عملنا قدر الامكان على استقراء تلك السياسات الدولية والاقليمية في المراحل المختلفة من القرن العشرين تجاه هذا الشعب وكفاحه لنيل حريته والحصول على حق تقرير المصير كغيره من الشعوب. وقد اخترنا كوردستان العراق نموذجا وذلك للخصوصية التي تتمتع بها القضية الكوردية في العراق، ومن اجل تركيز البحث والتحليل حول القضية المبحوث عنها.

ولهذا الموضوع اهميته الخاصة في الوقت الراهن، حيث ان القضية الكوردية اصبحت اليوم احدى اهم القضايا الساخنة والحيوية بعد قضية فلسطين. وهي جديرة بأن تكتب حولها بحوث ودراسات اكاديمية تساهم في ايضاح الجوانب المختلفة لهذه القضية وكيفية الوصول الى حلول علمية وموضوعية لها.

ولما تقدم تأتي اهمية هذا البحث في كونه مساهمة في مجال معالجة جملة من الاشكاليات التاريخية والسياسية المعقدة حول القضية الكوردية.

مشكلة البحث

لاشك ان هناك بحوث ودراسات متنوعة ومتعددة كتبت حول قضية الشعب الكوردي والصراعات الدولية والاقليمية بشأنها، لكنها مبعثرة هنا وهناك وتختلط فيها القضية الكوردية في كل من العراق وايران وتركيا واحيانا اخرى سوريا، اذ ان الشعب الكوردي وموطنه كوردستان مقسم بين عدة دول، وتبعا لذلك فأن القضية الكوردية موزعة بين عدة دول مختلفة، وفي كل دولة من هذه الدول لها خصوصياتها التي تميزها عن نظيراتها في الدول الاخرى. وليست هناك بحوث ودراسات مستفيضة و وافية خاصة بالمواقف والسياسات الدولية والاقليمية حول القضية الكوردية بل ان جوانب هذا الموضوع متفرقة في بطون كتب ومصادر مختلفة، مما يجعل تقصيها ومتابعتها امرا صعبا. وقد تم التغلب عليها الى حد ما بالبحث التحليلي الدقيق لتلك المواقف و السياسات الدولية والاقليمية وجمعها من مصادرها.

منهج البحث

ويعتمد الباحث على اسلوب المنهج التاريخي والتحليلي في سرد الاحداث والتطورات السياسية في المراحل المختلفة وتحليلها ونقدها، وبيان ترابطها وعلاقتها بالمواقف والسياسات الاقليمية والدولية تجاه القضية المبحوث عنها والعمل على بلورة رؤية واضحة عنها ووضعها في اطار دراسة تحليلية ونقدية بشكل موضوعي وعلمي.

هيكلية البحث ومحتوياته

تنقسم هيكلية البحث الى ستة فصول وفق مراحل تاريخية مختلفة على مدار القرن العشرين، ففي الفصل الاول بحثنا عن الكورد وكوردستان عبر التاريخ في مبحثين. فالمبحث الاول يبحث عن جغرافية كوردستان (وطن الكورد) وطبيعة ارضه وسكانه واللغة الكوردية وخصائص عامة عن المجتمع الكوردي في مطلبين. وفي المبحث الثاني يتناول الباحث الوضع السياسي للكورد مقدما لمحة تاريخية عن الامارات الكوردية والثورات التي قام بها، وطبيعة السياسات الدولية في تلك الحقبة من التاريخ ازاء الشعب الكوردي الى نهاية حكم السلطان عبدالحميد الثاني وذلك في ثلاثة مطالب.

وفي الفصل الثاني تناولنا بدايات ظهور القضية الكوردية على المسرح السياسي الدولي في مبحثين، ففي المبحث الاول بحثنا عن كيفية نشوء الشعور القومي لدى الشعب الكوردي، وبالتالي بروز القضية الكوردية والنشاطات السياسية الكوردية في هذا المضمار عن طريق تشكيل عدد من الاحزاب والجمعيات الكوردية واصدار صحف ومجلات لشرح القضية الكوردية ومعاناته في اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في مطلبين.

وفي المبحث الثاني تناولنا القضية الكوردية في المؤتمرات والمعاهدات الدولية اثناء الحرب العالمية الاولى وبعدها في مطلبين وكيفية معالجة القضية الكوردية في تلك المعاهدات والمؤتمرات ودور القيادات الكوردية في ايصال القضية الكوردية الى المحافل والاوساط الدولية في تلك المرحلة الحساسة التي التي كان يمر بها العالم والمنطقة بصورة خاصة.

وفي الفصل الثالث بحثنا في القضية الكوردية بعد الحرب العالمية الاولى وكيفية تقسيم كوردستان الخاضعة للسلطنة العثمانية والسياسات الدولية بصورة عامة والسياسة البريطانية بصورة خاصة تجاه كوردستان وقضية

الشعب الكوردي، وكيف ان الكثير من الشعوب الخاضعة للامبراطورية العثمانية حصلت على حق تقرير مصيرها ـدا الشعب الكوردي ودور السياسة البريطانية الاستعمارية في ذلك. ويشمل الفصل ثلاثة مباحث رئيسية:

ففي المبحث الاول تناولنا في مطلبين السياسة البريطانية تجاه الكورد بصورة عامة وفي العراق الحديث بصورة خاصة وكيفية الحاق كوردستان الجنوبية (ولاية الموصل) الى دولة العراق الحديثة التشكيل في اعقاب الحرب العالمية الاولى.

وفي المبحث الثاني تناولنا في مطلبين القضية الكوردية بعد انتهاء الانتداب البريطاني للعراق واستقلال العراق سياسيا وانضمامه الى عصبة الامم بصورة رسمية وفق شروط والتزامات محددة خاصة بالشعب الكوردي و رد الفعل الكوردي ازاء حرمانه من حقوقه القومية.

وفي المبحث الثالث تناولنا الوضع السياسي الكوردي في نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام جمهورية كوردستان في مهاباد بزعامة الشهيد قاضي محمد ودور الكورد العراقيين في الدفاع عن الجمهورية الكوردية بقيادة المرحوم الملا مصطفى البارزاني وحتى نهاية العهد الملكي في العراق في ثلاثة مطالب.

اما في الفصل الرابع فنتناول القضية الكوردية في العهد الجمهوري بعد سقوط الملكية في العراق اثر الثورة التي قام بها ضباط في الجيش العراقي في 14/تموز/1958 في اربعة مباحث موزعة على عدد من المطالب.

ففي المبحث الاول بحثنا عن موقف ثورة تموز/1958 من القضية الكوردية والتطورات التي حصلت بعدها خاصة قيام الثورة الكوردية في ايلول/1961 في مطلبين.

وفي المبحث الثاني تناولنا القضية الكوردية بعد سقوط عبد الكريم قاسم نتيجة الانقلاب البعثي الاول وكذلك في فترة الحكم العارفي وموقف المجتمع الدولي بصورة عامة ازاء القضية الكوردية في تلك المرحلة في ثلاثة مطالب.

وفي المبحث الثالث تناولنا القضية الكوردية بعد الانقلاب البعثي الثاني في تموز/1968 وصدور بيان الحادي عشر من اذار/1970 واقرار الحكم الذاتي لمنطقة كوردستان العراق في مطلبين.

وفي المبحث الرابع بحثنا في ثلاثة مطالب اندلاع المعارك مرة اخرى في عام/1974 واتفاقية الجزائر بين ايران والعراق في عام 1975 وانهيار الثورة الكوردية والاحداث التي اعقبتها.

أما الفصل الخامس فيتضمن دراسة اسباب الحرب الايرانية العراقية التي دامت ثمان سنوات والاثار الخطيرة لتلك الحرب المدمرة على الشعب الكوردي في العراق في مبحثين رئيسين:

ففي المبحث الاول تكلمنا عن الوضع السياسي والعسكري في كوردستان العراق خلال سنوات الحرب وكيفية تحول كوردستان العراق الى ساحة حرب حقيقية بين الدولتين وموقف الحركات الكوردية من تلك الحرب

وفي المبحث الثاني تناولنا في ثلاثة مطالب الاثار الخطيرة للحرب الايرانية العراقية على الشعب الكوردي وقيام النظام البعثي بأرتكاب جرائم ضد الانسانية في كوردستان العراق بأستخدام الغازات السامة في حلبجة وحملات الابادة الجماعية التي سميت بعمليات الانفال والصمت الدولي ازاء هذه الجرائم والانتهاكات الخطيرة في مجال حقوق الانسان وفق العهود والمواثيق الدولية من قبل النظام العراقي ضد الشعب الكوردي.

اما الفصل السادس والاخير فيتناول القضية الكوردية في اعقاب غزو الكويت من قبل النظام العراقي بألاضافة الى الاحداث والتطورات السياسية التي حصلت بعد ذلك في مبحثين.

ففي المبحث الاول تكلمنا في اربعة مطالب الاسباب التي دفعت النظام العراقي لغزو الكويت ونتائجها وانتفاضة الشعب العراقي بصورة عامة والشعب الكوردي بصورة خاصة في اذار/1991 وما تبعها من النزوح الجماعي لهذا الشعب بعد عودة قوات النظام الى كوردستان والرأي العام العالمي والموقف الدولي تجاه هذه التطورات الخطيرة وصدور القرار/688 من مجلس الامن الدولي بفرض الحماية الدولية لصالح الشعب الكوردي. وفي المبحث الثاني فقد تناولنا التجربة السياسية الكوردية واجراء الانتخابات العامة في كوردستان العراق لانتخاب برلمان وحكومة اقليم كوردستان، والموقف الدولي والاقليمي من هذه التطورات التي حصلت في كوردستان العراق الى نهاية القرن العشرين في ثلاثة مطالب متكاملة.

واخيرا فقد بينا في الخاتمة جملة من الاستنتاجات وعرضنا فيها عدد من المقترحات التى توصلنا اليها من خلال اعداد هذه الرسالة، آملين ان تكون محل تدقيق وتمحيص من قبل القيادات الكوردية والاحزاب السياسية والجهات ذات العلاقة والباحثين والمختصين في هذا المجال.

والله من وراء القصد

2006/11/6 - 15/**شوال**/ 1427

اربيل

الفصل الأول

الكورد و كوردستان

عبر التأريخ

المبحث الاول

تعريف عام بالشعب الكوردي و موطنه (كوردستان)

المطلب الاول

جغرافية كوردستان

أولا: الموقع/

كوردستان تعني بلاد الكورد، و تتألف لفظياً من كلمتين هما (كورد) و (ستان) التي تعني بلد او محل. و قد اطلق اسم كوردستان على وطن الشعب الكوردي منذ قرون عديدة أي ان كوردستان اسم جغرافي و تأريخي لبلاد الكورد[1].

ويكتب المؤرخ الروسي باسيل نيكيتين بهذا الشأن ما يلي:

(ان لفظة كوردستان تعني بلاد الكورد، و هي منطقة واسعة لا حدود سياسية لها، و قد اطلقها -سنجر- و هو آخر ملوك السلجوقيين على احدى مقاطعات مملكته و ذلك في القرن الثاني عشر بعد الميلاد. و كانت هذه المقاطعة تضم عدة ولايات يفصل بينها سلسلة جبال -زاكروس- ففي شرق هذه السلسلة تقع ولايات همدان و دينور و كرماشاهان، و في غربها تقع ولايتا شهرزور و سنجار. أما عاصمتها فكانت قلعة -بهار- الواقعة شمال شرقي همدان و كانت هذه المنطقة قبل القرن الثاني عشر تدعى -جبال الجزيرة- او

---

(1) جلال طالباني (كوردستان و الحركة القومية الكوردية)، الطبعة الثانية/1971 دار الطباعة و النشر/بيروت/ ص30.

ديار بكر. و اول مؤرخ ذكر كوردستان هو القزويني في كتابه -نزهة القلوب- سنة 740 الهجرية اي في القرن الرابع عشر للميلاد)[1]. ويقول الدكتور شاكر خصباك (ان كوردستان بلاد ذات حدود طبيعية و ذات سكان من عنصر متميز، الا انها و ان كانت ذات حدود طبيعية مميزة فهي لا تملك حدوداً سياسية دولية)[2].

و يقول د. عبدالرحمن قاسملو في كتابه (كوردستان و الاكراد):

(تقع ارض الاكراد -كوردستان- في الشرق الاوسط في آسيا الغربية و هي لا تؤلف دولة واحدة. فالاراضي المعروفة باسم كوردستان مقسمة بين ايران و توركيا و عراق و سوريا. و يستطرد د. قاسملو قائلا: "فثمة شيء من الصعوبة اذاً في تحديد خط الحدود لكل كوردستان. و نتيجة الدراسة للمنطقة التي يقطنها الاكراد، و هي تؤلف من الناحية التأريخية و الموضوعية ارض واحدة[3]، فان بالوسع ان نرسم الحدود بشكل تقريبي كما يلي:

يبدأ خط مستقيم عند قمة سلسلة جبال آرارات في الشمال الشرقي، ينحدر جنوباً الى الجزء الجنوبي في سلسلة جبال زاكروس و بشتكوه و من تلك النقطة نرسم خطاً مستقيماً نحو الغرب الى الموصل في العراق و من ثم خطاً مستقيماً نحو الغرب يمتد من الموصل الى المنطقة التركية من لواء

---

(1) باسيل نيكيتين (الكورد) دراسة سوسيولوجية وتأريخية، الطبعة الثالثة/2004، أربيل، ص52.

(2) جلال الطالباني (المصدر السابق) ص20، نقلا عن د. شاكر خصباك (الكورد والمسألة الكوردية).

(3) د.عبدالرحمن قاسملو (كوردستان و الاكراد، دراسة سياسية و إقتصادية) المؤسسة اللبنانية للنشر/بيروت، ص11.

الاسكندرونة. من تلك النقطة يمتد خط نحو الشمال الشرقي حتى ارضروم في تركيا، ثم من ارضروم يمتد خط مستقيم نحو الشرق الى قمة آرارات)[1].

و المساحة الكلية لكوردستان تبلغ زهاء (409650كم2) أي انها اوسع من مساحات بريطانيا و هولندا و بلجيكا و سويسرا و الدنمارك مجتمعة. و من ارض كوردستان هناك (194400كم2) في توركيا، (124950 كم2) في ايران، (72000 كم2) في العراق، (18300كم2) في سوريا. و تبلغ طول كوردستان من الشمال الى الجنوب حوالي (1000كم). اما معدل العرض فهو (200كم) في الجزء الجنوبي ثم يزداد شمالاً حتى يبلغ (750كم)[2]. كذلك يمكن تحديد موقع كوردستان بين خطي العرض 34-39 شمالاً و بين خطي الطول 37-46 شرقاً[3].

ثانيا: الطبيعة/

كوردستان منطقة جبلية ترتفع عن سطح البحر ما بين 1000-1500م. تخترق الجبال هذه البلاد من اقصاها الى اقصاها خاصة في جهاتها الشرقية حيث توجد سلسلة جبال (آرارات) العالية المشهورة التي تصل الى 5168م فوق سطح البحر[4]. بل هناك مدن تقع على ارتفاع كبير مثل (بيجار) التي تعلو 1920م فوق سطح البحر، و في المقابل هناك مدن اخرى تقع على ارتفاع اقل بكثير مثل اربيل البالغ ارتفاعها 430م فوق سطح البحر التي تقع على تخوم

---

1) د.عبدالرحمن قاسملو (المصدر السابق)، ص12.

2) د.عبدالرحمن قاسملو (المصدر السابق)، ص13.

3) موسوعة مقاتل الصحراء/ من الإنترنيت (الاكراد و المشكلة الكوردية/ جزء الاول)، ص8.

4) محسن محمد المتولي (كورد العراق) الطبعة الأولى، 1422/2001، الدار العربية للموسوعات، ص18.

الصحراء العراقية.[1] في كوردستان تمتد سهول فسيحة خصبة صالحة لمختلف انواع الزراعة[2].

و تقع كوردستان في المنطقة المعتدلة الشمالية و مناخها صحراوي شبه استوائي، فمعدل الامطار يتراوح سنوياً بين 200ملم – 400ملم. اما في الاراضي المنخفضة المنحصرة بين سلاسل الجبال فيبلغ معدلها السنوي بين 700–2000ملم و قد يصل احياناً الى 3000ملم[3]، واحياناً تكون على شكل ثلوج سريعة الذوبان[4]. اما عن الحرارة ففي المناطق المعتدلة تتراوح بين (21°م–40°م). اما في المنخفضات حيث المناخ شبه صحراوي فان الحرارة تبلغ (37°م–48°م)[5]. و قد تنخفض في بعض المناطق الجبلية العالية ما بين 15°–20° تحت الصفر، و احياناً الى 30°–35° حت الصفر[6].

وتنبع في جبال كوردستان اربعة انهار كبيرة[7]: آراس و دجلة و الفرات و قيزل اوزان. و من انهار كوردستان الهامة كذلك الزاب الكبير و الزاب الصغير و كلاهما يصبان في نهر دجلة و كذلك نهر سيروان و غيرها. و هناك بحيرتان كبيرتان في الجزء الشمال الغربي هما بحيرة (وان) في كوردستان التركية و بحيرة اورمية في كوردستان الايرانية. و هناك بحيرات اخرى اصغر منها مثل بحيرة (زريبار) قرب مدينة (مريوان) في كوردستان الايرانية[8].

---

(1) د.عبدالرحمن قاسملو (المصدر السابق) ص13.

(2) محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص19.

(3) د.عبدالرحمن قاسملو (المصدر السابق)، ص13.

(4) محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص19.

(5) محسن محمد المتولي (نفس المصدر) ص19.

(6) د.عبدالرحمن قاسملو (المصدر السابق)، ص14.

(7) د.عبدالرحمن قاسملو (نفس المصدر)، ص15-16.

(8) د.عبدالرحمن قاسملو (نفس المصدر)، ص17.

و من الجدير بالذكر ان كوردستان تزخر[1] بالموارد المائية ففيها اكثر من عشرة الآف ينبوع و بها العديد من مساقط و شلالات المياه و البحيرات الطبيعية كل ذلك يشكل ارضية ملائمة لبناء قوة صناعية هائلة في هذه البلاد.

كما تتوفر المعادن في كوردستان كذلك يوجد النفط في كوردستان العراق و تركيا و ايران و يقدر احتياطي النفط في كوردستان باكثر من 45 مليار برميل. ففي كوردستان العراق يوجد النفط في حقول كركوك و عين زالة و خانقين و في كوردستان تركيا يوجد النفط في دياربكر و باطمان. وكذلك يوجد في كوردستان ايرن في كرماشان و قصر شيرين و خانة. و بجانب النفط يوجد الكبريت و الفوسفات و اليورانيوم و الذهب و النحاس و الفضة و الحديد و الرصاص و الزنك و النيكل و الرخام و المرمر[2].

المطلب الثاني

تعريف عام بالكورد

اولا: اصل الكورد/

يقول د. عبدالرحمن قاسملو في كتابه (كوردستان و الاكراد): ينتمي الاكراد الى أعرق أمم الشرق الاوسط الذي يعتبر مهداً للحضارة القديمة. ولا تزال دراسة التأريخ الكوردي غير وافية، الامر الذي اوجد مختلف الآراء حول اصل الاكراد و تطورهم التأريخي[3]. و هناك ما يشبه الاجماع لدى دارسي

---

(1) محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص19.

(2) محسن محمد المتولي (نفس المصدر) ص19-20.

(3) د.عبدالرحمن قاسملو (المصدر السابق)، ص39.

تأريخ الشعب الكوردي على ان اصوله يحيط بها نوع من الغموض من حيث تعذر تعيينها بدقة[1]. و ينقل جلال طالباني عن الكاتب الروسي مينورسكي قوله[2]: الاكراد ينحدرون من اصل اري، الا انهم امتزجوا بعناصر اخرى، و يضيف انه من المحتمل جداً ان يكون الشعب الكوردي قد هاجر في الاصل من الشرق –شرقي ايران– الى الغرب – كوردستان الحالي– و استوطن به منذ فجر التأريخ[3]. و يتفق المؤرخون على وجود شعب باسم (الكوتيين)، كان يعيش قبل الميلاد بألفي عام في منطقة تشكل الآن احدى مناطق الكورد الرئيسية و هي المنطقة المحصورة بين نهر دجلة و الزاب الاسفل و نهر يالى و قد وردت اقدم اشارة الى هذا الشعب في الكتابات السومرية، حيث كان السومريون يشكون من قوم محاربين اسمهم (الكوتي) قد اعتادوا على النزول من جبالهم و مهاجمة المدن السومرية، و اعترف السومريون و كذلك الاكديون من بعدهم بمملكة (الكوتيين) التي كانت عاصمتها (ارابخا) و التي ربما كانت تقع قرب مدينة (كركوك) الحالية. و كان البابليون يسمونهم (كاردو). و يرى بعض المؤرخين ان الكورد الحالين كانوا يعيشون في العصور الغابرة في المنطقة التي تعرف ببلاد (ميديا) و ان الكورد في اعتقاد العديد من المؤرخين هم احفاد الميديين[4]. و قد جاء ذكر هذا الشعب في كتاب (اناباس) للقائد اليوناني الشهير (زينفون) الذي كان على رأس عشرة الآف جندي يوناني في طريق عودته من بلاد فارس الى اليونان و يقول ان الكاردوخيين الذين يعيشون في

---

(1) جلال طالباني (المصدر السابق) ص23.

(2) جلال طالباني (نفس المصدر) ص24.

(3) جلال طالباني (المصدر السابق) ص25.

(4) محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص13-14.

الجبال اناس شجعان لن يرضخوا لا لسلطة الملك كركس و لا لحكم الارمن. و ذلك منذ عام 431 قبل الميلاد[1].

ثانيا: السكان/

لا توجد احصاءات دقيقة لعدد الاكراد اليوم في الدول التي يتبعون لها، لان بعض هذه الدول لا تعترف بالوجود الكوردي على اراضيها، فلا تشير احصاءاتها اليهم. كما انهم يتعرضون باستمرار لعمليات التهجير و الترحيل و اعادة التوطين في غير مواطنهم[2].

لهذا السبب تختلف التقديرات الرسمية عن التقديرات الحقيقية لنفوس الاكراد[3]. ان اغلبية الاكراد يعيشون ككتلة مندمجة في كوردستان –بلاد الاكراد– و لا توجد هناك كتل او جماعات من الشعوب تفصل بينهم، فهم يشكلون 85٪ من مجموع سكان كوردستان[4].

هذا و يعيش على ارض كوردستان حوالي مليون الى مليون و نصف من القوميات الاخرى من التركمان و الآذريين و الآشوريين و الكلدان و الارمن[5]. ويعيش في تركيا نحو من نصف الشعب الكوردي فهم يشكلون حوالي 20٪ من سكان تركيا و في ايران 10٪ من سكانها و في العراق 23٪ و في سوريا 9٪، بالاضافة الى اعداد لا بأس بها في ارمينيا و في اذربيجان و في لبنان و كذلك اعداد اخرى منتشرون في أوربا و بعض الدول العربية.. و يقدر بعض الباحثين

(1) محسن محمد المتولي (نفس المصدر) ص13. و كذلك د.عبدالرحمن قاسملو (المصدر السابق) ص40-41.

(2) مقاتل من الصحراء (المصدر السابق) ص10.

(3) جلال طالباني (المصدر السابق) ص39.

(4) ماجد عبدالرضا (المسألة الكوردية في العراق) منشورات مكتبة بغداد/1970/ ص13.

(5) د.عبدالرحمن قاسملو (المصدر السابق)، ص37.

عدد الاكراد باكثر من[1] 25 مليون نسمة و هناك في بعض الباحثين الكورد يقدر عددهم بحوالي 35 مليون الى 40 مليون نسمة في الوقت الحالي[2].

ثالثا: اللغة/

تنتمي اللغة الكوردية الى مجموعة اللغات الايرانية التي تمثل فرعاً من اسرة اللغات الهندو—اوربية، و هي تضم الكوردية و الفارسية و الافغانية و الطاجيكية[3]. و هذه الحقيقة تساهم في دحض الادعاء الذي ينسب الاكراد الى اصل تركي او عربي حيث ان اياً من اللغتين العربية و التركية لا تنتمي الى عائلة اللغات الهندو — اوربية. و برغم صلة القرابة بين اللغتين الكوردية و الفارسية الا انهما لغتان متمايزتان تماماً شأن اللغتين الروسية و البلغارية. و الأهم من ذلك انهما لغتان مختلفتان، مع العلم انه قد تكون هناك لغة واحدة مشتركة لأمتين مختلفتين او لعدة أمم مختلفة. و لا يصح القول بان الاكراد من اصل فارسي او الفرس من اصل كوردي و الصواب ان الكورد و الفرس انحدروا من اصل واحد لم يعد موجوداً الآن، شأنهم في ذلك شأن الامم السلافية مثلاً التي انحدرت من اصل واحد[4].

ويقول جلال الطالباني: (للشعب الكوردي لغته القومية الخاصة به و هي اللغة الكوردية بلهجاتها المتعددة، و هي لغة مستقلة قائمة بذاتها لها قواعدها و مفرداتها الخاصة بها، و لها تطوراتها المستقلة الخاصة بها)[5].

---

(1) مقاتل من الصحراء (المصدر السابق) ص11.

(2) محسن محمد المتولي (المصدر السابق ص19). وكذلك أنظر الى كتاب (كوردستان و ستراتيژيەتی دەوڵەتان) حسينى مدنى، الطبعة الأولى/2000، ص14-19.

(3) د.عبدالرحمن قاسملو (المصدر السابق) ص29.

(4) ماجد عبدالرضا (المصدر السابق) ص13.

(5) جلال طالباني (المصدر السابق) ص45.

وينقل عن ادموندز الاخصائي في اللغة الكوردية، ان اللغة الكوردية ليست عبارة عن لهجة فارسية محرفة مضطربة، بل هي لغة آرية نقية معروفة لها مميزاتها الخاصة و تطوراتها القديمة[1].

ليس للغة الكوردية حتى الآن شكل ادبي موحد. و هناك اليوم لهجتان رئيسيتان: الكرمانجي و السوراني. و كانت اللهجة الكرمانجية هي السائدة في الادب الكوردي حتى الحرب العالمية الاولى و لكن بعد تحريم استعمال اللغة الكوردية في كل من تركيا و سوريا، وبالنظر لتصاعد الوعي القومي في كل من العراق و ايران، اخذت اللهجة السورانية تسود الادب الكوردي. و قد احرزت هذه اللهجة تطوراً ملموساً خلال قيام جمهورية مهاباد بين 1945-1946 في كوردستان ايران و كذلك في العراق بعد ثورة 14 تموز 1958 حيث تم الاعتراف بوجود الشعب الكوردي في الدستور المؤقت. اخذ الادب الكوردي ينمو نمواً سريعاً في كوردستان العراق. و هكذا اصبحت اللهجة السورانية هي اللهجة السائدة في الادب الكوردي[2]. و يضيف د. قاسملو الى انه ليس هناك فرق كبير بين هاتين اللهجتين انهما في الاساس تشكلان لغة واحدة فلهما مفردات لغوية متشابهة و لهما نفس القواعد[3]. و بالرغم من وجود بعض الاختلافات بين هاتين اللهجتين الا انه من السهل التفاهم بين المتحدثين بهما خاصة اذا توفر الاتصال و الاختلاط بين سكان المنطقتين كما هو عليه الحال في اقليم كوردستان العراق بعد عام 1991 و قيام مؤسسات سياسية و ثقافية على مستوى الاقليم.

وتكتب اللغة الكوردية في العراق و ايران بالحروف العربية، في حين يستعمل اكراد سوريا و كذلك تركيا الحروف اللاتينية التي هي السائدة في

---

(1) جلال طالباني (المصدر السابق) ص46.

(2) د.عبدالرحمن قاسملو (المصدر السابق) ص30.

(3) د.عبدالرحمن قاسملو (المصدر السابق) ص31.

تركيا. لا شك ان عدم وجود كتابة موحدة للغة الكوردية يؤثر سلباً على تطور اللغة الكوردية و هو في الواقع عقبة كأداء امام توحيد اللغة الادبية الكوردية في كوردستان عموماً[1]. و نرى ان وعورة الارض و صعوبة الاتصالات و عدم وجود كيان سياسي موحد للشعب الكوردي على مدار التأريخ، ادى الى اختلاف اللهجات التي يتكلم بها الكورد و الى عدم ايجاد لغة ادبية موحدة.

رابعا: الديانة/

الاسلام دين الاغلبية الساحقة للشعب الكوردي و اغلبهم من اهل السنة على المذهب الشافعي. و قسم قليل منهم و هم الكورد الفيلية على المذهب الشيعي الاثنا عشري في جنوب كوردستان ايران في منطقة كرمانشاه و لورستان و منطقة خانقين في كوردستان العراق و في كوردستان تركيا في منطقة درسيم[2]. و يعيش في بعض مناطق كوردستان أتباع الطائفة اليزيدية في منطقتي شيخان و سنجار. و هي في البداية كانت طريقة صوفية تعرف بالطريقة العدوية نسبة الى مؤسسها الشيخ عدي بن مسافر الأموي ثم تحولت الى حركة سياسية و أخيرا أصبحت ديانة مستقلة[3]. و يرى المؤرخ الكوردي الشهير محمد أمين زكي، أن اليزيدية ترجع بالأساس الى المذهب المانى او الى الديانة الزرادشتية في ايران القديمة[4]. و هناك طائفة اخرى من الكورد يطلق عليهم (الكاكائية) و هي كلمة كوردية تعني الاخ و هم يقدسون الامام علي

---

(1) د.عبدالرحمن قاسملو (المصدر السابق) ص31.

(2) د.عبدالرحمن قاسملو (المصدر السابق) ص28.

(3) ئازاد سعيد سمو (اليزيدية من خلال نصوصها المقدسة) ص39،8،7.

(4) محمد أمين زكي (خولاصةيةكى تاريخى كورد و كوردستان) ضاثى يةكةم 2004، سليَمانى، بةرطى يةكةم، ص203.

تقديساً عظيماً[1]. و هم منتشرون في بعض مناطق متفرقة في محافظة كركوك في كوردستان العراق و كرمانشاه في كوردستان ايران.

والمجتمع الكوردي يمكن ان يوصف بأنه مجتمع متعدد الطوائف و الاديان و لكنه استطاع ان يحافظ على الروابط الاساسية التي تبقيه متماسكاً متعاطفاً و موحداً، و هي روابط قوية وطنية و تراثية و روحية[2].

والشعب الكردي يعرف بانه من الجماعات المتمسكة بدينها – و هم من اكثر المسلمين تمسكاً بالدين الاسلامي و تفهماً و تفقهاً فيه و يمثل الدين اقوى دافع لهم و موجه لحياتهم. و لقد اسهم الكورد مساهمة فعالة في نشر تعاليم الدين الاسلامي و لقد ظهر بينهم من تفقه في العلوم الاسلامية و اخذ مكانة مرموقة بين الفقهاء و العلماء و المفسرين و رواة الحديث و اصحاب الطرق الصوفية، و الطريقتان النقشبندية[3] و القادرية هما اهم الطرائق الصوفية المنتشرة في ارجاء كوردستان و للعالم الديني (الملا) مكانة محترمة في المجتمع الكوردي[4].

---

(1) محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص44.

(2) محسن محمد المتولي (نفس المصدر) ص45.

(3) محسن محمد المتولي (نفس المصدر) ص41.

(4) د.عبدالرحمن قاسملو (مصدر سابق) ص28-29.

المبحث الثاني

لمحة تأريخية عن الوضع السياسي للشعب الكوردى

المطلب الاول

الإمارات الكوردية

عاش الكورد طوال تاريخهم تحت السيطرة الاجنبية او الشعوب المجاورة لهم بصورة مباشرة او غير مباشرة. فمنذ القرن الخامس قبل الميلاد استطاع الامبراطور الاخميني (كورش) ان يدمر عام 550 ق.م. المملكة المسماة (ميديا) التي يعدها المؤرخون الوطن الاصلي للكورد. فمنذ ذلك التاريخ لم تكن لهذا الشعب دولة موحدة و لا وطن موحد. لقد شكلت طبيعة كوردستان الجغرافية الوعرة المحور الاساسي في هذا كله[1]. ثم خضع هذا الشعب لحكم الاسكندر الكبير الذي قضى على الدولة الاخمينية عام 330 ق.م. ثم خضع للأرمن (الارسانين) خلال القرنين الثاني والاول قبل الميلاد، ثم للدولة الرومانية حتى القرن الثالث الميلادي، ثم للارمن الذين اختلطوا بالاكراد. و تعاقب على حكم بلاد الكورد الامبراطوريتان الفارسية و الرومانية، و اخيراً خضعت كوردستان للامبراطورية البيزنطية، التي اقتسمتها مع الامبراطورية الساسانية بين القرنين الثالث و السابع الميلاديين الى ان جاء الفتح الاسلامي في عام (18هـ/ 640م) في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، بعدما قضت الدولة الاسلامية الناشئة على الامبراطوريتين البيزنطية و الساسانية معا. فدخل الكورد في الدين الجديد و كانوا عوناً و سنداً قوياً للدولة و الامة الاسلاميتين في العصور التي تلت ذلك. و في الواقع ان القبائل الكوردية لم تكن خاضعة لتلك الدول خضوعاً حقيقياً، بل كانت تعيش

---

(1) محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص50-51.

في شبه استقلال، معتصمة بجبال كوردستان العالية و الوعرة، و ظهرت امارات كوردية مستقلة خلال فترة الحكم الاسلامي تحت حكم بعض الأسر الكوردية و لم يسيطر أي من هذه الامارات على كوردستان سيطرة تامة و كثيراً ما كان يحصل صراع بين الأسر الكوردية الحاكمة، الى ان جاءت الدولة الايوبية الكوردية التي اسسها صلاح الدين الايوبي عام (564 هـ) والتي بسطت سيطرتها على بلاد الشام و مصر و بلاد الرافدين و اليمن و قسم من شمال افريقيا. و استطاع ان يخوض حروباً مظفرة ضد الصليبيين في فلسطين و قضى على الدويلات الصليبية في بلاد الشام و سجل امجد البطولات في تاريخ الاسلام عندما تمكن من دحر الصليبيين في معركة حطين و تحرير القدس و المسجد الاقصى من الاحتلال الصليبي في27 رجب عام 583 الهجرية التي استمرت قرابة القرن من الزمان. واستمر حكم الدولة الايوبية بين (564-648هـ) اي (84) عاماً، فكان اعظم عهود تلكم الحقبة التاريخية بالنسبة للمسلمين[1].

و تعاقبت السلاحقة الاتراك عام 1051م و المغول عام 1231م وتيمور لنك عام 1402م على احتلال بلاد الاسلام و منها كوردستان لينشروا الدمار و الخراب في تلك الديار و الحقوا بها اضراراً كبيرة[2].

مع مطلع القرن العاشر الهجري (السادس عشر ميلادي)، انقسم العالم الاسلامي بين دولتين اسلاميتين، الدولة الصفوية الشيعية الحاكمة في ايران و الدولة العثمانية السنية الحاكمة في الاناضول. و دخل الكورد في طاعة السلطان سليم الاول بفضل مساعي الشخصية الكوردية المشهورة (ملا ادريس البدليسي)، الذي اصبح مستشاراً مقرباً للسلطان العثماني الذي ارسله الى

(1) محمود شاكر (التأريخ الاسلامي) المجلد 5-6/ الجزء الثاني/ الطبعة السادسة/1421هـ-2000م، ص307.

(2) د.عبدالرحمن قاسملو (المصدر السابق) ص42. كذلك مقاتل من الصحراء (مصدر سابق) ص13.

امـراء كوردسـتان لمـا لـه مـن نفـوذ و مكانـة بيـنهم و اعـتراف بفضله و علمـه. فأنـضم هـؤلاء الأمـراء الى الـسلطان العثمـاني الـذي اسـتطاع بـدعم و مـساندة الكـورد مـن دحـر شـاه اسماعيـل الـصفوي في معركـة (جالـديران) الـشهيرة عـام 1514م/ 920هـ. و اصـدر الـسلطان سـليم الاول مرسـوماً (فرمـان) سـلطانياً تضمن الاعتراف بالادارة الذاتية لهؤلاء الامراء على المنـاطق الكوردية و ليس علـيهم الا ان يقـدموا الـدعم و المـساندة للدولـة العثمانيـة في حربـه مـع الـدول الكـبيرة. و قـد حـدد الفرمـان الـسلطاني الامـارات الكورديـة بامـارة بابـان في السليمانية و امارة سوران في اربيل و امارة بهدينان في العمادية و امارة بوتان في منطقة الجزيـرة بالاضـافة الى امـارات هكارى و شاصون و بدليس و حصن كيف حيث بلغت عدد الامارت الكوردية (16) امارة[1] معترفاً بها.

و كـان مـن نتـائج معركـة (ضـالديران) تقـسيم كوردسـتان بـين الـدولتين الصفوية و العثمانية، حيث خضع القسم الاكبر منها للحكم العثماني، و حدد ذلك التقسيم رسمياً في معاهدة زهاو الـتي ابرمـت بـين الـشاه عبـاس الايرانـي و السلطان العثماني مراد الرابع عام 1639م لتنظيم الحدود مما زاد من تكريس تقسيم كوردستان بين الدولتين[2].

يقـول المـؤرخ الكـوردي الـشهير شـرفخان البدليـسي في كتابـه (شـرفنامه) بشأن الامارات الكوردية: ان الأمراء الكورد كانوا مستقلين الى درجة ان بعضهم اصدروا العملة بـاسمهم و صـورتهم و ان الخطبـاء كـانوا يـدعون لهـم و يـذكرون أسمائهم في خطبة الجمعة بدلاً من السلطان العثماني مع العلم ان احداً منهم لم

(1) د.عبدالرحمن قاسملو (المصدر السابق) ص43.

(2) محمد أمين زكي (خولاصەیەکی تاریخی کورد و کوردستان) چاپی2004 سلێمانی، بەرگی یەکەم، ص119. وكذلك د.عبدالله العلياوي (كوردستان في غهد الدولة العثمانية من سنة 1851-1914 دراسة في التأريخ السياسي) ص30.

يكن ملكاً و لم يسم نفسه ملكاً و ان كوردستان لم تكن دولة موحدة و مستقلة تحت حكمهم[1].

ان الاعتراف الرسمي بالامارات الكوردية من قبل السلطان العثماني و بقاء حكمهم الوراثي بحيث يحكمون مستقلين في شؤونهم الداخلية يعود الى الاسباب التالية:[2]

اولاً: ان الدولة العثمانية كانت مضطرة الى التفاهم و العمل ما بوسعها لكسب صداقة الزعماء الكورد و امرائهم و ذلك لانها كانت تجابه قوتين كبيرتين هما الدولة الصفوية في الشرق في ايران و المماليك في الجنوب في مصر و سورية.

ثانياً: الخوف من انحياز الامراء الكورد الى الجانب الصفوي.

ثالثاً: ادركت الدولة العثمانية مدى شجاعة الكورد في الحروب لذلك عملت على الاستفادة منهم الى جانبها.

رابعاً: بالرغم من ان معركة (جالديران) كانت معركة كبيرة و انتصرت فيها الدولة العثمانية الا انها لم تكن حاسمة بل بقيت الدولة الصفوية كمصدر تهديد و كان الكورد هم الذين يسيطرون على المناطق الواقعة بين هاتين القوتين، و من جانب آخر استفاد السلطان العثماني من كون الاكراد على المذهب السني فاستطاع ان يكسب صداقتهم و تعاونهم ضد الدولة الصفوية الشيعية المذهب.

وعلى هذا الاساس مرت العلاقة بين الكورد و الدولة العثمانية بعد معركة (جالديران) بمرحلتين:[3]

---

(1) شرفخاني بدليسي (شەرەفنامە) الطبعة الكوردية/1981، ص194.

(2) د.عبدالله العلياوي (المصدر السابق) ص27.

(3) د.عبدالله العلياوي (المصدر السابق) ص30.

الاولى/ مرحلة الوئام و المصالحة و التعاون و الاعتراف المتبادل.

الثانية/ مرحلة محاولات الدولة العثمانية بتخطي الاتفاق بينها و بين الامراء الكورد. وكان السلطان سليمان القانوني الذي تولى الحكم في عام 1520م بدأ بخرق تلك الاتفاقية و لكن الامارات الكوردية دأبت على مقاومة السلطات العثمانية و حافظت على استقلالها المشروع ما استطاعت الى ذلك سبيلاً. و مع بداية القرن التاسع عشر بدأت الدولة العثمانية بتطبيق سياسة السيطرة المركزية على الولايات و الامارات و ذلك من قبل السلطان محمود الثاني (1808-1839م)، و كان عهده بداية نهاية الامارات الكوردية المستقلة و اتبع السلطان محمود الثاني هذه السياسة بحجة القيام بالاصلاحات داخل الامبراطورية الضعيفة. و كان احدى مبرراته هي قطع الطريق امام التدخلات الايرانية و الروسية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية. و استطاع السلطان محمود الثاني من تحقيق اهداف سياسته ازاء الامارات الكوردية و اسقاطها واحدة تلو اخرى في حوالي منتصف القرن التاسع عشر باسقاط امارة بوتان في عام 1847 لعدة اسباب منها:

1. قوة الجيش العثماني من حيث التنظيم و التدريب و الاسلحة.
2. الانقسامات الداخلية بين الامراء الكورد انفسهم.
3. العامل الخارجي المتمثل بالدول الكبرى خاصة روسيا و بريطانيا اللتين كانتا تساندان الدولة العثمانية[1].

---

(1) د.عبدالله العلياوي (المصدر السابق) ص31-35.

المطلب الثاني

عهد ظهور شيوخ الطرق الصوفية

بعد القضاء على الامارات الكوردية المستقلة عجزت السلطات العثمانية عن مد نفوذها الى جميع المناطق الكوردية و فشلت في ممارسة سيطرة حقيقية عليها، مما ادى الى انتشار الفوضى و القلاقل مما احدث ازمة اجتماعية و ادارية في تلك المناطق. و بات مقدراً و بمرور الزمن ان يملأ شيوخ الطرق الصوفية هذا الفراغ. و بهذا المنوال نبغ شيوخ (شمدينان) بزعامة الشيخ عبيدالله النهري و تمت لهم السيطرة على المناطق التي كانت تحت حكم امراء بوتان و بهدينان و هكارى و اردلان. كما ان شيوخ البرزنجة استخلفوا امراء بابان في السليمانية و كركوك و ما حولها. و شيوخ بارزان بسطوا سلطانهم على اجزاء من بادينان و هكارى.

ان تبوء هؤلاء الشيوخ مراكز القيادة القوية بين الكورد لا يشير بحد ذاته الى مجرد المقدار الذي كان يتمتع به واحدهم من هيبة و ولاء بسبب مقامه الديني، بل على خلو كوردستان بعد زوال الامراء الكبار من شخصيات قيادية كوردية قادرة على جمع كلمة الجمهور و كسب ولاءهم.

ان تلك المبادرة التلقائية التي تقبل بها الكورد هؤلاء الشيوخ الروحانيين قادة و زعماء، انما يدل على مدى ما بلغ شعورهم بالحاجة الى ملء الفراغ القيادي و السياسي الذي احدثه غياب الامراء. و هو كذلك يكشف عن ذلك الخواء السيكولوجي في الشعور القومي الكوردي في تلك المرحلة التاريخية[1].

---

(1) جرجيس فتح الله (ثورة الشيخ عبيدالله النهري) دار ئاراس للطباعة و النشر، الطبعة الثانية، اربيل/2001، ص105.

و معلوم ان هناك طريقتان مشهورتان في كوردستان احداهما هي الطريقة القادرية التي تأسست من قبل الشيخ عبدالقادر الطيلاني الكوردي الاصل (1078-1166م) و قد توطدت دعائم هذه الطريقة بين الاكراد بعد وقت قصير و انتشرت في مناطق كثيرة من كوردستان خاصة السليمانية و ما حولها على يد الشيخ معروف النودي البرزنجي.

الثانية: هي الطريقة النقشبندية التي انتشرت في كوردستان على يد مولانا خالد النقشبندي الشهرزوري عام (1776-1827م) و هو من قبيلة الجاف[1] التي تسكن مناطق شهرزور و كرميان و حول السليمانية و مناطق تابعة لكرماشان في القسم الايراني من كوردستان. و من هؤلاء الشيوخ برز زعماء قوميون قادوا الثورات الكوردية فيما بعد، امثال الشيخ عبيدالله النهري الذي كان من الزعماء الكورد الدينيين و السياسيين في كوردستان في آن واحد، بل كان اعظمهم شأناً و قد تهيأت له ظروف عدة ليتقلد مقام الزعامة العليا على ابناء شعبه اثناء الحرب العثمانية – الروسية بين 1877-1878م. فكان الكورد اكثر من أي وقت آخر يتطلعون الى قائد منقذ يخرج من بينهم. و بدا الشيخ عبيد الله ذلك القائد المنشود، فهو عميد اسرة مشايخ شمدينان و نجل الشيخ طه الجليل القدر. وقد رأى فيه ابناء شعبه انه مبعوث العناية الالاهية، والواقع هو انه كان يرى نفسه صاحب رسالة و انه هو الرجل المنتدب لتقويم الامور و اصلاحها، مثلما كان اتباعه و مؤيدوه يرونه بهذا المستوى[2].

---

(1) توماس بوا (تأريخ الأكراد) ترجمة: تيسير ميرخان، دار الفكر/ دمشق، الطبعة الأولى/2001، ص129.

(2) جرجيس فتح الله (المصدر السابق) ص18-19.

المطلب الثالث

الثورات الكوردية

شهدت كوردستان في العهد العثماني خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر العديد من الانتفاضات و الثورات المحلية التي كانت تحدث لرفع الظلم و الجور من الضرائب و الاتاوات الباهظة من قبل السلطات العثمانية التي اثقلت كاهل الشعب الكوردي، أو هي اندلعت طلباً للاستقلال. يقول البروفيسور فيلجيفسكي الروسي حول الانتفاضات الكوردية: (القضية لم تكن مجرد دسائس بعض الزعماء بل كانت ثورة جماهير صحيحة، فالجماهير الكوردية تحت حكم الاتراك كانت تقاسي ابشع انواع الظلم من حكامها الطغاة)[1]. و يقول في معرض تعليقه على الحركات الكوردية التي حدثت اثناء الحرب الروسية – التركية (1828–1829م) ما يلي:

(لقد عمت الثورة بلادهم (أي بلاد الاكراد) آنذاك و كانت موجهة ضد الاقطاعيين الاتراك و الاكراد على حد سواء، هؤلاء الاقطاعيين الذين باستبدادهم و تعنتهم اضروا اقتصاديات القبائل الرحل الفقراء. ولم يكن العامل الاقتصادي وحده سبب الثورة، فالعقيدة الوطنية ايضاً لها عمل كثير فيها، وقد شرعت هذه العقيدة تتبلور اولاً في بيئة النخبة عند الزعماء و في محيطهم حتى بلغت الجماهير)[2].

ومن هذه الثورات و الانتفاضات التي حدثت في النصف الاول من القرن التاسع عشر، هي انتفاضة محمد باشا الرواندوزي بين أعوام (1832–1836م) في كوردستان العراق الذي اراد ان يوحد الكورد جميعهم داخل الدولة العثمانية و ايران تحت حكمه. و كان الامير السوراني رجلا سياسيا و عسكريا و مصلحا من الطراز الفريد في زمانه، وتعد انتفاضته اول انتفاضة كوردية في

---

(1) جلال طالباني نقلا عن باسل نيكيتين/ص194-195 (المصدر السابق) ص82.

(2) جلال طالباني نقلا عن باسل نيكيتين/ص194-195 (المصدر السابق) ص83.

التـاريخ المعاصـر اسـتهدفت جمـع شمـل الكـورد في دولـة مـستقلة. ولكـن الدبلوماسيين البريطـانيين قـاموا بـدعم الدولـة العثمانيـة لقمـع الانتفاضـة لأنهـم كانوا خائفين مـن أن اسـتقلال كوردسـتان سـيكون خطـوة كـبيرة لإنهيـار الدولـة العثمانية و لن تستفيد منها غير روسيا القيصرية. لذلك فإن الاطماع الروسـية في الدولة العثمانية هـي الـتي دفعت بريطانيا لقمع الإنتفاضة الكوردية.

وكانـت انتفاضـة الأمـير بـدرخان بـين أعـوام (1842-1847م) في شـرق الاناضـول (كوردسـتان توركيـا) مثـال اخـر يـبين كيـف أن الـصراع (الروسـي- البريطـاني) للهيمنـة داخـل الدولـة العثمانيـة تـرك أثـره البـالغ في العلاقـات العثمانيـة-الكورديـة و أخـيرا طالبـت كـل مـن بريطانيـا و فرنـسا و روسـيا السلطان العثماني بضرورة قمع انتفاضة بدرخان و الا ستتدخل الدول الغربية لحماية المسيحيين، فأرسلت الدولة العثمانيـة قـوة كـبيرة للقـضاء علـى ثـورة الامير بدرخان و امارته[1].

وكانت الانتفاضة العامة الاخيرة في القرن التاسع عشر حدثت بين اعـوام (1878-1881م) بقيـادة الـشيخ عبيـدالله النهـري الـذي سـيطر علـى منـاطق واسعة في القسم الايراني من كوردستان و حقق بعض الانتصارات و لكن تحت الضغط البريطاني الروسي من جهة و التعاون العثماني - الايراني المشترك من جهـة اخـرى انتهـت محـاولات الـشيخ لتأسـيس دولـة كورديـة. ويقـول جـلال الطالباني حول هذا الموضوع[2]: (على الرغم من اخفـاق الانتفاضـات المـسلحة و الثـورات الكورديـة خـلال القـرن التاسـع عـشر في تحقيـق الاهـداف القوميـة الكبرى، الا انها حققت مهاماً خطيرة، منها بلورة الوعي و فضح الحكام الطغاة و ارشاد الشعب الكوردي الى ضرورة تنظيم قواه و توحيد صفوفه و المطالبـة بحقوقه).

---

(1) د.عثمان علي (دراسات في الحركة الكوردية المعاصرة 1833-1946) الطبعة الأولى 2003م/1412هـ، مطبعة الثقافة/أربيل، ص18-21.

(2) جلال طالباني (المصدر السابق) ص89.

الفصل الثاني

بدايات ظهور القضية الكوردية
على المسرح السياسي الدولي

المبحث الاول

وضع الكورد في أواخر الدولة العثمانية

المطلب الاول

الوضع السياسي الكوردي في عهد السلطان عبدالحميد الثاني

اعتلى السلطان عبدالحميد الثاني عرش الامبراطورية العثمانية و كان هذا الحدث منعطفا في التاريخ السياسي لتلك الدولة، حيث استلم الحكم في وقت عصيب في تاريخ الدولة العثمانية و كان يوم جلوسه على العرش يوما مشهودا في جميع انحاء الامبراطورية عام 1876م. و في عهده حدثت الحرب الروسية – العثمانية (1877-1878م) اضافة الى حدوث مشاكل داخلية كثيرة[1] و قد صاغ السلطان عبدالحميد استراتيجية جديدة و طموحة لمجابهة التحديات الداخلية و الخارجية التي كانت تستند على جملة من الامور من اهمها احياء فكرة الجامعة الاسلامية بين الشعوب الاسلامية و كان يرى ان هذه الفكرة ضمان لالتفاف المسلمين بقومياتهم المختلفة حول عرش السلطان العثماني و مقاومة القوى الاجنبية كما احيا لقب خليفة المسلمين و استقبل العلماء في استانبول منهم جمال الدين الافغاني و كان من مظاهر الجامعة الاسلامية تحسين العلاقة بين السنة و الشيعة و تقريب وجهات نظرهم

والامر الذي لا شك فيه ان صحيفة (العروة الوثقى) التي كانت يصدرها الشيخ جمال الدين الافغاني في (باريس) بمعاونة الشيخ محمد عبده قد لعبت

([1]) د.عبدالله العلياوي (المصدر السابق) ص167-168

([2]) [illegible] اوي (المصدر السابق) ص170

الدور الرئيسي في بلورة المحتوى الايدولوجي لفكرة (الجامعة الاسلامية) و قد منحها جمال الدين الافغاني محتوى تحررياً و مضموناً معادياً للاستعمار الاوربي. و كان يرى ان الاصول الدينية الحقة تنشيء للامم و الشعوب قوة الاتحاد و ائتلاف الشمل و تحثها على اقتناء الفضائل و توسيع دائرة المعارف و العلوم و تنتهي بهم الى اقصى غاية في المدنية و من اجل ذلك كان يدعو الى الاخذ بالقرآن دستوراً و الالتزام بالشورى[1] و العدل في الحكم.

كان السلطان عبدالحميد قد اعلن في جلسة البرلمان في 13 كانون الاول/ 1877 انه يحترم حقوق القوميات و يعمل على تحقيق المساواة بين الشعوب الاسلامية. و من نتائج هذه السياسة الجديدة انه اهتم بالكورد و تقرب منهم خاصة الزعماء الدينيين و رؤساء العشائر الكوردية و منحهم امتيازات واسعة. و قد تقلد كثير من الشخصيات الكوردية مناصب مهمة في الجيش و الادارة في اواخر العهد العثماني، حيث يذكر بان سعيد باشا (والد الجنرال شريف باشا الذي مثل الكورد في مؤتمر الصلح في باريس/ عام 1919م) و هو كوردي من منطقة بشدر اصبح وزيراً للخارجية[2].

وعلى هذه الطريقة عمل السلطان عبدالحميد على الاستفادة القصوى من الكورد في الدفاع عن الحدود الشرقية المتاخمة للامبراطورية الروسية القيصرية، حيث ارادت الحركة القومية الارمنية بدعم الدول الاوربية خاصة روسيا القيصرية انشاء كيان ارمني في الولايات الشرقية التي تسكنها غالبية كوردية، و من اجل ذلك اصدر فرماناً في عام 1891م يقضي بتشكيل الالوية الحميدية الخيالة من القبائل الكوردية و عقد مؤتمراً كوردياً في استانبول

([1]) موفق بني مرجة (صحوة الرجل المريض) مؤسسة صقر الخليج للطباعة والنشر والتوزيع، كويت/1984، رسالة ماجستير وموضوعها (السلطان عبدالحميد الثاني ومشروع الجامعة الاسلامية) ص126-127.

([2]) د.عبدالله العلياوي (المصدر السابق) ص168-169.

حضره العلماء و رؤساء العشائر الكوردية و التقى السلطان[1] بالمؤتمرين و دعاهم الى المشاركة في الدفاع عن البلاد و الدخول في الالوية الحميدية. و قد لعب السلطان عبدالحميد و الالوية الحميدية الكوردية التي اسسها دوراً حاسماً في هذا الصراع. و تمخضت عن هذا الصراع حرب اهلية مريرة بين الارمن و الكورد دامت اكثر من عقد و ذهب ضحيتها عشرات الآلاف من الطرفين و كان المستفيد الوحيد هو الدول الاوربية الاستعمارية التي لم تكن ابداً تضع أي اعتبار لمصالح شعوب المنطقة و من ضمنها الشعب الارمني[2].

ومن جانب آخر كان من نتائج التشكيلات الحميدية على المجتمع الكوردي هو رد الاعتبار للكورد بصورة عامة و لقيادتهم الممثلة برؤساء العشائر و علماء الدين بعد ان الغيت الامارات الكوردية شبه المستقلة في عهد سلطان محمود الثاني الذي اتبع اسلوب الادارة المركزية المباشرة من خلال موظفين و مسؤولين اتراك الذين مارسوا القمع اللامحدود ضد ابناء المنطقة، الامر الذي ادى الى حدوث انتفاضات كوردية عديدة ضد السلطة المركزية. و تركت الالوية الحميدية بصماتها على الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية في كوردستان، فقد امر السلطان عبدالحميد بفتح مدارس عسكرية و علمية في ربوع كوردستان خاصة في المدن الرئيسية لتطوير القدرة القتالية و الادارية للالوية الحميدية. لذلك لم يكن مستغرباً ان يقوم عدد من قيادات تلك الالوية بانتفاضات بعد الانقلاب على السلطان عبدالحميد في عام 1908م من قبل حزب الاتحاد و الترقي. و حين وقع الانقلاب كان اول ماقدم عليه الانقلابيون هو الغاء الالوية الحميدية و اتبع ذلك حملة ضد الضباط الكورد الكبار في الجيش النظامي. و لكن الحميدية و المدارس التابعة لها قد احدثت اثرها العميق في المجتمع الكوردستاني، و في ذلك يقول البروفيسور روبرت

([1]) د.عثمان علي (المصدر السابق) ص122-123.

([2]) د.عثمان علي (المصدر السابق) ص133.

لولسن: ((ان الالوية الحميدية و المدارس التابعة لها قد اعطت الكورد القيادة السياسية و العسكرية الكفوءة))[1]، و كان معظم قادة الانتفاضات الكوردية حتى بعد الحرب العالمية الاولى كانوا من ضباط الالوية الحميدية او من خريجي تلك المدارس.

المطلب الثاني

السياسات الدولية تجاه الكورد في هذه المرحلة

شهدت كوردستان في الفترة ما بين 1909-1914 عدد من الثورات و الانتفاضات بين الكورد و الاتحاديين، من هذه الحركات حركة إبراهيم باشا الملي عام 1908 في منطقة ديار بكر باتجاه الحدود السورية، و حركة الملا سليم الخيزاني عام 1913 في ولاية بدليس، و حركة الشيخ عبدالسلام البارزاني بين (1908-1914)، و كذلك انتفاضة مدينة السليمانية بقيادة الزعيم الديني الشيخ سعيد الحفيد والد الشيخ محمود الحفيد في نهاية السنة 1908 وبداية سنة 1909م.

و كانت هذه الحركات جميعها قد جمعت بين الدفاع عن مظلومية الكورد والمطالبة بإعادة السلطان عبدالحميد الثاني، كما أنها كانت حركات يقودها العلماء و الشيوخ الصوفية تعبيرا عن رفض الكورد للقيم الغربية التي كان الاتحاديون يريدون فرضها على كوردستان كباقي أقاليم الامبراطورية العثمانية معتمدة على شخصية القائد و بإنتهاء القائد كانت تنتهي تلك الحركات[2].

---

[1]) د.عثمان علي (المصدر السابق) ص133.

[2]) د.عثمان علي (المصدر السابق) ص177-178.

و حول هذا الموضوع يقول الكاتب الروسي م.س لازاريف في كتابه (المسألة الكوردية) في معرض تحليله للحركات الكوردية في نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين: " بعدما اضعفت هذه الحركات الكوردية السلطنة العثمانية و ايران الشاهنشاهية و اسرعت بسقوط هاتين الدولتين المهترئتين ذات القوميات المتعددة، فانها قد حظيت بأهمية ايجابية (بالنسبة للكورد) و هي ان هذه الحركات ساعدت التلاحم القومي للأكراد الذين هددتهم الابادة و الاذابة، و ارست هذه الحركات الاسس المهمة للقومية الكوردية. غير ان هناك جانبا اخر و هو أن هذه الحركات أسستها قوى استهدفت في الواقع اهدافا رجعية و هو تخليد نظام الانتساب العائلي القبلي الذي ولى زمانه منذ عهد بعيد، و الاحتفاظ بالسلطة المطلقة على سكان كوردستان الرحل و الحضر و المناطق المختلفة. و بالأضافة الى ذلك فإن الاقطاعيين الاكراد كان من الغريب جوهريا عليهم ان يفهموا المصلحة الشعبية العامة، و هم اظهروا ميلا للأتفاق مع السلطات و الدول الاجنبية الى حد الخيانة الصريحة للقضية المشتركة و المصالح الشعبية العامة، و انجروا بسهولة الى الرشوة و صدقوا بالعهود."

و يضيف "و بهذا فإن القضية الكوردية هي ظاهرة تأريخية معقدة غاية التعقيد، و فيها تناقض عميق و ينبغي النظر اليها و تقييمها داخل ظروفها الزمنية و المكانية. و من الضروري ايضا الاخذ بعين الاعتبار الموقف العالمي للمرحلة موضوع النظر لأن المسألة الكوردية لم تكن أبدا قضية داخلية تركية أو ايرانية، اذ كانت مختلطة بها مصالح مهمة بالدرجة الاولى لروسيا و انكلترا و كذلك للدول الامبريالية الاخرى[1].

([1]) م.س لازاريف (المسألة الكوردية 1891-1917) مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى السليمانية/2001، ص76.

ومن جانب اخر فان الاسباب الرئيسية لفشل تلك الثورات و الحركات الكوردية في تحقيق اهدافها لا يمكن فهمها و تحليلها الا اذا وضعناها في اطار السياسات الدولية حول الهيمنة و النفوذ داخل الامبراطورية العثمانية و ايران. و الحقيقة ان موقع كوردستان الجغرافي مكنها في التأثير و التأثر بدرجة غير قليلة في هذه الصراعات. اذا كان النظام العالمي في القرن التاسع عشر و الى بداية الحرب العالمية الاولى، نظاما مبنيا على التوازن القوى في اوروبا بين القوى الاوروبية الكبرى. و كان للامبراطورية البريطانية دورا مركزيا في حفظ هذا النظام و الحيلولة دون ظهور قوة عالمية تنفرد بالعالم. و منذ القرن التاسع عشر ارادت الامبراطورية الروسية القيصرية التوسع على حساب الامبراطورية العثمانية اولا في البلقان و من ثم في الاناضول و كما كان للروس رغبة عارمة للوصول الى مياه الخليج. و كان ذلك يقتضي احتلال ايران و ارمينيا و كوردستان. و كانت تعتبر هذه السياسة التوسعية تهديدا للامبراطورية البريطانية الهندية و كذلك اخلالا بتوازن القوى في اوروبا. و في بداية القرن العشرين ظهرت المانيا كقوة منافسة للروس و الانكليز في المسرح الاوروبي و في الشرق الاوسط و لهذا السبب توصلت بريطانيا و روسيا الى التحالف الثنائي في عام 1905، و بهذا التحالف تمكن الطرفان من حسم الكثير من القضايا الدولية و الاقليمية. كما اتفق الطرفان على عدم الاخلال بوحدة الاراضي العثمانية و في عام 1909م انضمت فرنسا الى هذا التحالف الثنائي، و منذ ذلك الحين دأبت القوى الاوروبية الثلاثة (بريطانيا و فرنسا و روسيا) على التعاون و التنسيق في تقسيم النفوذ داخل الامبراطورية العثمانية[1].

ويقول الكاتب الروسي م.س لازاريف: (مارست الدول الكبرى التي لديها اهتمام بالمسألة الكوردية، سياسة التأثير الدبلوماسي و الاقتصادي و

---

1 د.عثمان علي (المصدر السابق) ص165-166.

العسكري على الأوساط الحاكمة في توركيا و ايران من ناحية و اعمال التخريب الدعائي السياسي في كوردستان نفسها و الاراضي المجاورة بها من ناحية اخرى. و ان الاهداف التي توختها مختلف الدول الكبرى من الاكراد لم تكن متشابهة على العموم، بل كثيرا ما كانت متناقضة. و لهذا فإن المسألة الكوردية صارت مصدرا لصراعات عالمية حادة زادت من حدة التوتر سواء في الشرق الاوسط أو على المسرح العالمي)[1].

([1]) م.س لازاريف (المصدر السابق) ص521-522.

المبحث الثاني

الحرب العالمية الاولى وانعكاساتها على القضية الكوردية

المطلب الأول

الاحزاب و الجمعيات الكوردية

بدأت الحركة القومية الكوردية في المجال السياسي في عاصمة الدولة العثمانية (استانبول) بعد خلع السلطان عبدالحميد الثاني و صدور الدستور العثماني و تولي حزب الاتحاد و الترقي شؤون الحكم في 1908-1909 تحت تاثير الثورة الروسية سنة 1905 و تاثير الثورة الدستورية سنة 1906 في ايران. بالاضافة الى النشاط القومي للمثقفين و الضباط العرب في الآستانة، لإحياء القومية العربية و المطالبة بالحكم الذاتي كردفعل على الاتجاهات القومية التركية و نتيجة للاتجاهات القومية التي انتشرت بين الشعوب في القرن التاسع عشر الميلادي في اوربا، بادر عدد من النواب الاكراد في مجلس المبعوثان العثماني الى المطالبة بحقوق الكورد في الحرية و الاخاء و المساواة.و ظهرت جمعيات كوردية ثقافية عام 1908 و صدرت صحف كوردية لتنمية الوعي السياسي بين الكورد و تعريف العالم بالقضية الكوردية. وكانت التنظيمات الكوردية تقف موقفاً ايجابياً من حكومة الاتحاد و الترقي، و سمحت لها بالنشاط الثقافي على انها فروع لحزب تركيا الفتاة[1].

([1]) م.س لازاريف (المصدر السابق) ص171.

د.عزيز الحاج (القضية الكوردية في العشرينات) مؤسسة العربية للنشر، الطبعة الأولى/1984.

مقاتل من الصحراء (المصدرالسابق) ص20.

برهان ياسين (كوردستان في السياسة القوى العظمى) الطبعة الأولى، الترجمة الكوردية، ص127.

وكذلك مجتبى برزوي (أوضاع سياسي كوردستان 1880-1946) الترجمة الكوردية، ص127.

و قبل ذلك اصدر الامير مدحت بدرخان جريدة كوردية باسم (كوردستان) في 22 نيسان 1898م في القاهرة لتعريف الامم و الدول بالقضية الكوردية و تنمية وعي الكورد انفسهم بقضيتهم و صارت هذه الجريدة لسان حال المثقفين الكورد. وكانت القاهرة آنذاك مركزاً فكرياً و ثقافياً للحركات الوطنية والحركة الاصلاحية و الآراء الحرة التي اعلنها الأساتذة الخالدون جمال الدين الافغاني و محمد عبدة و غيرهما من المفكرين الاحرار[1] و تأثر بعض المثقفين الكورد الموجودين هناك بهذه الوطنية المنطلقة من القاهرة.

تأسست اول جمعية سياسية كوردية في استانبول عام 1908م باسم (جمعية تعالي كوردستان) على يد مجموعة من الكورد البارزين امثال الامير امين عالي بدرخان و الجنرال شريف باشا و السيد عبدالقادر الشمزيني الذي اعدمه الكماليون في دياربكر والداماد احمد ذوالكفل باشا و العديد من الضباط و المثقفين الكورد. وعادت جريدة (كوردستان) الى الصدور بعد اعلان الدستور العثماني في مدينة استانبول. ثم اسس الطلبة الكورد عام 1910م جمعية (هيفي/ الأمل) و اصدروا مجلة (روژى كورد) عام 1913م و تغير اسمها بعد العدد الرابع الى (هتاوي كورد – شمس الكورد). و واصلت هذه الجمعية نشاطها حتى دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الاولى، فتعطلت اعمالها بسبب ذهاب جميع اعضاءها الى ميادين الحرب عام 1914م. و بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى عام 1918م عاودت جمعية (هيفى – الامل) نشاطها حتى دخول مصطفى كمال اتاتورك استانبول عام 1922. في الوقت عينه كان يصدر عدد من المثقفين الكورد في استانبول جريدة كوردية باسم (زين – الحياة). و كانت قد تشكلت بعد الهدنة عام 1918م في استانبول جمعية

([1]) جلال طالباني (المصدرالسابق) ص90.

م.س لازاريف (المصدر السابق) ص216.

سياسية باسم (جمعية استقلال كوردستان)[1] و ضمت بين اعضاءها جميع الامراء و الزعماء الكورد ثم انشق عنها بعض الامراء و أسسوا جمعية اخرى باسم (جمعية التشكيلات الاجتماعية لكوردستان) و تشكلت جمعية اخرى و مركزها القاهرة باسم (جمعية الشعب الكوردي). واعاد نخبة من رجالات الكورد في الآستانة تشكيل (جمعية تعالي كوردستان) عام 1918م و افتتحوا نوادي كوردية في عدد من المدن الكوردية في شرقي تركيا مثل (موش و بتليس). و واصلت هذه الجمعيات نشاطها في الآستانة و عبر فروعها في كوردستان حتى دخلت الحكومة التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك استانبول فانتقلت الى بلاد اخرى و واصلت نشاطها. واقتصرت مطالب تلك الجمعيات و المنظمات على الحكم الذاتي لكوردستان و تقليص الضرائب و انشاء إدارات محلية و بناء المدارس باللغة الكوردية، و أن يكون جميع الموظفين و الضباط العاملين في كوردستان من الاكراد. و لم يكن لهذه الجمعيات أي تاثير يذكر في مناطق كوردستان الغارقة في الجهل و الفقر و البعيدة عن مراكز النشاط السياسي لتلك الجمعيات و المنظمات[2].

و لكن مع ذلك فان الوعي السياسي القومي الكوردي في نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين قبيل اندلاع الحرب العالمية الاولى لدى

([1]) توماس بوا (تأريخ الأكراد) ترجمة محمد تيسير ميرخان، دار الفكر/ دمشق الطبعة الأولى/2000، ص194.

م.س لازاريف (المصدر السابق) ص215-219.

([2]) جلال طالباني (المصدر السابق) ص92.

مقاتل من الصحراء (المصدر السابق) ص21.

كذلك كريس كوجيرا (ميَذووى كورد لة سةدةى نوزدةهةم و بيستةمدا)، ترجمة محمد رياني، الطبعة الثانية/1369هجرى شمسي، طهران، ص53.

كذلك مجتبى برزوى (المصدر السابق) ص21.

نخبة غير قليلة كان في تطور مستمر. وهذا التطور كان نتيجة عوامل شتى تتمثل بوجود الامارات الكوردية شبه المستقلة قبل القرن الخامس عشر الميلادي و اعتراف الدولة العثمانية بمشروعية تلك الامارات. كما ان الصراعات الاقليمية و الدولية في المنطقة المتمثلة بالصراع العثماني-الايراني و العثماني-الروسي من جهة،بالاضافة الى سباق الدول الاوربية لايجاد مناطق نفوذ لهم داخل الاراضي الخاضعة للدولة العثمانية و منها كوردستان المتمثلة بالصراع البريطاني-الروسي في بداية الامر، ثم ظهور (المانيا) على المسرح السياسي كدولة عظمى. وبرزت تيارات سياسية و فكرية داخل الدول العثمانية خاصة في العاصمة استانبول و ظهرت جمعيات و منظمات متعددة على رأسها جمعية الاتحاد و الترقي التي لعب المثقفون الكورد دوراً فعالاً في تأسيسها. و قد استمر المثقفون الكورد و عدد كبير من العلماء و الشخصيات العشائرية في النضال السياسي لكسب الحقوق المشروعة للشعب الكوردي و لم يثنهم عن ذلك عدم إيفاء جمعية الاتحاد و الترقي بوعودها تجاه القوميات غير التركية من العدل و المساواة و الحرية[1].

الا ان نشوب الحرب العالمية الاولى عام 1914 و دخول الدولة العثمانية هذه الحرب المدمرة الى جانب المانيا ضد الحلفاء الاوربيين ادى الى توقف هذه النشاطات و اشتراك الكورد بكل قواهم من رجال و اموال في الحرب، وتكبدوا خسائر كبيرة على يد القوات الارمنية المنضوية تحت لواء الجيش الروسي التي انتقمت من الكورد في المناطق التي وصلتها تلك القوات. وتقول بعض المصادر ان عشرات الآلاف من الأكراد قتلوا بين 1915-1918 في الولايات

([1]) د. عزيز الحاج (المصدر السابق) ص12.

م.س لازاريف (المصدر السابق) ص415.

الشرقية في تركيا واصبحت كوردستان مسرحاً لعمليات حربية للجيوش العثمانية و الروسية و البريطانية وعلى مدى اربع سنوات[1].

المطلب الثاني

القضية الكوردية في المؤتمرات و المعاهدات الدولية

ان سقوط الامبراطورية العثمانية و تفكك اوصالها نتيجة للحرب العالمية الاولى خلق (فراغ قوة)، مما شجع طموحات الاقليات القومية. وكان عاملاً مهماً في تطور الهويات القومية للاقليات الخاضعة للامبراطورية العثمانية، فلم يعد الناس (عثمانيون) بل ترك و عرب و ارمن و كورد... الخ. ووجدت تلك الجماعات العرقية و القومية نفسها امام فرصة تاريخية لتحقيق الاستقلال[2].

وكان الرئيس الامريكي (ويلسن) اعلن خلال الحرب العالمية الاولى عن المبادئ الاربع عشرة المشهورة و أهمها مبدأ حق تقرير المصير للشعوب بحرية، التي كانت موضع ترحيب من قبل الاقليات القومية في الامبراطورية العثمانية. وكان البند الثاني عشر من هذه المبادئ ينص على (وجوب ضمان حياة آمنة وفرصة كاملة للاقليات في الامبراطورية العثمانية في اطار الاستقلال الذاتي). واقترح رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج بان مؤتمر السلام بعد الحرب يجب ان يبحث رغبات و مصالح سكان المستعمرات الوطنيين و بأن حق تقرير المصير قابل للتطبيق على هذه الجماعات. وكان هناك تصريح

([1]) محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص91.

وكذلك برهان ياسين (المصدر لسابق) ص37

([2]). برهان ياسين (المصدر السابق) ص39-49.

بريطاني فرنسي في 7 تشرين الثاني 1918 حدد اهداف الحرب بالنسبة للحكومتين البريطانية و الفرنسية بانها (التحرير التام والنهائي للشعوب التي طالما تعرضت طويلاً للقمع التركي و وعدت بتأسيس حكومات و ادارات وطنية تستمد سلطتها من رغبة نفس السكان الوطنيين و محض اختيارهم)[1]. وكان تحديد مصير الشعوب و البلدان التي كانت خاضعة للامبراطورية العثمانية من اهم المشكلات التي كانت تواجه الحلفاء بعد انتصارهم على المانيا و الدولة العثمانية في نهاية الحرب الاولى (1914-1918). ولقد عقدت عدة مؤتمرات لبحث حلول توفق بين رغبة هذه الشعوب لنيل استقلالها و بين مطامع و مصالح الدول الاستعمارية في تلك البلدان الغنية بالموارد الطبيعية و ذات الموقع الاستراتيجي الهام. و خلال الحرب و بعدها انعقدت مؤتمرات و اتفاقيات تناولت مسألة هذه الشعوب و من بينها مسألة كوردستان. و وفقاً لذلك كله كان هناك كلام كثير بعد الحرب مباشرة حول تحرير الكورد من خلال اقامة دولة مستقلة. ففي نيسان 1919 قام المندوب السامي البريطاني في استانبول بإبلاغ ممثل الحكومة البريطانية في بغداد عن مطالب استقلال كوردي صادرة عن لجنة كوردية في استانبول. وفي مناسبة اخرى في 3 آيار 1919 ابلغ المندوب السامي البريطاني في استانبول وزارة الخارجية البريطانية بان الكورد يريدون التحرر و الى الأبد من الاتراك الذين لم يفعلوا شيئاً لاجل الكورد على الاطلاق[2].

---

(1) محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص92-94.

(2) د.فؤاد حمه خورشيد (القضية الكوردية في المؤتمرات الدولية) مؤسسة موكرياني للطباعة و النشر/ الطبعة الأولى/2001 اربيل، ص18-19

اثناء الحرب اجرت بريطانيا و فرنسا و كذلك روسيا القيصرية مباحثات حول (الترتيبات المقبلة) للشرق الاوسط بعد ان اصبحت هزيمة المانيا و الدولة العثمانية في الحرب وشيكة. وقد انتهت هذه المباحثات عن عقد اتفاق سري عرف باتفاقية سايكس - بيكو التي تضمنت اقتسام مناطق النفوذ بين الدول المنتصرة في الحرب و كان القسم الاكبر من كوردستان من حصة روسيا القيصرية، إلا أن بريطانيا بدات تقلل من اهمية هذه الاتفاقية في نهاية الحرب[1]. عندما اعلنت هدنة (مودروس) في 30/ تشرين الاول/ 1918 فإن القوات البريطانية لم تلتزم بشروط الهدنة، بل واصلت تقدمها شمالاً باتجاه الموصل-زاخو و اكملت خطتها في 10 من تشرين الثاني في العام ذاته. و قد فسرت احدى الوثائق البريطانية هذا التوجه البريطاني حيال كوردستان بان الشعور العام السائد في اوربا يتركز حول اقامة كيان سياسي ارمني مستقل. ومن اجل اقامة هذا الكيان كان لابد من السيطرة على الكورد سياسياً او عسكرياً لمنع معارضتهم لذلك، اذ ان الكورد يشكلون الجانب الاقوى. وللوصول الى هذا الهدف شرعت بريطانيا مبكراً باستخدام الحيل السياسية للسيطرة على كوردستان الجنوبية و إجهاض حركته القومية و ان قراراتها بشأن الكورد لم تكن قرارات او مواقف مبدئية او استراتيجية[2]. وفي هذه الاثناء شعر فريق من الزعماء الكورد بان الحلفاء المنتصرين، لا يريدون خيراً للشعب الكوردي، اذ ادركوا انهم عازمون على انشاء دولة ارمنية تمتد حدودها فتشمل مناطق يؤلف الكورد اغلب سكانها. وللحيولة دون ذلك نشط الحزب

([1]) محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص96.

([2]) محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص96-97.

كذلك انظر فؤاد حمه خورشيد (المصدر السابق) ص33.

الوطني الكوردي في استانبول الذي كان يراسه الامير عبدالقادر الشمزيني مع ابناء بدرخان بجهود جبارة لاقناع الحلفاء بتوحيد المناطق الكوردية و منحها حكما ذاتياً. كما اخذ الجنرال شريف باشا المقيم في باريس على عاتقه تمثيل الجماعات الكوردية في مؤتمر الصلح في باريس في 22 مارس/ 1919 و في اول مارس/ 1920 و قدم مذكرتين الى ذلك المؤتمر ضمنها مطالب الشعب الكوردي و حقهم في استقلال بلادهم و وحدتها السياسية و ارفق بهما خريطة لكوردستان كلها[1].

وكان شريف باشا قد توصل الى اتفاق مع رئيس الوفد الارمني (بوبار باشا) ينص على ان تكون البلاد الكوردية مستقلة عن الدولة الارمنية المزمع انشاءها. ونتيجة لهذا الاتفاق تقدما الى مؤتمر الصلح ببيان مشترك يحددان فيه حقوق امتيهما، وقد وافق المؤتمر مبدئياً على هذا البيان كما صادق عليه مجلس الحلفاء فيما بعد في 10 آب/ 1920م في معاهدة سيفر[2]. فقد اشارت معاهدة سيفر ضمن بنودها (62، 63، 64) صراحة الى إنشاء كيان سياسي كوردي، لكن الحلفاء تخلوا في نهاية المطاف عن تنفيذ او اقرار تلك المعاهدة و مالوا الى تعديلها بمعاهدة لوزان في 23 كانون الثاني عام 1923م التي اهملت كلية الاشارة الى تلك البنود او الى اية مطالب كوردية[3]. وذلك عندما تعاظمت

([1]) د.فؤاد حمه خورشيد (المصدر السابق) ص49 و ص82.

كذلك رفيق حلمي (ياداشت، بەشی دووەم كوردستانی عیراق و شۆرشەكانی شیخ مەحمود) رقم الايداع في دار الكتب و الوثائق 1542 لسنة 1988، چاپخانەی رۆشنبیری و لاوان، ص466-470.

([2]) د.فؤاد حمه خورشيد (المصدر السابق) ص96.

([3]) محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص114.

قوة مصطفى كمال اتاتورك بعد ان استطاع من هزيمة اليونانيين و كذلك بعد ان نجح البلاشفة في السيطرة على جورجيا و آذربيجان و ارمينيا، حيث اقتنعت بريطانيا ان خلق دولة كوردية قد تتحول الى دولة بلشفية تخدم المصالح السوفيتية، لذلك قررت التخلي عن هذه الفكرة (أي فكرة انشاء كيان كوردي) في كوردستان الشمالية. وبذلك انتهت الحرب العالمية الاولى و نتائجها دون ان يحصل الشعب الكوردي على كيان مستقل او اعتراف دولي، اذ تضمنت معاهدة لوزان فقط على نصوص حول وجوب احترام حقوق الاقليات الثقافية و الدينية. وهكذا خرج الكورد بعد هذه الحرب و هم موزعون بين اربع دول و هي تركيا و ايران و العراق و سوريا بالاضافة الى اقلية خامسة تابعة لجمهورية ارمينيا التابعة للاتحاد السوفيتي.

ومن هنا يتبين بجلاء أن (معاهدة لوزان) قد كرست مسألة تقسيم كوردستان و بالتالي تقسيم القضية الكوردية و تحويلها الى قضايا محلية بعد أن كانت قضية مركزية واحدة متصفة بطابع دولي معترف بها. وهذا الأمر يجعلنا نركز بحثنا حول القضية الكوردية في كوردستان الجنوبية بعد الحرب العالمية الاولى(1).

والواقع انه في فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى وأثناءها تميزت الحركة الوطنية الكوردية بجنوحها نحو العمل لكسب ود الحلفاء و الاعتماد على وعودهم بامل تحقيق اهداف الشعب الكوردي في تشكيل كيان كوردي مستقل، الا انه سرعان ما ظهر ان الكورد انخدعوا بوعود الحلفاء خاصة البريطانيين.

([1]) عبدالرحمن سليمان الزيباري (الوضع القانوني لإقليم كوردستان في ظل قواعد القانون الدولي العام) دراسة تتحليلية ناقدة، الطبعة الاولى، أربيل 2002، ص87.

وحول هذه الفترة يقول السيد جلال طالباني: (ان الحركة الوطنية الكوردية بعد الحرب العالمية الاولى كانت مقسمة و منفصلة عن بعضها البعض، فكانت قيادة الشيخ محمود الحفيد في كوردستان العراق منفصلة عن الحركة الكوردية في كوردستان المركزية (كوردستان تركيا) التي كانت في ثورة شاملة (بقيادة الشيخ سعيد بيران) ضد الكماليين، في حين ان الشيخ محمود في فترة من الزمن كان تحت تأثير بعض العناصر الموالية لتركيا. اما في كوردستان الايرانية فقد كانت حركة سمكو شكاك وقعت في اخطاء كبيرة خاصة ما قام به في عملية الغدر ضد جماعة من الآشوريين و اغتيال زعيمهم مارشمعون. وكان هذا التفرق يعتبر النقص الخطير في الحركة الوطنية الكوردية و من اهم اسباب فشلها في تحقيق اهدافها و كذلك عدم الاستفادة من الفرص التي هيأتها التطورات و التغيرات التي حدثت اثناء الحرب العالمية الاولى و بعدها) [1].

(1) جلال طالباني (المصدر السابق) ص98-100.

الفصل الثالث

القضية الكوردية

بعد الحرب العالمية الاولى

ومصير كوردستان الجنوبية

المبحث الأول

السياسة البريطانية الاستعمارية تجاه الشعب الكوردي

المطلب الاول

دولة العراق الحديثة

ذكرنا فيما سبق انه في 1918/10/30 قد ابرمت هدنة (مودروس) بين قوات الحلفاء و الدولة العثمانية المنهزمة في الحرب العالمية الاولى. وكانت القوات البريطانية قد وصلت شمالاً في كوردستان الجنوبية الى بلدة آلتون كوبري بين مدينتي كركوك و اربيل. الا ان تلك القوات لم تلتزم بشروط الهدنة بل واصلت تقدمها باتجاه الموصل و زاخو و اكملت خطتها في 10/ تشرين الثاني في العام ذاته[1]. وبذلك نجحت في احتلال ولايات البصرة و بغداد و الموصل، و باحتلال القوات البريطانية لولاية الموصل اصبحت كوردستان الجنوبية خاضعة للاحتلال البريطاني. و من هنا بدأت الاتصالات و العلاقات البريطانية – الكوردية المبكرة، اذ ان البريطانيين كانوا على علم بان المستقبل السياسي و الاقتصادي لبلاد ما بين النهرين سوف لن يتعزز الا بدمج ولاية الموصل بولايتي بغداد و البصرة اي باخضاع هذه الولايات الثلاث للسيطرة البريطانية بغض النظر عن تكوينها الاثني او القومي[2] و(المذهبي). وقد استغل الاتراك هذا التاريخ (اي تاريخ ابرام هدنة مودروس في 1918/10/30) كحجة رئيسية من حججهم لإدعاء عائدية المنطقة الشمالية من العراق (كوردستان الجنوبية) التي كانت تسمى بولاية الموصل أي المحافظات الشمالية الخمس و هي (نينوى و دهوك و اربيل و كركوك و السليمانية) لنفوذهم[3].

وكانت اتفاقية سايكس بيكو قد عقدت بين بريطانيا و فرنسا عام/ 1916 اي اثناء الحرب، وقد وافقت عليها روسيا القيصرية وبموجب هذه الاتفاقية كانت (ولاية الموصل) ضمن منطقة النفوذ الفرنسي، الا ان بريطانيا استطاعت فيما بعد اقناع فرنسا بالتنازل لها عن

---

(1) د.فؤاد حمه خورشيد (المصدر السابق) ص18.

(2) د.فؤاد حمه خورشيد (المصدر السابق) ص12.

(3) د.حامد محمود عيسى (القضية الكوردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الامريكي 1914-2004) الطبعة الاولى/2005، مطبعة مدبولي، ص36.

هـذه الولايـة[1]. الا ان تلـك القـوات لم تـستطع التوغـل في منـاطق كوردسـتان و ذلـك لاسـباب سياسية و عسكرية و لوجستية و بخاصـة منطقة السليمانية التي كان فيها الشيخ محمود الحفيد و كذلك منطقة (رواندوز) التي كانت ترابط فيها قوات تركية بقيادة (اوزدمير). ولما كان صعباً احتلال تلك المناطق عسكرياً فقد وجد السياسيون البريطانيون ضرورة احتوائها سياسياً نظراً لاهميتها الاستراتيجية الملحة للقوات البريطانية آنذاك. وهذه الاسباب تكمن وراء الاجراء البريطاني الخاص بانشاء (الحكمدارية) الكوردية بقيادة الشيخ محمود الحفيد والتي هي في حقيقتها ليست استجابة للأماني القومية الكوردية بل كانت (الحوكمدارية الوهمية) كما كانت تسميها (المس بيل)[2]. لذلك لم يكن الشيخ محمود راضياً بالحدود التي فرضت لحكمداريته، فهو كما يصفه (ادموندز) انه كان يجاهد جهاداً عنيفاً كي يتم الاعتراف به رئيساً لدولة كوردية واسعة. وعليه فان السياسة الكوردية الاستقلالية للشيخ محمود الحفيد لم تكن تتماشى مع السياسة البريطانية و مشاريعها حيال موضوع مستقبل كوردستان بشكل عام و المصير السياسي لولاية الموصل بشكل خاص. و بعبارة اوضح ان السياسة البريطانية تغيرت تجاه الشعب الكوردي من موقف انشاء كوردستان الجنوبية المستقلة تحت الحماية البريطانية الى قرار دمج ولاية الموصل نهائياً بولايتي بغداد و البصرة -ميزوبوتاميا- و انشاء دولة العراق. و قد تحدد ذلك بشكل دقيق و ثابت في مؤتمر القاهرة الذي تزعمه (ونستن تشرشل) في آذار عام 1920[3].

و قد اصبح اهتمام بريطانيا بهذه السياسة اكثر جدية بعد التأكد من وجود النفط و بكميات كبيرة في ولاية الموصل. وعلى هذا الاساس يمكن القول بأن بريطانيا لعبت بفكرة كوردستان المستقلة تحت الحماية البريطانية لتساعدها في البداية على اخضاع الشعب الكوردي و توسيع مناطق نفوذها العسكري و السياسي شمالاً و كذلك الاحتفاظ بالقضية الكوردية كورقة ضغط في فرض شروطها و سياساتها على كل من انقرة و طهران و بغداد فيما بعد[4].

---

(1) د.فؤاد حمه خورشيد (المصدر السابق) ص18-20.

(2) د.حامد محمود عيسى (المصدر السابق)، ص36.

(3) د.فؤاد حمه خورشيد (المصدر السابق) ص25-26.

(4) د.فؤاد حمه خورشيد (المصدر السابق) ص32.

ان مسار السياسة البريطانية في تلك المرحلة رسمته طبيعة المصالح الاستعمارية البريطانية على ضوء تغير و تقلب موازين القوى في المسرح الجيوبوليتيكي للشرق الاوسط، بالاضافة الى حماية وتعزيز المصالح البترولية البريطانية في جنوب ايران و منطقة الخليج و النفط المكتشف حديثاً في كوردستان الجنوبية، و ليست له علاقة بسياسة الشيخ محمود الكوردية الاستقلالية و لا بتخلف المجتمع الكوردي. فهذه المبررات لا تعدوا عن كونها خدع و ادعاءات بريطانية زائفة لتبرير تلك السياسة. وهكذا قبرت بريطانيا حقوق الشعب الكوردي القومية و قضت لا على حكمدارية الشيخ محمود في السليمانية فقط، و انما على مشروع انشاء كيان كوردي برمته.

و تنفيذاً لهذه السياسة البريطانية صدر امر باجراء استفتاء عام في 30 نوفمبر/ 1918 حول الموافقة على انشاء دولة عربية فوق اراضي ميزوبوتاميا التاريخية أي ولايات البصرة و بغداد والموصل من الامبراطورية العثمانية المنهارة تحت الحماية البريطانية من الحدود الشمالية لولاية الموصل و حتى الخليج اي دولة العراق الجديدة. ومنذ ذلك الحين اظهرت بريطانيا و بشكل مكشوف بأن الكورد في كوردستان الجنوبية لا امل امامهم في الاستقلال. وبعد اجراء استفتاء صوري على تنصيب فيصل الأول لعرش العراق والذي لم يشارك فيه أهالي مدينة كركوك وعارضه أهالي مدينة السليمانية، اقيمت حفلة رسمية في 23 اغسطس/ 1921 اعلن فيها تتويج الامير فيصل ملكاً على عرش العراق و قد حضر ممثلون عن جميع مناطق العراق ماعدا السليمانية و كركوك[1].

(1) د.حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص47، ص73.

وكذلك صلاح عبدالله (المسألة الكوردية في العراق) الطبعة الاولى 2005، مطبعة مدبولي/القاهرة، ص78-80.

المطلب الثاني

مصير ولاية الموصل

والحاق كوردستان الجنوبية بالدولة العراقية

ان مصير ولاية الموصل ظل ورقة بيد بريطانيا حيث كان مصطفى كمال اتاتورك يقود حركة مسلحة ضد الدول الغربية و قواتها المحتلة ولا سيما القوات اليونانية التي احتلت ازمير في مايو 1919 و اخذت السلطة الفعلية تتجمع في ايدي الكماليين و استطاعوا طرد اليونانيين في سبتمبر 1922. وفي 1922/11/1 اعلن المجلس الوطني الكبير في انقرة الخاضع لاتاتورك انه صاحب السلطة الشرعية و قرر الغاء السلطنة. و في مثل هذه الظروف كانت الاستعدادات جارية لابرام معاهدة صلح جديدة بين الحلفاء و تركيا، وقد طالبت تركيا بكل ولاية الموصل بذرائع و حجج مختلفة. و بعد استقرار العلاقات البريطانية مع الدولة العراقية بتوقيع معاهدة الانتداب في اكتوبر/ 1922 و عقد معاهدة لوزان في 24 يوليو/1923، عملت بريطانيا بجد على انهاء مشكلة ولاية الموصل (كوردستان الجنوبية) و الحاقها بالدولة العراقية الجديدة. و قد قرر مجلس عصبة الامم في 30 سبتمبر/ 1924 تشكيل لجنة لدراسة مشكلة الموصل على الارض بعد ان تعذر حلها بالمفاوضات بين بريطانيا و تركيا. وقد وصلت اللجنة الى الموصل في 27/ يناير/ 1925 و قد باشرت استجواب السكان عن رغبتهم و آرائهم في المستقبل و ذلك في مختلف المناطق و منها السليمانية. وفي الوقت الذي كانت اللجنة تباشر اعمالها في كوردستان الجنوبية، اندلعت ثورة كوردية بزعامة الشيخ سعيد بيران في مارس/ 1925 ضد السلطات الكمالية في تركيا. و بعد انتهاء التحقيق رفعت اللجنة تقريرها الى مجلس عصبة الامم في 16/ يوليو/ 1925 و جاء فيها بخصوص الكورد ما يلي:

1- خمسة اثمان سكان الولاية هم من الكورد و هم ليسوا عرباً و لا تركاً و كذلك ليسوا ايرانيين بل هم شعب متميز و قد استطاعوا ان يعيشوا عيشه راضية مع الاقوام التي سكنت في بلادهم.

2- ان العراق العربي لا يمتد شمالاً الى ابعد من هيت – تكريت او منطقة جبل حمرين.

3- في جميع المصادر الجغرافية منذ فتح العربي الاسلامي و حتى تاريخ تحقيق اللجنة سنة/ 1925 لم تعتبر و لم توصف و لم تظهر الاراضي المتنازع عليها يوماً جزءاً من العراق. و في الماضي لم يكن اسم العراق مألوفاً عند سكان الولاية كاسم لبلادهم كما ان مدينة كركوك بناها الكورد. و اقترحت اللجنة في حالة الاخذ بالنواحي العنصرية و

العرقية وجوب انشاء دولة كوردية مستقلة، اما اذا اخذ بالنواحي الاقتصادية فقد اوصت اللجنة بضم ولاية الموصل جنوب خط بروكسل الى العراق على ان يبقى العراق تحت الانتداب لمدة 25 سنة و ان تراعى رغبات الكورد فيما يخص تعيين موظفين كورد لادارة بلادهم و ترتيب الامور العدلية و ان تكون اللغة الكوردية هي اللغة الرسمية.

أما بالنسبة لرغبات السكان (سكان ولاية الموصل)، فقد اشار التقرير الى أن معظم الأهالي اظهروا بأن من مصلحتهم الانضمام الى العراق بدلا من العودة الى الحكم التركي. وإن اكثر الذين فضلوا العراق انطلقوا من الاعتبارات الاقتصادية و المزايا الأمنية لنظام الإنتداب الأجنبي طويل الأمد، وبتعبير اخر إن السكان فضلوا العراق باعتبار أن ذلك أهون الضررين طالما لم يكن هناك خيار للإستقلال. لأن الرغبة الحقيقية للسكان كانت تتمثل في الإستقلال في ظل دولة كوردية مستقلة استقلالا تاما او تحت حماية دولية. وقد وجدت اللجنة نمو الوعي القومي الكوردي و ليس العراقي لدى الأكراد.

لم تعترف تركيا بقرار ضم ولاية الموصل الى العراق الا بعد ان توصلت مع بريطانيا و العراق الى توقيع اتفاق ثلاثي في 5/ يونيو/ 1926 و قد اعطت هذه الاتفاقية 10٪ من اسهم شركة النفط التركية (سميت فيما بعد باسم شركة نفط العراق) الى تركيا مقابل الاعتراف بضم ولاية الموصل للعراق و تعيين خط بروكسل بصفة نهائية كخط حدود بين تركيا و العراق، بالاضافة الى التعاون المشترك للقضاء على الحركات المعادية لكل من تركيا و العراق و المقصود منها حركات الكورد الاستقلالية. وبعد ان ضمنت بريطانيا لنفسها السيطرة الاقتصادية و السياسية و العسكرية على العراق، اقدمت مع الحكومة العراقية على ابرام معاهدة 1930/6/30 التي تنهي الانتداب رسمياً و تبقى عليه في الجوهر وجاءت المعاهدة الجديدة خالية من اي ذكر للشعب الكوردي و حقوقه. و بدخول العراق عصبة الامم عام 1932 تم تثبيت الوضع القانوني و الدولي للدولة العراقية الجديدة و حدودها الحالية[1].

ولكن حينما رشح العراق ليكون عضواً في عصبة الامم سنة 1932 بعد توقيع المعاهدة العراقية البريطانية سنة 1930، خالج مجلس عصبة الامم بعض الشك في امكان ضمان

---

(1) د.حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص88-99.

برهان ياسين (المصدر السابق) ص41-43.

كذلك مقاتل من الصحراء (المصدر السابق) ص22-24.

كذلك د. عزيز الحاج (الباب الثاني/ العراق و القضية الكوردية 1914-1932) المصدر السابق، ص27-53.

وكذلك محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص111-131.

استمرار تمتع الاقليات في العراق و منها الكورد بحقوقهم القومية. لذلك اوصى مجلس العصبة لجنة الانتدابات الى وضع عدد من الشروط لانهاء الانتداب لتكون ضمانات تقتضي استيفاءها لقبول الغاء الانتداب و هذه الضمانات طبقاً لقرار عصبة الامم في 1932/1/28 يتلخص فيما يلي:

1. يتضمن نظام الانتخاب تمثيلاً عادلاً للاقليات العنصرية و الدينية و اللغوية في العراق.
2. توافق الحكومة العراقية على ان تكون اللغة الرسمية في المناطق التي يسود فيها العنصر الكوردي في الوية الموصل و اربيل و كركوك و السليمانية اللغة الكوردية بجانب اللغة العربية.
3. كما نصت المادة الاولى و العاشرة من قرار عصبة الامم بان الحقوق المثبتة للكورد تعتبر تعهدات ذات شأن دولي حيث اعترفت بها الحكومة العراقية في تصريحها المؤرخ في 25 آذار/ 1925[1].

و هكذا تشكلت الدولة العراقية على اسس غير عادلة و غير متوازنة وهي كما وصفها الملك فيصل الاول (ان البلاد العراقية هي من جملة البلدان التي ينقصها اهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية و ذلك هو الوحدة الفكرية و الملية و الدينية) [2].

و لعل الاخلال بهذا التوازن و عدم اعتبارها في الحسبان بصورة صحيحة هو الذي ادى الى قيام الكورد بعدة انتفاضات و ثورات ضد هذه الدولة الناشئة، وكانت اسبابها مزيجاً من الشعور القومي والشكاوى المحلية التي تسببتها حكومات موجهة توجيهاً خاطئاً لا تأبه بالاستجابة لمطالب الكورد القومية العادلة. ومن هذه الانتفاضات حركة الشيخ محمود الحفيد الثانية في السليمانية في عام 1927 و الثالثة بين عامي 1930 و 1931 و انتفاضة جماهير السليمانية في 6 ايلول 1930 المشهورة بـ(اليوم الاسود) والتي قام بها من قبل الكسبة والتجار والطلبة والمعلمين، وقادها المثقفون والكسبة من اهل المدينة و هو تطور جديد في الحركة التحررية الكوردية بخلاف الثورات المسلحة التي كانت تقودها الزعامات التقليدية العشائرية او الدينية[3]. ومع ان الحكومات العراقية كانت تؤكد بين حين و آخر التزامها باحترام الحقوق القومية للشعب الكوردي الا انها كانت تتهرب باستمرار من تطبيقها و تنفيذ

---

(1) د.حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص135-137.

كذلك محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص118-121.

(2) صلاح سعدالله (المصدر السابق) ص83.

(3) جلال طالباني (المصدر السابق) ص111.

التزاماتها و وعودها و كانت تتهم من يطالب من الكورد بتطبيقها بالروح الانفصالية و تتعامل معها امنياً و عسكرياً.

المبحث الثاني

القضية الكوردية بعد انتهاء الانتداب البريطاني للعراق

المطلب الاول

القضية الكوردية بعد استقلال العراق

في اوائل عام 1926 اقر رئيس الوزراء العراقي (عبدالمحسن السعدون) امام مجلس الامة العراقي عند مناقشة خطبة العرش. بان الموظفين المدنيين الكبار في المنطقة الكوردية سيكونون من الكورد وان اللغتين العربية والكوردية ستكونان اللغتان الرسميتان في المنطقة وسيتم تعليم الاطفال الكورد باللغة الكوردية[1] وفي ايلول 1929 وافقت بريطانيا على ان توصي بقبول العراق عضوا في عصبة الامم سنة 1932، ولكن بريطانيا اصرت على ابقاء قواتها الجوية الملكية في العراق لضمان حماية المواصلات الامبريالية. وكذلك وبشكل غير مباشر لضمان عدم خروج اية حكومة عراقية عن الخط. وبعد تحرير بنود المعاهدة الانكلو-العراقية الجديدة عام 1930 والتي صمم لها ان تكون نافذة المفعول بعد دخول العراق عصبة الامم عام 1932، لقد كان هناك عدد من التقاطعات بين عامي 1930 و1932 عندما بدا واضحا ان الحكومة العراقية لم تكن مهياة لتقديم تعهدات ملزمة لتنفيذ الالتزامات الادارية والتعليمية التي سبق وان وعدت بإدخالها في المناطق الكوردية، كما بدا و كأنه سياسة بريطانية لدعم دخول العراق لعصبة الامم. تم طمس وإخفاء الشواهد التي تثبت على ان الحكومة العراقية لم تنفذ التزاماتها تجاه الكورد ومنعت تلك الشواهد و الادلة من الانتشار. وبعد ان اصبح العراق مستقلا في 3 تشرين الاول 1932 لم تعد لبريطانيا من الناحية النظرية -على الاقل- القوة على الضغط على الحكومة العراقية. ولكن في الحقيقة بقيت السلطات البريطانية هي القوة الكبرى او المهيمنة (في العراق الجديد). واستمر استبعاد الغالبية العظمى من الشعب من اية مشاركة ذات معنى في الحكومة باستثناء مجموعة صغيرة من الموظفين الذين كانت بيدهم مقاليد الامور في العهد العثماني وكذلك الضباط الشريفيين القدماء الذين تجمعوا حول الملك فيصل الاول وأعطيت لهم يد مطلقة في السيطرة على البلاد

---

1) ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت: من الثورة الى الدكتاتورية (العراق منذ 1958) ترجمة مالك النبراسي، منشورات الجمل 2003، ص55

2) ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت: المصدر السابق) ص39-40.

والشيء الأكثر اهمية من المنظور البريطاني هو أن الملك يستطيع ان يتجاهل البرلمان العراقي بالكامل ويصدر الاوامر التنفيذية للوفاء بالتزامات المعاهدة. وكان الحكم البريطاني تتم ممارسته بشكل كبير من خلف الستار عن طريق جهاز من (المستشارين السياسيين) الذين كانون يعينون لمختلف ادارات الحكومة لضمان ان تكون المصالح البريطانية ممثلة داخل النظام. كان البريطانيون يقدمون القوة العسكرية بشكل جوهري لضمان الامن داخل الدولة الحديثة الولادة، وكانت تجري ممارسة ذلك من خلال جيش محلي من الاشوريين الذين كان تعدادهم يزيد عن (5000) ومن القوة الجوية الملكية (RAF). لم تتمكن الواجهة الديموقراطية من القيام الا بدور قليل في وضع القناع على الهيمنة البريطانية وكان الدور المطلوب للملك هو ان يكون رمزا لوحدة العراق. الا انه لم يتمكن من بناء هوية وطنية متماسكة في مجتمع مضطرب ومنقسم جدا على نفسه. فشل فيصل من تحقيق مهمة مستحيلة وقد اعترف بذلك الملك نفسه في سنوات حكمه الاخيرة قبل وفاته بقليل في عام 1933، اذ قدم منظورا وتحليلا ذا بصيرة جيدة للمشاكل التي كانت تواجه ذاته الممزق: (في العراق...حتى الان ليس هناك شعب عراقي، بل كتل بشرية لا يمكن تصورها، خالية من اي مثل اعلى وطني، ليس لهم ارتباط عام، يسعون للشر ميالون للفوضى السياسية وجاهزون دوما للقيام ضد اي حكومة كانت، من بين هذه الكتل نريد ان نصوغ شعبا ندربه ونثقفه ونصقله ..وفي مثل هذه الظروف لايمكن تخيل ضخامة الجهود اللازمة لهذا العمل)[1]. وحول الوضع السياسي للكورد في العراق بعد انتهاء الانتداب البريطاني كتب المؤرخ الروسي (باسيل نيكيتين) يقول[2]: وبعد تخلي بريطانيا عن الانتداب على العراق دون اي ضمانات مقبولة، بدأت سلسلة اخرى من الثورات الكوردية في الجبال في منطقة (بارزان)، وكان القصاص الذي اوقعته القوة الجوية البريطانية بالثوار تتمثل في تدمير عدد كبير من القرى الكوردية حتى ارتفعت بعض الاصوات الانجليزية مندددة بما جرى. وقد صرح الشيخ احمد البارزاني للضابط السياسي البريطاني (هولت) بقوله: افضل مئة مرة ان اسلم نفسي للاتراك، اعدائي المكشوفين، على ان اسلم نفسي لعبيد الانجليز، و باختصار كانت العلاقات الكوردية العربية في العراق قد بقيت دونما حل عادل و منصف. وفتحت المجال امام احداث متفرقة شديدة كانت او غير شديدة، مما يولد لدينا انطباع بانه ومنذ استقلال العراق يعيش الكورد في هذا البلد على شفى الحرب تقريبا.

---

(1) ليام اندرسن، غاريث ستانفيلد (عراق المستقبل، ديكتاتورية، ديموقراطية ام التقسيم) ترجمة رمزي ق.بدر، مراجعة و تقديم و تعليق ماجد شبر، ص46-47.

(2) باسيل نيكيتين (الكورد دراسة سوسيولوجية و تأريخية) باللغة الفرنسية، تقديم لويس ماسينيون، نقله من الفرنسية و علقه عليه د.نوري طالباني، الطبعة الثالثة/2004 اربيل، ص239

وقد ذكر رحالة الماني شاب زار العراق والمنطقة الكوردية سنة 1936 وتمكن من اجراء مقابلة طويلة مع الشيخ محمود في بغداد، ان شريطا عسكريا حقيقيا يفصل المنطقة الكوردية عن باقي العراق. وقد سمعنا بوقوع محاولة للثورة في حزيران 1937 في منطقة السليمانية، وقد وقع في الفترة نفسها الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال بكر صدقي وهو من اصل كوردي واغتيل فيمابعد في مؤامرة مدبرة في 1937/2/17 وكان للكورد دور في حركة رشيد عالي الكيلاني الذي ثار ضد الانكليز عام 1941.

المطلب الثاني

كوردستان العراق اثناء الحرب العالمية الثانية

شهدت الثلاثينات (اي سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية) نهوضا في النشاط السياسي للكورد الذي تجسدت في تشكيل عدد من الاحزاب والجمعيات الكوردية، و اخرهاكان في 1939 و بمبادرة عدد من الضباط الكورد والعناصر الواعية من المثقفين، تم تأسيس (حزب هيوا) برئاسة الاستاذ رفيق حلمي احد اعوان الشيخ محمود الحفيد السابقين الذي لعب دورا كبيرا في الحركة الوطنية الكوردية بعد الحرب العالمية الاولى، وقد انضم اليه عدد كبير من الضباط والمثقفين والحرفيين والتجار و غيرهم من ابناء الطبقة المتوسطة[1]. وكان (حزب هيوا) الحزب السياسي الاكثر نفوذا، اشارة الى تحول القيادة الكوردية الى المراكز المدنية بشكل لافت للنظر[2]. وكان هدفه هو الحصول على الحكم الذاتي للشعب الكوردي في نطاق دولة العراق [3].

وقد شعر المسؤلون العراقيون بخطورة ذلك النشاط السياسي خصوصا رئيس الوزراء نوري السعيد الذي توقع سنة 1938 اندلاع ثورة كوردية ضد الحكومة العراقية. هذا وتبلورت القضية الكوردية في العراق وتطورت بشكل ملحوظ في حقبة الثلاثينات وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية دخلت القضية الكوردية مرحلة جديدة[4].

---

(1) د.حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص142.

(2) برهان ياسين (المصدر السابق) ص104-105.

(3) د.حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص142.

(4) عزيز حسن البارزاني (الحركة القومية الكوردية التحررية في كوردستان العراق 1939-1945) مطبعة وزارة التربية- اربيل/2002، ص56.

من جانب اخر وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك في النزاع الكوردي – العراقي موقف متجانس لا في المعسكر الكوردي ولا في المعسكر العراقي الحكومي. وكانت الحكومة العراقية نفسها مقسمة بشأن كيفية التعامل مع القضية الكوردية. وكان الافتقار الى الانسجام اكثر حدة بين الكورد، اذ ان الزعامة التقليدية فضلت الوسائل العسكرية لتحقيق الطموحات الكوردية اما المثقفون والعناصر المتعلمة الكوردية الذين يمثلون الجزء الحضري في المجتمع الكوردي سواء كانو ا منظمين في احزاب و جمعيات سياسية او غير منظمين، فقد تبنوا الحل السياسي، بالاضافة الى بعض الشخصيات الكوردية البارزة التي ناصرت التعاون مع الحكومة العراقية، ولقد تطلع هؤلاء الى تهدئة المناطق الكوردية و إنصاف الشكاوي الكوردية بالعمل من خلال الحكومة العراقية. وعلى اية حال فان (الصقور) هم الذين هيمنوا داخل الحكومة العراقية وبين الكورد كذلك. وكانت كوردستان العراقية تضم في ذلك الحين مركزين للمقاومة ضد الحكومة احدهما في السليمانية واخر في منطقة بارزان، وكان الاخير مركزا للانتفاضات ضد السلطات العثمانية سابقا وقبل تشكيل دولة العراق. ان وجود اكثر من مركز رئيسي للمقاومة دفع الوزير المفوض الامريكي في بغداد الى القول بأن الكورد (ليس لديهم قادة يبدون مستعدين وقادرين لقيادة شعبهم في كفاح ناجح في سبيل الحكم الذاتي أو في سبيل الاستقلال[1].

أولا: ثورة بارزان الثانية/

شهدت الفترة (1943- 1945) صراعا عسكريا سياسيا بين الحركة الكوردية بقيادة ملا مصطفى البارزاني و(حزب هيوا) من طرف والحكومة العراقية والمدعومة من الانجليز في الطرف الاخر. وكان هذا الصراع فصلا من فصول الحاق كوردستان الجنوبية بالعراق كدولة عربية تمارس سياسة (قومية). ورغم وجود اسباب ذاتية وموضوعية ساهمت في اخفاق حركة بارزان الثانية، الا ان دور الانجليز هو الفيصل في ادارة الصراع وحسمه لصالح الحكومة المركزية في بغداد[2]. وكان الملا مصطفى البارزاني قد ترك مدينة السليمانية حيث كان مبعدا اليها مع عدد من افراد عائلته في 12 /1943/7، وبعد اسبوع وصل الى منطقة مهاباد في كوردستان الايرانية ومنها عاد الى منطقة بارزان وعمل على تنظيم قواته. وقبل بدا المعارك اتصل بالحكومة العراقية وابدا استعداده للصلح وايجاد حل سلمي، الا ان الحكومة العراقية لم تستجب له وقررت اللجوء الى العمل العسكري. وبعد ذلك بدء البارزاني بضرب مخافر الشرطة

---

(1) برهان ياسين (المصدر السابق) ص105.

(2) د.عثمان علي (المصدر السابق) ص598.

في المنطقة. وفي تلك الفترة كان لحزب (هيوا) دورا مؤثرا في تعبئة الجماهير لتاييد الانتفاضة وكان الحزب ينشر بيانات في بغداد وغيرها من المدن العراقية ويدعو الى دعم الثورة. وكان لهذه البيانات دورا كبيرا في جلب نظر الحكومتين البريطانية والعراقية بأن هناك تحولا في الحركة الوطنية الكوردية وان ما يجري في كوردستان ليس تمردا عشائريا فقط بل انها حركة مسلحة قومية و ان الكورد يدعمون هذه الحركة وخاصة طبقة المثقفين. مقابل هذه التغيرات اتصل السفير البريطاني بالبارزاني وابدى استعداد حكومته لايقاف المعارك واجراء مفاوضات مع الحكومة العراقية، لان العراق ومنها منطقة كوردستان بالنسبة لبريطانيا ودول التحالف تعتبر منطقة ستراتجية، والقتال مع الحكومة العراقية معناها القتال مع الحكومة البريطانية والتحالف في نفس الوقت. وأضاف في رسالة كتبها الى البارزاني اكد بأن الحكومة البريطانية تستعمل صلاحياتها مع الحكومة العراقية لتأمين الحقوق القومية للشعب الكوردي مقابل قبول البارزاني هذا المطلب[1]. كان البريطانيون يريدون من الحكومة العراقية الوصول الى اتفاق تكتيكي مع البارزاني خوفا من القوات السوفياتية التي كانت ترابط على الحدود الايرانية العراقية. ومن اجل تحقيق هذا الهدف شكل نوري السعيد وزارة جديدة في 25/12/ 1943 وكان فيها ثلاثة وزراء كورد هم (احمد مختار بابان لوزارة العدل وعمر نظمي لوزارة الداخلية وماجد مصطفى وزير للدولة لحل القضية الكوردية)، وفعلا اتصل الوزير ماجد مصطفى بالبارزاني وطلب منه التعاون لانجاح مهمته وايقاف القتال كأول خطوة من خطوات الصلح. في 7/ 1/ 1944 وصل الوزير ماجد مصطفى الى (ميرطةسور) ممثلا عن الحكومة العراقية وكان مخولا بحث كل شي مع البارزاني والوصول الى اتفاق[2]. كانت المطالب الكردية بالاضافة الى عدد من الشكاوي المحلية الخاصة بمنطقة بارزان والعائلة البارزانية كما يلي:

1. تشكيل ولاية كوردستان في محافظات كركوك والسليمانية واربيل والاقضية الكوردية التابعة لمحافظة الموصل(دهوك، عقرة، شيخان، سنجار، زاخو، العمادية) وقضائي (خانقين ومندلي) في محافظة ديالى و تعين وزير كوردي مسؤولا عن الولاية.
2. اعتبار اللغة الكوردية لغة رسمية في تلك المناطق.
3. انشاء المدارس والمستشفيات و فتح الطرق و اعمار المنطقة.
4. تعيين معاون وزير كوردي لكل وزارة.

---

(1) مسعود بارزاني (نفس المصدر) ص100-101.

كذلك محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص227.

(2) صلاح سعدالله (المسألة الكوردية في العراق) ص84-85.

كذلك عزيز حسن البارزاني (المصدر السابق) ص153-154.

عارض الامير عبدالاله – الوصي على العرش- وبعض الوزراء هذه الاتفاقية وعلى اثرها استقالت حكومة نوري السعيد في 6/3/ 1944 وشكلت حكومة جديدة برئاسة مزاحم الباجچي التى اعلنت عدم التزامها بهذه الاتفاقية، وبعدها بدات القوة الجوية البريطانية بقصف المواقع الكوردية اضافة الى تجنيد قوات من المرتزقة مما اضطر البارزاني مع قواته الانسحاب الى كوردستان الايرانية [1]. وكان ذلك في 1945/10/11 واصبح البارزاني مع قواته القوة الرئيسية لجمهورية مهاباد وقدموا لها كثيرا من الدعم والمساندة والتضحيات[2].

ثانيا: الموقف الاقليمي والدولي في تلك المرحلة:

كان من الطبيعي ان تثير الانتفاضة الكوردية مخاوف الدول الاقليمية لاسيما تركيا التي كانت تراقب النشاطات السياسية الكوردية، ومنذ اندلاع الحرب العالمية الثانية ليس ضمن حدودها فقط بل ضمن اجزاء اخرى من كوردستان، فعلى سبيل المثال خشيت الحكومة التركية من ان تكون النشاطات الكوردية في كوردستان الايرانية بعد دخول القوات السوفيتية شمال ايران بداية لحركة كوردية عامة تهدف الى تاسيس دولة مستقلة، وكذلك كانت تركيا قلقة بشأن التطورات في كوردستان العراقية. الا ان السفير البريطاني في انقرة اكد لوزير الشؤون الخارجية التركي بان الكورد في العراق هم تحت السيطرة بشكل جيد ويجب ان لايكونوا مصدرا للقلق. وعلى الرغم من هذه التاكيدات الا ان الحكومة التركية اخذت تسعى الى احياء(ميثاق سعد اباد) الذي وقع بين العراق وتركيا وايران وافغانستان في 8 تموز 1937 لتامين الحدود المشتركة بين هذه الدول، والجدير بالذكر ان المادة (7) من هذا الميثاق تؤكد على وقوف الدول الاعضاء في الميثاق ضد التحركات الكوردية في اي جزء من كوردستان، وفعلا وقعت المعاهدة العراقية التركية في 25 اذار 1946 كردفعل على الحركات الكوردية المسلحة في تلك الفترة[3].

لم يقتصر الاهتمام الدولي بالاوضاع في كوردستان العراق على الدول الاقليمية التي تتقاسم كوردستان فحسب، بل ان بعض القوى الدولية الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الامريكية

---

(1) عزيز حسن البارزاني (المصدر السابق) ص140.
كذلك محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص133.
(2) برهان ياسين (المصدر السابق) ص114.
(3) عزيز حسن البارزاني (المصدر السابق) ص141.

اولت اهتماما بالأحداث في كوردستان العراق. لقد شكلت الاوضاع في منطقة بارزان مصدرا لقلق الامريكان، حتى ان وزارة الخارجية الامريكية امرت الوزير (المفوض) في بغداد (لوي هندرسون) بجمع معلومات دقيقة عن الوضع في كوردستان العراقية وموقف الحكومتين البريطانية والعراقية. في 14/اب/ 1944 اجتمع هندرسون مع وزير الخارجية العراقي (ارشد العمري) الذي تناول عددا من الموضوعات المتعلقة بالقضية الكوردية، واكد العمري على وجوب النظر الى الحالة في كوردستان العراقية بوصفها مسألة دولية اكثر من كونها مسالة عراقية داخلية حصرا، وان اقامة كوردستان مستقلة سيؤثر على السلامة الاقليمية لايران والعراق وتركيا[1]

ان سبب الاهتمام الامريكي بتطورات الانتفاضة الكوردية في كوردستان العراق، كان يرجع الى ان الحكومة الامريكية خلال تلك الفترة كانت مهتمة بتطور الاوضاع الداخلية في العراق على الصعيدين السياسي والاقتصادي، باعتبار ان لذلك علاقة بالمجهود العسكري للحلفاء فيما يتعلق بنقل الامدادات العسكرية الى الاتحاد السوفيتي عن طريق البصرة –بغداد– خانقين– ايران، ومن جهة اخرى كانت الولايات المتحدة تمر بازمة نفطية حادة، لذا اتجهت انظار الحكومة الامريكية نحو مناطق الخليج والعراق الغنية بالنفط، الامر الذي يعني ان استقرار الحالة السياسية في العراق كان ضروريا للامريكان لكي يتسطيعوا تحقيق تلك الاهداف[2]

اما السياسة البريطانية تجاه الكورد في العراق فقد كانت تتسم بالحذر عموما، و الحل السلمي الذي كان ينادي به البريطانيون لكيفية التعامل مع الوضع الكوردي، لم يكن يعني ان البريطانيين لا يدعمون الحكومة العراقية بل بالعكس فقد ايد البريطانيون السلطات العراقية في قمع الانتفاضة، وإن السفارة البريطانية بذلت جهودا من اجل اقناع البارزاني بقبول شروط الحكومة العراقية والتأكيد له على ان تلك الشروط معقولة [3]

وكانت السفارة البريطانية في بغداد معنية بشكل خاص بمعاهدة التحالف الانكلو – عراقية والتي اكدت على عدم تدخل بريطانيا في ادارة شؤون العراق الداخلية)، واخيرا يبدوا ان البريطانيين تطلعوا الى شكل من اشكال التوازن في سياستهم بين الكورد و الحكومة العراقية

---

(1) عزيز حسن البارزاني (المصدر السابق) ص142

(2) برهان ياسين (المصدر السابق) ص120-121

(3) د. حامد محمود عيسى (مصدر سابق) ص268.

(4) برهان ياسين (المصدر السابق) ص118

وبتعبير اخر فانهم منحوا الاولوية لمصالحهم التي يمكن ضمانها من خلال اساليب التعاون مع الحكومة المركزية في بغداد.

وفي موازاة هذه الاوضاع، اراد عدد من الكورد ذي التوجه القومي سياسيا ان يلفتوا انتباه القوى العظمى الى مازق الشعب الكوردي، وقد قاموا بتقديم مذكرة باسم الشعب الكوردي وكانت تحمل توقيع (28) من وجهاء الكورد في السليمانية الى ممثلي الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتي والصين وفرنسا وطالبوا بوجوب وضع القضية الكوردية على جدول اعمال مؤتمر الصلح الذي كان سينعقد عند نهاية الحرب واقترحت المذكرة ايضا ضرورة تشكيل لجنة دولية لبحث حالة الكورد.

المبحث الثالث

جمهورية كوردستان في مهاباد و دور الكورد العراقيين فيها

المطلب الاول

اعلان جمهورية مهاباد عام 1946

كتب د.عثمان علي[1]: (ان هناك منعطفات مهمة في تأريخ الكورد في القرن العشرين وان عامي 1945 و 1946 اللذين شهدا ولادة جمهورية كوردستان في مهاباد اهم هذه المنعطفات. ويعتقد الكاتب ان هناك جملة عوامل محلية و إقليمية و دولية ساهمت في تمكين الكورد في تحقيق الحلم الذي راودهم لأكثر من مئة عام، وهو تأسيس كيان قومي كوردي لهم ولو لفترة وجيزة.

وبالمقابل توجد عوامل اخرى ايضا محلية و اقليمية ودولية كذلك ادت الى وأد التجربة مبكرا والقضاء على الجنين قبل ان يتكامل ويقوى للوقوف على رجليه. ويبدو ان الكورد (باعلانهم) جمهورية مهاباد ارادوا بوعي او بدون وعي (اختراق) النظام الرسمي والامني والاقليمي الذي افرزته احداث الحرب العالمية الاولى واتفاقيات سايكس بيكو و لوزان في العشرينات من القرن الماضي وكان ذلك مرفوضا من القوى الاقليمية والدولية).

خلال سنوات الحرب العالمية الثانية التي سبقت اعلان الجمهورية خاصة الفترة بين 1941-1945 وبعد احتلال قوات الحلفاء (السوفيت والانجليز) لاجزاء كبيرة من ايران وسقوط رضا شاه، كان هناك فراغا اداريا وعسكريا في المناطق الكوردية وكان الوعي القومي الكوردي في تنامي مستمر، فقامت على اثرها انتفاضة كوردية في مدينة (ارومية) في عام 1942. وفي عام 1943 تم تاسيس (كومةلةي ذيانةوةي كورد) اي جمعية إحياء الكورد، وفي عام 1945 اعلن عن تأسيس الحزب الديموقراطي الكردستاني الايراني بزعامة القاضي محمد. كل هذه الاحداث مهدت الطريق لاعلان جمهورية مهاباد[2]

---

(1) د.عثمان علي (المصدر السابق) ص645.

(2) د.عثمان علي (المصدر السابق) ص651.

أولا/ دور الكورد العراقيين بقيادة المرحوم ملا مصطفى البارزاني

وحول مشاركة الكورد العراقيين خصوصا البارزانيين ومساندتهم لجمهورية مهاباد يقول السيد مسعود البارزاني: (بعد اجراء اتصالات مع قيادة الحركة الكوردية في كوردستان ايران والمسؤولين السوفيت، وموافقة الشيخ احمد البارزاني، قرر الملا مصطفى البارزاني مع رفاقه في لجنة الحرية (ليذنةى ئازادي) الذهاب الى كوردستان ايران، حيث كانت هناك اوضاع جديدة فتحت امام الحركة التحررية الكوردية، وذلك من اجل دعم و تثبيت هذه الاوضاع الجديدة في كوردستان ايران من قبل هذه القوة ذات التجربة. ويقول: في 1946/1/22 تم اعلان اول جمهورية لكوردستان في مهاباد في احتفال جماهيري حاشد وكان البارزاني مدعواً للمشاركة في هذا الاحتفال التاريخي والتحق عدد من الضباط الكورد العراقيين الذين شاركوا في الثورة في كوردستان العراق منهم (عزت عبدالعزيز و مصطفى خوشناو ومحمد محمود قودسي وميرحاج احمد وخيرالله عبدالكريم وغيرهم). وكان للبارزاني و قواته دوراً رئيسياً في صد المحاولات التي كانت تقوم بها حكومة طهران بهدف محاصرة الثورة والقضاء على الجمهورية[1].

بعد انسحاب القوات السوفياتية من الاراضي الايرانية بصورة رسمية في ايار 1946 مقابل بعض الامتيازات تمنح للسوفيت من قبل حكومة طهران، حينها قرر الشاه ارسال القوات الايرانية الى اذربيجان تحت اشراف الشاه نفسه. وفي 1946/11/16 دخلت القوات الايرانية مدينة تبريز عاصمة جمهورية اذربيجان، وقد اذهل سقوط اذربيجان المفاجيء كورد مهاباد و وقع عليهم وقعة الصاعقة. وهذا مما دعى البعض الذين لم يكونوا قلة، لان يروا عدم جدوى المقاومة وشكلوا ضغطا على (قاضي محمد) مما دفعه الى تسليم المدينة للايرانيين في 1946/12/17 وكان ذلك نهاية الفترة القصيرة التي عاشتها الجمهورية الكوردية [2]. وكان سقوط جمهورية مهاباد واعدام قادتها خاصة الشهيد قاضي محمد واخوانه صبيحة 31 اذار 1947 في ساحة (ضوار ضرا) في قلب مدينة مهاباد، وهي تلك الساحة التي اعلن فيها قاضي محمد تأسيس جمهورية كوردستان، كانت هذه الاحداث المؤلمة ضربة قوية انزلت بالحركة التحررية الكوردية وصدمة عنيفة لجميع الوطنيين الكورد في مختلف انحاء كردستان. وبعد ذلك اجبر البارزانيون المشردون على العودة الى العراق[3].

---

(1) مسعود البارزاني (نفس المصدر) ص148-149.

(2) محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص248-249.

وكذلك حامد محمود عيسى (مصدر سابق) ص288.

(3) جلال طالباني (المصدر السابق) ص160 و ص263.

ثانيا/ لجوء الملا مصطفى البارزاني وانصاره الى الاتحاد السوفيتي

لقد استمرت المعارك بين القوات الايرانية والبارزانيين، ظهر فيها تفوق البارزانيين في عدد من المعارك اهمها معركة (صوفيان) في 1947/4/6 والتي قتل فيها (رضا قره باغي) قائد المشاة الايراني وكذلك معركة (سيلونه) في 1947/4/9. وبعد ذلك لجأ الايرانيون الى استخدام الطائرات لضرب القرى التي كانت تمد البارزانين بالغذاء والمؤن لإجبار سكان هذه القرى الى تركها، مما ساعد القوات الايرانية على فرض حصار اقتصادي وعسكري على البارزانيين، فقرر البارزانيون بقيادة الشيخ احمد البارزاني العودة الى العراق، بعد ان قاموا بتسليم الاسرى الايرانيين الى الجيش الايراني. وفي 13/4/ 194 تاكدت للسلطات الايرانية على الحدود ان البارزانيين كلهم قد عبروا الى داخل العراق. وبمجرد دخول البارزانيين الى العراق قبضت عليهم السلطات العراقية وقامت بأعدام الضباط الاربعة الذين اشتركوا في تلك الحركة وهم (عزت مصطفى ومحمد محمود قودسي ومصطفى خوشناو وخيرالله عبدالكريم)، في حين ادخل الشيخ احمد وعدد من البارزانين السجن حيث قضوا فيه اثنتي عشرة سنة ولم يفرج عنهم الا بعد قيام ثورة 14/ تموز/1958.

اما الملا مصطفى وبعض من اتباعه فقد رفضوا تسليم انفسهم وبقوا في منطقة جبلية شمال بارزان، الا ان الحكومة العراقية اصدرت بيانا في 14/ايار/ 1941 اعلنت فيه الاحكام العرفية في كل من رواندوز والزيبار و مناطق الحدود مع ايران ضد الملا مصطفى واتباعه، واحتلت المواقع العسكرية المهمة في هذه المناطق واضطر البارزاني على الخروج من العراق والتوجه نحو الحدود التركية. ولكن القوات التركية منعته من التوغل داخل الحدود التركية، مما اجبر على التوجه الى الحدود الايرانية مرة اخرى وبعد اشتباكات مع القوات الايرانية استطاع البارزانيون عبور نهر (آراس) ودخلوا الاراضي السوفيتية في 17 /6/ 1947، وكان السوفيت قد اعطوه وعدا مسبقا بقبوله هو واتباعه كلاجئين. وبقي البارزاني هناك ولم يعد هو ورفاقه الى العراق الا بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 في العراق[1].

---

(1) محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص254-256.

وكذلك حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص287-293.

المطلب الثاني

المواقف الدولية من جمهورية مهاباد

لم يمر شهر على اعلان جمهورية مهاباد حتى استولت جارتها جمهورية اذربيجان الايرانية على مدينة اورمية، والتي يسكن الكورد القسم الغربي منها والقسم الاخر يسكنه الاتراك الاذريون. وكذلك كان السوفيت لم يكونوا راضين عن قرار قاضي محمد في اعلان الجمهورية الكوردية، حيث كان السوفيت يعملون على ضم الاراضي الكوردية الى جانب الاراضي الاذربيجانية تحت نفوذهم. وهذا ما حاوله (باقروف) رئيس وزراء الاذربيجاني السوفياتي قبل اعلان الجمهورية، عندما اشار على الوفد الكوردي الذي زار (باكو) قبل ذلك في ايلول 1945 وحاول ان يقنع الكورد بالبقاء ضمن اطار الحكم الذاتي الاذربيجاني الايراني الذي كان يراسه (جعفر بيشوري). وفي فترة اعلان الجمهورية الكوردية حشدت تركيا الجيش التركي الثاني المؤلف من ثمانية فرق على الحدود التركية الايرانية، لمقابلة الطوارىء المحتمل وقوعها من قبل القوات السوفيتية المرابطة في الشمال الايراني ضد تركيا، وفي نفس الوقت لمنع تسرب المسلحين الكورد من كوردستان ايران واتصالهم بالكورد في كوردستان تركيا. وقد تلقت القوات التركية المرابطة على الحدود الايرانية التركية اوامر صارمة باطلاق النار على كل كوردي يجتاز الحدود دون محاكمة[1].

اما بريطانيا التي كان لها تواجد كبير في كل من ايران والعراق. فقد ورد في تقرير المفوضية العراقية في ايران في 19/اذار/1946 ان وقع الخبر بقيام جمهورية مهاباد كان سيئا في انكلترا، وتساءلت بريطانيا حول عدم وفاء روسيا بوعودها بسحب قواتها. ولأول مرة يذكر في بريطانيا اسم العراق و تركيا بخصوص الخطر المحدق بتلك المنطقة من الشرق الاوسط. غير ان الانكليز ما كانوا غافلين عن اوضاع كوردستان، حيث كانو يبعثون الجواسيس باستمرار للاستطلاع و معرفة الاوضاع. ولم يقتصر الامر على بريطانيا. فالغرب كله قد سارع لحظة سماع اعلان الجمهورية بتذكير الاتحاد السوفياتي بالجلاء عن الاراضي الايرانية. ان مجرد تعاطف حكومة مهاباد مع السوفيت كان يعني بالطبع عدم التوافق مع مصالح الغرب الاستعمارية، في الوقت الذي كان من الممكن فيه ضم حقول النفط الكوردية في كوردستان العراق الى المناطق ذات الاستقلال الذاتي التابع للأتحاد السوفياتي[2].

---

(1) محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص246-247.

(2) محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص248.

وكان الامريكان من جانبهم يدعمون الحكومة المركزية في طهران في صراعها مع اذربيجان وكوردستان، رغم ادراكهم للسياسة القمعية لحكومة طهران تجاه الجماعات القومية في ايران. وعلى اية حال فان الموقف الرسمي للادارة الامريكية كان ينطوي بشكل مستمر على دعم غير مشروط للسلطة المركزية في طهران. وعلى مايبدو فان هذا الموقف كانت تمليه الاعتبارات الاستراتجية والسياسية للحكومة الامريكية. وفي اوائل عام 1946 كان هناك قلق امريكي من المخطط السوفياتي للاعتداء على تركيا لغرض اقامة نظام حكم موال لها في انقرة و بناء قواعد عسكرية في المضائق التركية. وعلى اية حال فقد ذكر (جورج كينان) القائم بالاعمال الامريكي في موسكو بان (الكورد المجهزين بالاسلحة السوفيتية) هم مصدر اضطراب كامن للحكومة التركية على الحدود الايرانية –التركية، وبانه يمكن الاستشهاد بهذه النشاطات كأساس للتدخل السوفيتي. ان هذه المخاوف كانت تعكس وجود قلق الامريكيين من ان التقدم السوفيتي في ايران ستكون له مضاعفات على اهداف الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة. وفي ضوء هذه المخاوف فإن السياسة الامريكية تقدر اهمية القضية الكوردية في ايران من حيث التعقيدات الداخلية والدولية المحيطة بالمسألة. وفي مذكرة الى سكرتير اللجنة التنسيقية بين وزارات الخارجية والحرب والبرية الامريكية رأت اللجنة التنسيقية ان ايران منطقة ذات اهمية كبيرة للولايات المتحدة الامريكية من حيث الاعتبارات الهجومية والدفاعية، وانها عنصر اساسي من الناحية الاستراتجية في منع هجوم سوفيتي ضد الشرق الاوسط. وان كوردستان الكبرى تشكل اللب (core) في المنطقة وأن وجود حركات قومية كوردية في أربع دول من الشرق الأوسط و النشاطات الكوردية الكامنة يمكن استغلالها لاغراض استراتيجية وسياسية في اية مواجهة في المنطقة[1].

وذكرت اللجنة التنسيقية بان تشكيل دولة كوردية مستقلة مدينة بوجودها للسوفيت، سيكون امرا مضرا بمصالح الولايات المتحدة الامريكية. وفضلا عن ذلك فان الدولة الكوردية ستشمل مصادر النفط البريطانية بصفتها تلك الموجودة في منطقة كركوك. سيترتب على ذلك ان المواد التي تأتي الى العراق في مقابل هذاه الموارد النفطية ستقع في ايد كوردية، ومن المحتمل ان يؤدي مثل هذا الموقف الى سقوط الحكومة العراقية الحالية وستعقبها حكومة ذات موقف ودي تجاه السوفيت اكثر مما هي بالنسبة للقوى الغربية. وفي ضوء حقيقة امتداد العراق حتى الخليج العربي فأن موارد الولايات المتحدة الامريكية في هذه المنطقة ستتعرض للخطر بشكل جدي. وكان (جورج الن) السفير الامريكي الجديد في طهران قد اعلن في 11/27/

---

(1) برهان ياسين (المصدر السابق) ص155-159.

1946 ان الولايات المتحدة الامريكية تعترف بوحدة جميع الاراضي الايرانية وتؤيد دولة مركزية قوية في ايران [1].

و لهذا السبب سارع الرئيس الامريكي (ترومان) فارسل في 8/اذار/1946 مذكرة الى الرئيس السوفيتي (مولوتوف) يطلب فيها التقيد بالاتفاقية الخاصة باستقلال وسيادة ايران. وعلى اثرها انسحبت القوات الروسية في (ايار/مايو) في نفس السنة بعد ان حصل السوفيت على مكاسب وامتيازات اقتصادية وسياسية من الحكومة الايرانية[2].

وكان البريطانيون يعتقدون ان المجهودات الحربية والمصالح البريطانية في ايران يمكن خدمتها بشكل افضل من خلال مناصرة ودعم الحكومة المركزية، اخذين بنظر الاعتبار التاثير المحتمل للحوادث في كوردستان الايرانية على الكورد في العراق، وامكانية استغلال السوفيت للوضع. وكانوا ينظرون الى القومية الكوردية على انها عشائرية الطابع بشكل رئيسي وان فكرة الدولة الكوردية تفتقر الى اساس صلب. ويمكن القول ان السياسة البريطانية كانت تتبنى دعم وتعزيز الحكومة المركزية في طهران كثقل موازن للدعم السوفيتي للحركتين القوميتين في اذربيجان وكوردستان والقوى اليسارية لاسيما حزب تودة الايراني[3].

وفي الحقيقة كانت الحكومتان الكوردية والاذرية المستقلتين ذاتيا تعتمدان بشكل حاسم على وجود القوات السوفيتية في شمال ايران. وكان هناك افتراض عام ان هاتين الحكومتين ستنهاران دون شك اذا ما انسحبت القوات السوفيتية. وكانت الحكومة الايرانية كذلك مقتنعة بأن جمهورية كوردستان ستسقط اذا انتهت (الحماية) السوفيتية. وقد اكد صانعوا القرار الامريكي بأن السوفيت انسحبوا نتيجة الضغوط الامريكية المتزايدة.

وكان هذا خطأً قاتلاً لجمهورية مهاباد وقيادتها المتمثلة في شخص الشهيد (قاضي محمد) بالاعتماد الكلي على الدعم والوجود السوفيتي في الشمال الايراني. وهناك استمرارية ملحوظة في تكرار الاخطاء في القرن العشرين، ويمكن القول بأن التاريخ السياسي الكوردي يعيد نفسه وأن الكورد دفعوا ثمنا غاليا نتيجة عدم ادراكهم لاعتبارات السياسة الدولية وحقائق توازنات القوى الدولية وافرازاتها على الساحة الكوردستانية. كما عانوا من الاحباطات المتكررة نتيجة وضع كل ثقلهم في ميزان دولة من الدول الكبرى وعدم تهيئة المقومات الذاتية للبقاء في

---

(1) برهان ياسين (المصدر السابق) ص159-161.

(2) برهان ياسين (المصدر السابق) ص172-173.

(3) د.عثمان علي (المصدر السابق) ص779.

حالة انقطاع الدعم الخارجي، اذ كيف يكرر من يملك تجربة جمهورية كوردستان في عام 1946 المأساة نفسها مع الامريكيين وبالطريقة نفسها في عام 1975[1].

المطلب الثالث

تأسيس الحزب الديموقراطي الكوردستاني (البارتي) في العراق

بعد الحرب العالمية الثانية نشطت الحركة الوطنية الكوردية و انتشرت الافكار الحديثة عن الحرية وحق تقرير المصير. واتضح عجز الاحزاب الكوردية القديمة، فغدت الضرورة ماسة لحزب كوردستاني من طراز جديد يتناسب و درجة تطور الحركة التحررية للشعب الكوردي و تقدمها و يستطيع القيام بالمهام الطليعية فيها[2]. ولكن بسقوط جمهورية مهاباد وبمغادرة البارزاني العراق ولجوئه الى الاتحاد السوفياتي، دخلت القضية الكوردية في طور من الاهمال والنسيان و لحين سقوط الملكية في العراق. وان اهم حدث بين 1947 و 1958 كان بلا شك تأسيس وصعود الحزب الديمقراطي الكوردي العراقي الى درجة النضج[3].

تأسس هذا الحزب في العراق اقتباساً وتأثراً مباشرا بنظيره في كوردستان ايران، وفي ذلك الوقت كانت العلاقات السياسية بين شطري كوردستان متينة ومتداخلة احياناً، اذ عندما تأسس الحزب الديمقراطي الكوردستاني في ايران برئاسة قاضي محمد، فكر عدد من الكورد العراقيين الذين كانوا مع الملا مصطفى في ايران بعد سقوط جمهورية مهاباد بضرورة تأسيس حزب ديمقراطي قومي واسع يضم العناصر الكوردية المخلصة من القوميين و غيرهم ليقود نضال الشعب الكوردي في كوردستان العراق وليصبح طليعة الحركة التحررية الكوردية.

يقول الاستاذ جلال الطالباني حول الموضوع[4]: كان الاستاذ همزة عبدالله قد بلور فكرة تشكيل الحزب الديمقراطي الطليعي في كوردستان العراق على غرار الحزب الديمقراطي الكوردستاني–ايران مع السادة ميرحاج احمد ومصطفى خوشناو وسيد عزيز الشمزيني

(1) حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص148.

(2) ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت (المصدر السابق) ص59.

(3) حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص142-148.

(4) جلال طالباني (المصدر السابق) ص145-146.

وبعض الوطنيين الاكراد الاخرين فشكلوا هيئة مؤسسة برئاسة الملا مصطفى البارزاني. وقد اصدرت الهيئة المؤسسة بيانا إلى الشعب الكوردي في العراق، طبع البيان في مطبعة كوردستان في مهاباد. وكان البيان نداءً إلى جميع الوطنيين والجمعيات الكوردية في العراق للنضال والاتحاد لتأسيس هذا الحزب الجديد.

ويقول حبيب محمد كريم فيما يتعلق بتأريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني-العراق: ان الاحزاب والمنظمات السياسية التي كانت قائمة في كوردستان العراق قبل تأسيس البارتي عام 1946 كانت بالاختصار كالاتي: [1].

- حزب هيوا الذي تأسس عام 1939 وادت الانقسامات الداخلية في صفوفه إلى تمزقه في اوائل عام 1945.
- الحزب الشيوعي في كوردستان العراق، حيث كانت الحركة الشيوعية في العراق انذاك تتكون من جناحين الاول والاساسي يطلق عليه (جماعة القاعدة) نسبة إلى اسم جريدة القاعدة الناطقة بأسمهم. اما الجناح الثاني المنشق فكان يحمل اسم نفس الحزب الشيوعي وكانوا يصدرون جريدة (وحدة النضال)، وكان فرع هؤلاء المنشقين في كوردستان عرفوا فيما بعد بين الناس ب(جماعة شورش) نسبة إلى جريدة (شورش) الناطقة باسمهم وكان على رأسهم السيد صالح الحيدري.
- حزب رزكاري كورد: تأسس من قبل جماعة (شورش) في اواسط عام 1945.
- منظمة (ژ-ك) : وكانت تشكيلاتها تتواجد في محافظتي السليمانية وكركوك وكان يقودهم الاستاذ ابراهيم احمد وقد تاسست في مهاباد في 16 ايلول 1943 وتطورت فيما بعد إلى الحزب الديمقراطي الكوردستاني في ايران في تشرين الثاني عام 1945.
- فرع الحزب الشيوعي في كوردستان العراق: وكان فرعا من جماعة القاعدة في كوردستان وكانت جماعة محدودة النشاط نسبيا ولهم جريدة دورية بأسم (ازادي).

---

(1) حبيب محمد كريم (تأريخ حزب الديموقراطي الكوردستاني العراق في محطات رئيسية 1946-1993) مطبعة خبات/ دهوك، ص26-29.

انعقد المؤتمر الاول في 16 آب 1946 في بغداد بصورة سرية في دار السيد (سعيد فهيم) وحضره حوالي (70) مندوبا يمثلون شورش ورزكاري كما دعي ابراهيم احمد للحضور كممثل عن الفرع البارتي الايراني في كوردستان العراق، غير انه علق انضمامه إلى البارتي على موافقة البارتي الايراني والقاضي محمد شخصيا. والتحق هو ومنظمته بالحزب في خريف عام 1947 بعد انهيار جمهورية مهاباد واعدام قادتها من قبل السلطات الايرانية.

ويضيف ايضا بأن المؤتمر واصل اعماله بنجاح وتقرر فيه الموافقة على الميثاق والمنهاج والنظام الداخلي للحزب وتسمية الحزب (بارتي ديموكراتي كورد- الحزب الديمقراطي الكوردي- العراق) وتم انتخاب قيادة للحزب من السادة : الملا مصطفى البارزاني رئيسا و الشيخ لطيف الحفيد نائبا اولا للرئيس وكاكه زياد آغا نائبا ثانيا.

وبعد ذلك انتخبت اللجنة المركزية للحزب الاستاذ همزة عبدالله سكرتيرا، وكذلك تقرر جعل جريدة (رزطاري) لسان حال (حزبى رزطاري كورد) الجريدة الناطقة بأسم الحزب الجديد لما كانت تتمتع به من شعبية بين الجماهير، وكذلك تقرر ان يكون مركزه القيادي في مدينة (بغداد[1].

وكان البارتي ومنذ بداية تشكيله يحمل بذور الخلاف والتناقض بين القوى التي انضمت اليه، وبدا الخلاف في الحزب عندما اراد حمزة عبدالله ضم بعض من كبار الملاكين للهيئة المؤسسة ومنهم الشيخ لطيف ابن شيخ محمود الحفيد، وقد فرضه ليكون نائبا اولا للرئيس كما رشح كاكه زياد اغا ليكون نائبا ثانيا. وقد ادى ذلك إلى احجام بعض القوى اليسارية عن الانتماء للحزب الجديد واعتبروه حزبا بورجوازيا وقد انضموا جميعا إلى الحزب الشيوعي العراقي. وبعد مرور سنتين من تأسيسه حدث انشقاق اخر، فقد انشق إلى جناحين احدهما بقيادة ابراهيم احمد وثانيهما بقيادة حمزة عبدلله. وبعد اعتقال حمزة عبدالله سنة 1950 عقد الحزب مؤتمر الاول الذي انبثقت عنه قيادة مؤقتة لم يرض عنها القسم الاعظم من الاعضاء و المنظمات، مما ادى إلى عقد المؤتمر الثاني للحزب في بغداد عام 1951 وتم فيه اختيار ابراهيم احمد سكرتيرا للحزب وقد ظل سكرتيرا حتى قيام ثورة تموز / 1958 [2]. وفي

---

(1) حبيب محمد كريم (المصدر السابق) ص35.

المؤتمر الثالث الذي عقد في كركوك عام 1953 سرا جرى تبديل اسم الحزب من الحزب الديمقراطي الكوردي العراقي إلى الحزب الديمقراطي الكوردستاني – العراق[1]

---

(1) محسن محمد المتولي (المصدر السابق) ص184-185

كذلك حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص154-155

الفصل الرابع

القضية الكوردية
في العهد الجمهوري في العراق

المبحث الاول

ثورة 14 تموز 1958 وانعكاساتها على القضية الكوردية

المطلب الاول

الثورة وموقفها من القضية الكوردية

كان العقد الذى تلى عام 1948م اى العام الذي اعلن فيه عن انشاء دولة اسرائيل على أرض فلسطين، مرحلة تاريخية مضطربة فى المنطقة العربية والشرق الاوسط عموماً. وكانت المنافسة فى الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى قد انتقلت بشكل ثابت الى قمتها. ولقد ولَد انشاء دولة اسرائيل والتهجير الناتج عن ذلك لمئات الالاف م0–ن العرب الفلسطينين غيظا شديدا فى كل انحاء العالم العربي. وفى عام 1952 اطاح انقلاب عسكري في مصر بصوره سلمية نسبياً بعرش الملكية. وفى عام 1956 تصدى النظام المصرى الجديد بزعامة جمال عبدالناصر للعدوان الثلاثي المشترك للقوات البريطانية والفرنسية والاسرائيلية اثناء ازمة قناة السويس. و في شباط 1958 اتحدت دولتا مصر وسوريا رسمياً في اطار الجمهورية العربية المتحدة (UAR)[1]. وفي تلك المرحلة كان النظام الملكى الهاشمى في العراق يعانى من ازمات حادة، فحرمان الجماهير من الحقوق السياسية ومستواها المعيشي المتدني جداً، والاجراءات القمعية ضد القوى السياسية فى البلاد وعدم حل القضية الكوردية خلال اربعين عاماً لصالح الاستعمار البريطانى وخدمة الاهداف الاستعمارية فى الشرق الاوسط من خلال حلف بغداد السيىء الصيت[2]، ذلك الحلف الذي كان فى جوهره موجها ضد

---

[1] ليام أندرس و غاريت ستانسفيلد: عراق المستقبل دكتاتورية ديمقراطية أم تقسيم، مراجعة و تقديم و تعليق ماجد مشير، الطبعة العربية الأولى – شركة دار الوراق للنشر لندن، 2005، ص75.

[2] د.حامد محمود عيسى (المصدر السابق)، ص297.

الحركات الكوردية في كل من العراق وايران وتوركيا و ذلك لأن الدول الكبرى التي استطاعت ربط العراق بهذا الحلف لم تكن لتسمح للكورد بأن يقوموا بنشاط من شأنه العمل على توتر العلاقات بين الدول الاعضاء والمقصود بالطبع الحركات الكوردية في مناطق الحدود[1]، كل هذه الاسباب الخارجية والداخلية هيئت الظروف الملائمة للتغيير.

كان الأنقلاب العسكري الذي اطاح بالملكية الهاشمية ليلة 14/تموز/1958 بموجب جميع التقديرات، شعبياً و عنيفاً. وكان يتقدم الانقلاب ضابطان في الجيش هما الزعيم عبدالكريم قاسم و العقيد عبدالسلام عارف، يدعمهما مجموعة (الضباط الاحرار) التي تشكلت عام 1954 وكذلك مجموعة من احزاب المعارضة السياسية (الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الاستقلال، وحزب البعث) التي انتظمت في مايعرف بجبهة الاتحاد الوطني والتي تشكلت في عام 1957. كان هناك اتفاق مشترك على الحاجة الى تصفية جميع اثار النظام السياسي السائد لكن كان هناك خلاف حولماينوب عنه[2].

بعد السيطرة على محطة الاذاعة، اذاع العقيد عبدالسلام عارف بياناً قصيراً اعلن فيه نهاية الملكية وبداية الجمهورية العراقية وحث فيه الشعب على الخروج الى الشوارع. وفي الايام التالية تدفق مئات الالاف من الناس الى شوارع بغداد وقاموا بالانتقام العنيف من شخصيات ورموز النظام السابق. شجع الضباط الاحرار الشعب العراقي على الخروج الى الشوارع لاظهار ان الانقلاب كان شعبياً و بذلك يضفون طابع الشرعية على الثورة و في نفس

---

[1] ليام أندرسن (المصدر السابق)، ص 74.

[2] محسن محمد متولي (المصدر السابق)، ص297-298.

الوقت لمنع أى تدخل خارجى أو أى انقلاب مضاد قد يقوم به ضباط موالون للنظام الملكى[1].

ولقد اشترك الكورد فى ثورة 1958 لان الاسباب التى تراكمت وادت الى تلك الثورة كانت تخص فى بعض جوانبها القضية الكوردية ايضاً، مما دفع بالعناصر الكوردية المثقفة والواعية الى الاشتراك فى الحركة الوطنية العراقية، لان تلك العناصر رأت فى تحقيق الاستقلال الوطنى التام و تحرير البلاد اقتصادياً و اجتماعياً تحقيقاً لاهداف ومصالح الكورد ايضاً وعلى هذا المنوال اشترك الضباط الكورد فى الجيش العراقي جنبا الى جنب مع الضباط العرب في الثورة لان تنظيم الضباط الاحرار الذى خطط للثورة كان يضم فى صفوفه ضباطاً كورداً[2].

ولقد ابتهج الكورد كغيرهم من العراقيين بالثورة وفي يوم الثورة كان ابراهيم احمد الامين العام للحزب الديمقراطى الكوردستانى (بارتى) رهن الاقامة الجبرية في منزله في كركوك و فور سماعه نبأ انتصار الثورة ارسل برقية الى قيادة الثورة مؤكداً دعم حزبه و املاً ان تكون الجمهورية الجديدة فاتحة عهد جديد لبناء صرح العلاقات العربية الكوردية الى مافيه خير الشعبين وتقدمهما. وفي 16/تموز اصدر الحزب بياناً الى الشعب الكوردي أيد فيه الثورة و وعد بأن يناضل بجميع قواه وامكاناته للدفاع عن الجمهورية العراقية وتثبيتها وازدهارها. ولتنفيذ هذا الغرض يضع جميع امكانياته وقواه تحت تصرف قادة هذه الثورة المجيدة ويجند جميع اعضائه ومؤازريه كفدائيين للجمهورية العراقية ومقاومة الاستعمار ومؤامراته واذنابه[3].

---

(1) ليام اندرسن، المصدر السابق، ص74.

(2) محسن محمد متولي (المصدر السابق)، ص297-298.

(3) د.سعد ناجى جواد، العراق والمسألة الكوردية 1958-1970، لندن 1990.

كان موقف الحكومة الجديدة ازاء الشعور المتنامي للشعب الكوردى ايجابياً وظهر ذلك فى عدد من الاجراءات والخطوات التى سارع الى اتخاذها النظام الجمهوري الجديد. فلقد ضمت الوزارة الأولى كوردياً معروفاً هو باباعلي نجل الشيخ محمود البرزنجى،كما اصدر امرا بالافراج الفورى عن عدد من السجناء الاكراد من ضمنهم الشيخ احمد البارزانى وعدد من اقربائه[1]، اضافة الى تعين ضابط كوردى في المحكمة العسكرية العليا الخاصة وهو المقدم عبد الفتاح الشالى الذى ساهم فى الزحف على بغداد والسيطرة عليها يوم الانقلاب[2]

وكذلك تم تشكيل مجلس السيادة من ثلاثة اعضاء يمثلون المجموعات العراقية الثلاث السنة العرب، الشيعة العرب كذلك الكورد الذي كان يمثلهم العقيد خالد نقشبندي محافظ اربيل قبل الثورة، و بانضمام العضو الكوردي الى مجلس السيادة ابدت الحكومة استعدادها للاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكوردى فى الجمهورية العراقية[3]

وبعد قيام الثورة باسبوعين اعلن الدستور المؤقت الذى نص فى المادة الثالثة منه (يعتبر العرب والكورد شركاء فى هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية[4]

ولقد اعطى هذا الاعتراف الدستوري دفعة كبيرة للشعب الكوردي وحركته القومية. وفى نفس اليوم الذى اعلن فيه الدستور المؤقت، زار عبدالكريم قاسم وفد كوردى برئاسة الاستاذ ابراهيم احمد الذي القى خطابا استعرض فيه العلاقات العربية الكوردية منذ ظهور الاسلام ، مؤكداً على ان الكورد شاركوا

[1] د.سعد ناجي جواد نفس المصدر، ص 36. كذلك مسعود بارزانى (المصدر السابق) ص211.

[2] محسن محمد متولي (المصدر السابق)، ص 298.

[3] د.حامد محمود عيسى (المصدر السابق)، ص 299. كذلك ليام اندرسن (المصدر السابق)، ص76.

[4] د.حامد محمود عيسى (المصدر السابق)، ص 303.

العرب في كفاحهم ضد الملكية وفي نهاية خطابه اشار ابراهيم احمد الى بعض النقاط التى اكد على انها تعرقل تقدم الاكراد[1].

وفى جوابه على الوفد الكوردى اكد عبدالكريم قاسم على: ضرورة الاخوة الكوردية العربية، وجدد الدعوة الى الملا مصطفى البرزانى للعودة الى البلاد، الا انه لم يشر الى الحكم الذاتي او الى ماهية الحقوق القومية التى تنوي الحكومة الاعتراف بها لهم. وعلى كل حال فقد اعتبر عبدالكريم قاسم شخصية موالية للاكراد،بحيث أن أرائه بدأت تثير معارضة زملائه القوميين العرب الذين اعترضوا على عودة الملا مصطفى البارزاني معللين ذلك بأن الجمهورية لم تستقر بعد ولكن عبدالكريم قاسم انهى الجدال حول هذه المسألة بقوله: (ان البارزانيين قد عانوا مايكفي من المتاعب فى ظل النظام القديم ويجب ان نكون اكثر تساهلاً معهم) [2].

وفعلاً صدر العفو عن البارزانيين الذين شاركوا فى الثورة على النظام الملكي و الذين هربوا من البلاد بسبب اضطهادهم وملاحقتهم ومنهم الملا مصطفى البارزانى واتباعه وكان ذلك فى 3/ايلول/1958 أى بعد مرور اقل من شهرين على الثورة[3].

فى أوائل تشرين الأول/1958 كان الملا مصطفى البارزانى فى براغ (عاصمة جيكو سلوفاكيا السابقة) حينما استدعي ابراهيم احمد الى وزارة الداخلية لاستلام أربعة جوازات سفر للملا مصطفى و زملائه الرئيسيين من قبل وزير الداخلية عبدالسلام عارف و سافر على الفور الى براغ. وفي 6/تشرين

---

[1] مسعود بارزانى، البارزانى والحركة التحررية الكوردية 1958-1961، الطبعة الاولى الكوردية 1998، مطبعة خبات دهوك، ص35.

[2] د.سعد ناجي جواد (المصدر السابق)، ص 37.

كذلك مسعود بارزاني (المصدر السابق) ص43-44.

[3] د.سعد ناجي جواد (نفس المصدر)، ص37-38.

الأول و صل البارزاني الى مطار بغداد بعد توقف قصير فى القاهرة حيث التقى بالزعيم المصرى جمال عبدالناصر وفور وصوله استقبل البارزاني استقبالا شعبيا ورسميا رائعا كبطل قومى واستقبله الزعيم عبدالكريم قاسم استقبالاً ودياً، ومنحه سيارة وخصص له راتباً و اسكنه فى دار كانت تعود الى رئيس الوزراء السابق نورى السعيد، ومقابل ذلك اعلن الملامصطفى البرزاني اخلاصه للنظام الجديد و لعبدالكريم قاسم بالذات[1].

صدرت تاكيدات كثيرة على ان كلاً من عبدالكريم قاسم والملامصطفى البرزانى قد توصلا الى تفاهم كامل حول الامور المتعلقة بالتعاون بين العرب والاكراد. وانعكس ذلك فى عدد من الاجراءات التى اتخذها عبدالكريم قاسم لتعزيز مركز الملا مصطفى كزعيم للاكراد، كما اجاز فى الوقت ذاته الصحافة الكوردية و الحزب الديمقراطى الكوردستاني. و بالمقابل قام البرزاني بدعم قاسم ضد منافسيه.

وفى نهاية 1958كانت لدى الاكراد توقعات كبيرة من الجمهورية الجديدة فيما يتعلق بالحقوق القومية الكوردية، الا أنه كانت ثمة فئات اخرى فى البلاد ينبغي مراعاة تطلعاتها وعلى الصعيد السياسى كانت هناك (عدا الاكراد) ثلاث كتل[2]:

1. الوطنيون الديموقراطيون، الذين طالبوا بجمهورية ديموقراطية ذات برلمان وانتخابات حرة.

2. الوحديون العرب والاستقلاليون، الذين ارادوا الاندماج التام بالجمهورية العربية المتحدة.

---

[1] د.سعد ناجي جواد (المصدر السابق)، ص 37.

[2] د.سعد ناجي جواد (نفس المصدر)، ص37-38.

3. الشيوعيون، الذين كانوا يطمعون الى نفوذ أوسع، واقترحوا الاتحاد الفدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة كبديل للوحدة الشاملة وطلبوا اشتراك حزبهم فى الحكومة وكانت جميع هذه القوى والتيارات تتنافس على الغلبة.

ومما زاد فى البلبلة نشوب صراع على السلطة بين عبدالسلام عارف وعبدالكريم قاسم بعد فترة قصيرة من الثورة و انعكس هذا الصراع فيما بعد فى العلاقة بين الاكراد و عبدالكريم قاسم، وكذلك في الصراعات اللاحقة بين (قاسم) ومؤيديه وخصومهم. قاد الشك الطبيعي للكورد اطروحات الوحدة العربية التى من غير المحتمل ان يتحسن وضعهم فى ظلها، الى ان يصطفوا مع خصوم المنادين بالوحدة العربية مع الجمهورية العربية المتحدة. لهذا السبب و لأسباب تأريخية أخرى كان الحزب الديموقراطى الكوردستانى متعاوناً مع الحزب الشيوعى العراقي في الاشهر الأولى للثورة. وبالمقابل فان الكورد انفسهم لم يكونوا متوحدين اطلاقاً فى الرأي أو التعبير، وبرزت الانشقاقات بينهم سريعاً وبشكل ملحوظ بين البارزانى زعيم الكورد القبليين والذي كان ورائه جيش من غير النظاميين يسند قيادته، وبين ابراهيم احمد والذى كان يمثل سكان المدن الاكثر تقدماً وارتباطاً بالطموحات السياسية للكورد. وعلاوة على ذلك وبدلاً من اهداف الوحدة الوطنية العامة، برز التوتر بين الحزب الديموقراطي الكوردستانى والحزب الشيوعى العراقى وخصوصاً عندما تبنى البارتى الماركسية اللينينة، الامر الذى قاد الى عملية خلط كبيرة بين دوريهما[1].

وفي نفس الوقت كانت العلاقات مع قاسم متوترة نوعاًما اذ اعتبر الكورد وعود قاسم الغامضة لصالحهم تعني اكبر مما تعنيه ظواهر الأمور، وبدأوا بصياغة مطالب لم يكن قاسم قادراً على منحها لهم. فبالنسبة للضباط الأحرار والذين اشترك الكثير منهم فى الحرب ضد الكورد فى العهد الملكى، كان اي

[1] ماريون سلوغلت وبيتر سلوغلت، المصدر نفسه، ص 119.

تنازل عن السلطة للكورد دع جانباً الحكم الذاتي، محرماً جداً وحتى لو أن قاسم نفسه ملتزماً بشدة بمثل هذه السياسة، فانه كان سيجد ان من الصعب عليه جداً حث مؤيديه و خصوصاً الذين كانوا في الجيش للوقوف الى جانبه. و على اثر ذلك تدهورت العلاقات في هذه الظروف بسرعة. فقاسم اما امتنع واما لم يتمكن من منح اية تنازلات أو وعود حول الحكم الذاتي للكورد. وكان كل من الملا مصطفى البارزاني و ابراهيم احمد سيفقد مصداقيته اذا لم يتمكن من تسجيل أي احتجاج على البطء في التقدم بحل المسألة الكوردية بطريقة ملموسة. وبالمقابل فان كثيراً من الشرائح المتطورة في البارتي – الذي اجيز ولأول مرة في شباط/1960– شاركت الحزب الشيوعي العراقي رأيه بوجوب تأييد قاسم بسبب موقفه المعادي للامبريالية و رفضه الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة[1].

المطلب الثاني

اندلاع الثورة الكوردية في أيلول 1961

في اواخر عام 1960 كان الوضع في كوردستان قد وصل الى مرحلة حساسة وكانت الحكومة مستمرة في تناسيها عن خطواتها الايجابية بعد الثورة مباشرة تجاه القضية الكوردية في العراق. ولم تكن هناك رؤية و برنامج واضح حول المادة الثالثة من الدستور المؤقت لتحديد الحقوق القومية للشعب الكوردي، مما ادى الى تدهور العلاقات بين الكورد والحكومة العراقية. وفي نفس الوقت بدأت الحكومة العراقية بطرد الضباط الكورد ومنتسبي الجيش و الدوائر الحكومية خاصة في المحافظات الكوردية وانحازت الحكومة الى الاغوات في كوردستان، و ولت ظهرها للحزب الديمقراطي الكوردستاني.

---

[1] ماريون سلوغلت و بيتر سلوغلت (المصدر نفسه) ص119.

ومما زاد فـي حساسية عبدالكريم قاسم، الزيـارة التـي قام بها البارزاني الى الاتحاد السوفيتي فـي 1960/11/5 وكـان هدف البارزاني من الزيـارة الطلب من القادة السوفيت للمساعدة في تهدئة الوضع الداخلي بين عبدالكريم قاسم والحزب الديموقراطي الكوردستاني. وفي 1961/1/13 عاد البارزاني الى بغداد وفي اليوم التالي طلب لقاء عبدالكريم قاسم الا انه أجل اللقاء عن قصد وانتظر البارزاني مدة اسبوع حتى تمكن من اللقاء معه. بعد ذلك وفي أوائل اذار/ 1961ترك البارزاني بغداد بصورة نهائية و رجع الى بارزان. وأمر قاسم بغلق جريدة (خبات) الكوردية و اعتقال عدد من كوادر اللجنة المركزية للحزب بتهمة تورطهم في حادث اغتيال صديق ميران. حاول البارتي عن طريق اجراء الاتصالات بالقوى الوطنية في العراق والخارج لبذل المساعي للحيلولة دون نشوب القتال في كوردستان. وقد قام عزيز شريف في صيف 1961 بعدة محاولات لكن تلك المحاولات باءت بالفشل. وفي 30/تموز/1961 ارسل المكتب السياسي للحزب الديموقراطي الكوردستاني رسالة مطولة الى عبدالكريم قاسم وطلب منه وضع حد لهذا التوتر في العلاقات والعمل على حل المشاكل بالروح الاخوية، لكن عبدالكريم قاسم اهمل الرسالة واستمر التوتر مما ادى الى اندلاع الثورة في 11/ايلول/1961[1].

حول نفس الموضوع يقول السيد جلال طالباني: ((وقد ادى النضال الذي خاضه الحزب (البارتي) ضد الدكتاتورية الى توتر العلاقة بين الحزب (البارتي) و قاسم الذي وجد في الحزب الديموقراطي الكوردستاني عقبة كأداء في طريق دكتاتوريته الفردية الذي اخذ يعمل لتثبيتها. ورد الحكم القاسمي على الحزب بغلق مراكزه ومطاردة قادته و اعتقال اعضائه، وشجع قاسم صحفه المأجورة للتهجم على القومية الكوردية والمناداة بصهرها. وفي عام 1961وصل التوتر بين قاسم والاكراد اشده وحشد قاسم القوات المسلحة

[1] مسعود البارزاني (المصدر السابق) ص152-155.

لضرب التجمع المسلح في كوردستان احتجاجاً على ضريبة الاراضي وسياسة الحكم القاسمي. وازاء هذه الحالة التي تنذر بشر مستطير و تهدد الوحدة الوطنية والقومية والكوردية، رأى الحزب من واجبه الوطني ان يطالب الحكومة بضرورة الاقلاع عن هذه السياسة الخاطئة الضارة بمصالح العراق وانتهاج سياسة ديمقراطية تعترف وتضمن الحقوق القومية الكوردية ايضاً. وفعلاً قدم المكتب السياسي في 1961/7/30 مذكرة الى رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم وكان الرفض من جانب قاسم مصير هذه المذكرة. و بعدها ركب قاسم رأسه وحاول اخضاء الشعب الكوردي بالقوة المسلحة، فزاد من الحشود العسكرية في كوردستان وبدأ عملية واسعة لشراء الذمم. وقد لجأ الحزب الى اسلوب اخر لاقناعه بعقم محاولاته واظهار تضامن الشعب الكوردي مع مذكرته، فدعى الى اضراب سياسي عام في كوردستان في يوم 6/ايلول الذي يصادف ذكرى انتفاضة ايلول 1930 المجيدة ايضا، فحدث الاضراب ونجح في جميع انحاء كوردستان اذ عطلت الأسواق والمعامل والورشات اعمالها وتوقف العمل وحركة المرور والنقل في طول كوردستان وعرضها وكان هذا الاضراب السياسي فريداً من نوعه قاده ونظمه البارتي ببراعة. الا ان قاسم لم يستمع الى صوت العقل ونداء المنطق، فشرع في تحريك قواته العسكرية و بدأ يوم 9/ايلول بضرب تجمعات الأكراد بالمدفعية والقصف الجوي في دربنديخان. ثم بدأ هجومه العام على كوردستان في يوم 10/ايلول/1961فاشتعلت حركة الدفاع المسلح ردا عليه[1].))

كان للحرب في كوردستان العراق اسباب مختلفة، فبعد أن بدأت كقتال بين عشائر متخاصمة، مرت بعددمن المراحل قبل ان تصل الى مستوى (ثورة) ضمت كل عناصر الحركة القومية الكوردية. وهكذا كانت النتيجة خليطاً

---

[1] جلال طالباني (المصدر السابق) ص287-288، 296-297.

مرتبكاً وغريباً من الفئات العشائرية والعقائدية وعناصر اخرى تحوم بين هذه الفئة وتلك. وفي عام 1960 اصبح نظام قاسم يمثل تهديداً لكل الجماعات الكوردية فقد كان الملاكون مهددين بفقدان أراضيهم بسبب تطبيق قانون الاصلاح الزراعي والبارزانيون وزعيمهم فقدوا حظوتهم لدى قاسم، فى حين ان المطاردة اصبحت مصير اعضاء الحزب الديمقراطى الكوردستانى. وفي تموز 1961 وجد الملا مصطفى البارزانى الذى كان لايزال ساكناً نسبياً، ان الفرصة سانحة لضرب خصومه، ففي شهر اب/1961 تولى قيادة القوات البارزانية والحق خسائر فادحة بمنافسيه العشائريين فى كوردستان. وبالنتيجة سقطت المناطق الجبلية اما تحت سيطرة الملا مصطفى أوسيطرة اصدقائه من الزعماء العشائريين. وفي هذه المرحلة كان قاسم متورطاً في ازمتين كبيرتين : مطالبته بالكويت والنزاع مع شركات النفط وهكذا وامام فشل السلطة المركزية فى احتواء المشكلة انتشر العصيان المسلح بين حزيران و ايلول/1961 بحيث شمل معظم جبال كوردستان وبعض المدن الصغيرة. وامر قاسم بقصف عشوائي للقوات العشائرية بما فيها بارزان، محملاً الملا مصطفى مسؤلية الاضطرابات فى الشمال، وهكذا دفع قصف بارزان والقرى الكوردية الاخرى الملا مصطفى الى الوقوف علانية ضد عبدالكريم قاسم. وفي هذه الفترة كانت القوات العشائرية فى كوردستان قد انقسمت بين خصوم الاصلاح الزراعى وبالتالي خصوم الحكومة وهم البارزانيون وحلفائهم، وبين العشائر الموالية للحكومة المركزية والمناوئة للبارزانيين مثل الزيبارية والهركية والبرادوست. وفي هذه المرحلة كان الجزء المحايد الوحيد فى الحركة القومية الكوردية هو الحزب الديموقراطى الكوردستانى (البارتى) الذى لم يعلن فى البداية تأييده للثورة المسلحة.

بالاضافة الى ما سبق هناك رايان متعارضان فى اسباب ثورة ايلول /1961 يمكن تلخيصهما فيما يلى:

الرأى الرسمي للحكومة العراقية يرى ان الحزب الديموقراطى الكوردستانى لم يكن هو المحرض على هذه الثورة أو المخطط لها وانما استغل بصفته تنظيماً جاهزاً للنهوض بمثل هذه الاعمال من قبل ثلاثة اطراف و هي:

1. طبقة كبار الاقطاعيين والاغوات الذين شملهم قانون الاصلاح الزراعي الذين فروا الى ايران بعد انقلاب 14/تموز، فوجدت منهم طهران اداة مهمة للتأثير فى النظام العراقى الجديد.

2. الدوائر الاستعمارية المتمثلة في حلف الشمال الاطلسي والحكومتين البريطانية والامريكية وشركه نفط العراق.

3. مطالبة العراق بالكويت فضلاً عن معاقبة حكومة الانقلاب على الغاءها انضمام العراق الى حلف بغداد واتجاهه نحو الاتحاد السوفيتى.

أما الرأى الثاني الذى يمثل وجهة نظر الأكراد انفسهم وهو أن هذه الثورة كانت رد فعل طبيعياً في سبيل المطالبة بتحقيق الحقوق القومية المشروعة للشعب الكوردي التى تعكسها المذكرة المقدمة الى عبدالكريم قاسم فى 30/تموز/1961[1].

وكان من نتائج الثورة الكوردية اضعاف موقف عبدالكريم قاسم في الداخل و الخارج وتشتيت جهوده مابين الشمال والجنوب، فأخفق فى ضم الكويت وفشل فى اخماد الثورة الكوردية، كما عجز عن اثبات ذاته فى نطاق القومية العربية ولم ينجح فى تدعيم تحالفه مع الاتحاد السوفيتى.

والنتيجة الثانية هى فقدانه السيطرة على الوضع الداخلي، مما ادى الى نجاح تحالف القوميين العرب و البعثيين في تنظيم انقلابهم فى 8/شباط/1963 والقضاء على نظام حكم عبدالكريم قاسم.

---

[1] موسوعة مقاتل من الصحراء (المصدر السابق)، ص31-32.

السياسية الكبيرة في انحراف قاسم اذ لم يكن حرياً بالشيوعيين والبارتيين ان يخلوا الساحة للقوميين من خلال ابعاد انفسهم منه وترك ذلك الفراغ السياسي ليملاءه المتامرون وليتركوا احراراً فى نسج مكائدهم ومؤامراتهم و توحيد تكتلاتهم التى نجحت بالاخير فى القضاء عليه[1])).

[1] مسعود بارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية، الجزء الثالث، ثورة أيلول 1961-1975، ص7-8.

المبحث الثاني

القضية الكوردية بعد سقوط عبدالكريم قاسم

المطلب الاول

انقلاب البعث على عبدالكريم قاسم

والموقف من القضية الكوردية

في 8/شباط/1963 الموافق للرابع عشر من رمضان المبارك نجح الائتلاف البعثي الناصري في السيطرة على السلطة وانهاء حكم قاسم وتشكيل (مجلس وطني لقيادة الثورة) تألفت اغلبيته من اعضاء حزب البعث[1].

وفي 9/شباط شكلت حكومة جديدة و رقي العقيد عبدالسلام عارف الى رتبة المشير و انتخب من قبل المجلس الوطني لقيادة الثورة كأول رئيس للجمهورية العراقية، كما عين قائداً عاماً للقوات المسلحة. وعين العميد احمد حسن البكر احد الاعضاء البارزين في حزب البعث العربي الاشتراكي رئيساً للوزراء، و اصبح علي صالح السعدي سكرتير عام الحزب نائباً لرئيس الوزراء و وزيراً للداخلية و شغل الاعضاء البعثيون المراكز الرئيسية داخل الوزارة الجديدة، التي ضمت وزيرين كورديين هما فؤاد عارف و بابا علي وكذلك بعض الناصريين، اما العقيد طاهر يحي فلقد رقي الى رتبة اللواء و اصبح رئيساً لاركان الجيش[2].

كان رد الفعل الأول الكوردي تجاه الثورة حماسياً، فقد ذهب السيدان صالح اليوسفي وشوكت عقراوي اللذين كانا في بغداد في مهمة مع فؤاد عارف

---

[1] د.سعد ناجي جواد نفس المصدر، ص77.

[2] د.سعد ناجي جواد (المصدر السابق)، ص78.

الى مقر (المجلس الوطني) لتهنئة الثوار و أكدا لأعضاء المجلس تأييدهم وأرسلا برقية باسم (البارتى) جاء فيها أن الأكراد يريدون حل المسألة الكوردية على أساس الحكم الذاتي الذي يضمن الاخوة الدائمة[1].

انبثق تأييد الكورد للبعثيين من حاجتهم لفترة يتنفسون فيها الصعداء، وفي رغبتهم في معرفة المطالب التي يستطيعون تحقيقها في ظل القيادة الجديدة. اضف الى ذلك ان رفع الحصار الاقتصادي الذى فرضه قاسم يقدم منافع استراتجية واقتصادية فى حال تجدد القتال. وهكذا امر البارزاني قواته بوقف اطلاق النار وكدليل على حسن النية تبادل الجانبان الأسرى. وفي جانب أخر اتاحت هذه الهدنة للحكومة البعثية الفرصة للقضاء على الشيوعيين الذين كانوا متمركزين فى صفوف العمال فى المدن العراقية[2].

المهم أنه خلال أيام الاطاحة بنظام قاسم هدأت العمليات الحربية في كوردستان مؤقتاً و يعود ذلك جزئياً الى حلول فصل الشتاء وكذلك الى وجود أمل لدى الكورد بانه اذا نجح اعداء قاسم الذين كانوا هم على اتصال غير رسمي بهم، فمن الجائز انهم سيكونون ميالين لمنح ضمانات حول الحكم الذاتي الكوردي. هذه الامال و التى يجب اعتبارها وبلا تردد، انها كانت مفرطة فى التفائل، سرعان ماتلاشت وتبددت وذلك لأسباب كان اولها ان النظام الجديد كان مهتماً بتثبيت مواقعه فى السلطة وثانيا ان اعضائه كانوا مؤمنين بنوع من الوحدة العربية، وكان موضوع الحكم الذاتي الكوردي يتناقض مع ذلك الايمان من حيث المباديء، لذا لم يصدر أي افصاح مبكر عن نوايا النظام تجاه الكورد بالرغم من تعيين وزيرين كورديين[3].

---

(1) ماريون سلوغلت و بيتر سلوغلت (المصدر السابق) ص143-144.

(2) د. حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص329.

(3) ماريون سلوغلت و بيتر سلوغلت، المصدر السابق، ص143-144.

وقد اسرع عبدالسلام عارف عقب نجاح الانقلاب فى الدخول في مفاوضات مع الكورد، ونجح فى اقناعهم انهم سوف يحصلون على شيء قريب من الاستقلال الذاتي. وفي 9/مارس/1963 نشرت الحكومة العراقية تصريحاً اعترفت فيه للشعب الكوردي بالحقوق القومية على أساس اللامركزية.

تم عقد مؤتمر موسع في مدينة كويسنجق في 18-22/إزار/ 1963حضره البارزاني مع ماينا هز الالفين من مندوبي البارتى وقوات البيشمركة و رؤساء العشائر ومن المثقفين وغيرهم. وفي نهاية المؤتمر نظمت مذكرة الى الحكومة العراقية تضمنت قرارات المؤتمر ثم انتخب وفد برئاسة السيد جلال طالبانى الذى وصل الى بغداد فى 30/اذار/1963[1].

على اثر انقلاب شباط 1963، سعى النظام العراقي الجديد الى تحقيق الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، وخلال تلك الفترة حاول قادة الانقلاب إشراك الكورد في هذه العملية من خلال استصحابهم لجلال الطالبانى في اول زيارة يقومون بها للقاهرة. وفي 8/اذار/1963 استطاع حزب البعث بالاشتراك مع بعض الضباط الناصريين من الاستيلاء على السلطة في سوريا. وبمجرد أن اعلن عن نجاح الانقلاب فى سوريا، اعلن قادتها عن مشاركتهم فى مفاوضات الوحدة التى كانت جارية بين العراق و مصر. في ذلك الوقت وجه جلال الطالبانى رئيس الوفد الكوردي بمذكرة الى الوفد العراقى مع ارسال صور منها الى الوفدين الاخرين مؤكداً انه بالرغم من عدم اعتراض الاكراد على فكرة الوحدة العربية، فانهم يصرون على مايلي[2]:

---

[1] مسعود البارزاني (المصدر السابق)، ص86-87. وكذلك د.حامد محمود عيسى (المصدر السابق)، ص333.

[2] د.سعد ناجي جواد (المصدر السابق)، ص83-84. كذلك جلال الطالباني (المصدر السابق)، ص321-323.

1. اذا بقي العراق بدون تغير في كيانه يقتصر مطلب الشعب الكوردى في العراق على تنفيذ البيان الصادر من الجمهورية العراقية بشأن الحقوق القومية للشعب الكوردي على اساس اللامركزية.

2. اذا انضم العراق الى اتحاد فدرالي، يجب منح الشعب الكوردى فى العراق حكماً ذاتياً بمفهومه المعروف غير المتأول ولا المضيق عليه.

3. اذا اندمج العراق فى وحدة كاملة مع دول عربية اخرى يكون الشعب الكوردى فى العراق اقليماً مرتبطاً بالدولة الموحدة وعلى نحو تحقيق الغاية فى صيانة وجوده، وينفي في الوقت نفسه شبهة الانفصال ويضمن تطوير العلاقات الوثيقة بين الشعبين الشقيقين نحو مستقبل افضل.

وفي 17/نيسان/1963 اتفقت الاقطار الثلاثه: العراق ومصر وسوريا على تشكيل جمهورية عربية فيدرالية، ولم يرد في هذا الإتفاق اي ذكر للأكراد اوحقوقهم. ويبدو ان قادة الكورد توصلوا الى الاستنتاج بأن الاتفاقية كانت تهدف الى حدكبير الى تدعيم موقف النظام العراقى الجديد ضدهم.

كانت الحكومة العراقية غير راغبه فى محاربة الكورد، لكنها فى المقابل كانت لاتريد ان تعدهم بشىء ايجابي وثابت، لذا ارسلت وفداً برئاسة طاهر يحي لمقابلة الملا مصطفى البارزاني لكنه رفض ان يقبل بأقل من الحكم الذاتي. وبعد اشهر قليلة من الجدل والمماحكات حول المعاني الدقيقه لتعابير(اللامركزية) و (الادارة الذاتية) وتعريف وتحديد المناطق التى تندرج ضمن (كوردستان)، والتي استمرت الى شهر حزيران /1963 حيث اندلع القتال مرة اخرى[1].

لجأت الحكومة العراقية فى هذه المرة الى تجنيد بعض القبائل و المشايخ الكوردية المناوئين للبارزانى وشكلت منهم قوات غير نظامية باسم (فرسان

---

(1) ماريون سلوغلت و بيتر سلوغلت (المصدر السابق) ص144.

صلاح الدين) وكذلك من بعض القبائل العربية فى محافظة الموصل باسم (فرسان خالد بن الوليد) وسلحتهم تسليحاً جيداً و استخدمتهم لعرقلة القوات الكوردية وتشتيت قواها داخل كوردستان نفسها[1].

كذلك ارسلت سورية قوات عسكرية قوامها (5000) جندي لمساعدة الجيش العراقي. وفي 10/حزيران/1963 اصدرت الحكومة العراقية بيانا عنيفاً دعت فيه القوات الكوردية الى الاستسلام خلال اربع و عشرين ساعة وفي نفس اليوم الذي اذيع فيه البيان بدأت القطعات العسكرية العراقية هجومها على المواقع الكوردية وعلى جبهات متعددة فى شهر اب/1963 تم الاستيلاء على بارزان، وفى تشرين الأول تم الاستيلاء على الموقع الاستراتيجى فى المنطقة المحيطة بالسليمانية (جةمى ريزان) وفي هذه الفترة كانت هناك حالة عدم التعاون بين القوات التابعه للمكتب السياسي للبارتى والقوات التابعة الملا مصطفى البارزاني[2].

وحول هذه النقطة كتب السيد مسعود البارزاني: في المحصلة النهائية كان القتال مركزاً خلال تلك المدة على البارزاني فحسب فى حين كانت جبهة المكتب السياسي هادئة خاملة غير مشغولة بأى تحرك وكان من السهل جداً تحويل اكثريتها الى منطقتنا وكان هذا السبب الذى اشاع البرود بين البارزانى و ابراهيم احمد ومنه بدا الخلاف[3].

لقد وقف الاتحاد السوفيتى في هذه المرحلة الى جانب الثورة الكوردية بسبب صراعه مع الدول الغربية حيث ان بريطانيا كانت وراء البعثيين على الحكم في العراق اضافة الى عداء البعث للحزب الشيوعي العراقي والمذابح التى تعرض لها الشيوعيون. فمنذ الانقلاب ضد قاسم فى 8/شباط/1963 اقام

---

[1] ماريون فاروق سلوغلت (المصدر السابق)، ص144.

[2] مقاتل من الصحراء (المصدر السابق) ص36.

[3] مسعود البارزاني (المصدر السابق)، ص118-119.

البعث عهداً من الرعب اطاح برقاب حوالى (7000) من الشيوعين العراقيين، كما جرى ارتكاب مذبحة جماعية فى السليمانية راح ضحيتها (280) من المواطنين الكورد. و في بلاغ رسمي اذاعته وكالة (تاس) اعلنت الحكومة السوفيتية ان الاتحاد السوفيتى ليس فى وسعه ان يظل غير مكترث بمايجرى حالياً فى العراق لان السياسة الحالية للحكومة العراقية ازاء الكورد تساهم فى تكدير صفو السلام فى الشرق الادنى كما طالبت حكومة منغوليا فى 3/يوليو/1963 ادراج مسألة التصفية الجسدية التى تتبعها الحكومة العراقية ضد الشعب الكوردى فى جدول اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وكذلك سلم وزير الخارجية السوفيتى مذكرات مشابهة لكل من سفراء العراق و توركيا وايران و سوريا فى 6/يوليو/1963 وحذر البلدان الثلاثة الاخيرة من التدخل العسكرى فى الحرب فى كوردستان الى جانب الحكومة العراقية[1].

المطلب الثاني

انقلاب عبدالسلام عارف على البعث

والموقف من القضية الكوردية

في عام 1963 كان حزب البعث يفتقر الى القدرة على حكم العراق وكان النظام منقسماً بصورة يائسة داخلياً، بين جناح راديكالي اشتراكي وفئة اكثر اعتدالاً موالية للعروبة. وكانت الفئة الاخيرة منقسمة بين الذين يؤيدون الاتحاد الفوري مع مصر بزعامة جمال عبدالناصر والذين يتطلعون لدفع قضية الوحدة العربية عبر محور بعثي عراقي سورى (حيث استلم البعث السورى

---

(1) د. حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص328-329.

كذلك كريس كوجيرا (المصدر السابق) ص372-275.

السلطة بانقلاب عسكري فى 8/اذار/1963). وكان الشرخ بين الجناحين العسكري و المدني فى حزب البعث واضحاً، وكان ينمو بسرعة عندما صعد الحرس القومي حملة عنفه. وبالنسبة للفريق العسكري كان الحرس القومي قد بدا يصبح بسرعة تهديداً خطيراً لاستقرار و وحدة النظام الجديد. في وسط هذه الفوضى حرك الرئيس عبدالسلام عارف وحدات الجيش التى كان يعتمد على ولائها، واستلم المراكز الهامة الاستراتيجية فى بغداد و اطلق هجوماً على مراكز الحرس القومى, وفى خلال ساعات انجز بنجاح انقلاب عسكري أخر فى العراق و اعاد تثبيت اقدام القوات العسكرية لتصبح المصدر المطلق للقوةالسياسية فى البلاد[1].

وهكذا فى 18نوفمبر/1963 اطاح رئيس الجمهورية عبدالسلام عارف برئيس وزرائه احمد حسن البكر ومعه كافة اعوانه البعثيين، لأن عبدالسلام عارف لم يكن بعثياً. وقد اتخذ النزاع بين السلطة الجديدة و الكورد اتجاهاً جديداً فقد اعلنت هدنه بين الطرفين. و اصدر كل من الملا مصطفى البارزاني و الرئيس العراقي عبدالسلام عارف أمراً بوقف اطلاق النار في العاشر من شباط سنة 1964وكانت خطوات الحكم العارفي في هذا الاتجاه كلها كانت بوحي من الرئيس جمال عبدالناصر خلال اجتماع الرؤساء العرب الصيفي الذي اختتم فى 17/يناير/1964. فقد كان عبدالناصر لا يوافق على حملة البعث العسكرية ضد الكورد. وتحت تأثير عبدالناصر وعد عبدالسلام عارف بأنه سيصادق على اعطاء بعض الحقوق للكورد طالما ان ذلك لايعني انفصالاً بأى حال، وكان الاتحاد السوفيتى ايضاً فى هذه الفترة يحث عبدالسلام عارف والبارزاني للبحث عن تسوية عن طريق المفاوضات[2]. وفي هذه المرحلة كانت الدول الغربية: فرنسا، بريطانيا وكذلك الولايات المتحدة الامريكية لم يكن لها

---

[1] ليام اندرسن و غاريت ستانفيلد (المصدر السابق)، ص83-84.

[2] د.حامد محمود عيسى، (المصدر السابق)، ص341.

موقف مساند للشعب الكوردي، بل العكس كانت تراعى مصالحها النفطية في العراق، حتى ان الاتحاد السوفيتي توقف عن تأييده للحركة الكوردية[1].

أدار الملا مصطفى المحادثات بنفسه وتوصل الى اتفاق مع عبدالسلام عارف في 10/شباط/1964 حيث اعلن الاتفاق سوية مع رسالة الملا مصطفى الذى وقع باسمه وليس بصفته رئيساً للحزب، وفيما يلي نص البيان الحكومي و رسالة الملا مصطفى البارزاني:

نص البيان الحكومي: بناءاً على مقتضيات المصلحة العامة ولإستجابة اخواننا الاكراد لماجاء فى نداء الملامصطفى البارزاني ورغبة منا فى اعادة الحياة الطبيعية الى الجزء الشمالي من وطننا الحبيب و وضع حد لمحاولات الاستعمار واذنابه وقطع دابر المستغلين المتصيدين وحقناً للدماء البريئة وبناءاً على ماتمليه علينا مصلحة الوطن العليا قررنا بما يلي:

1. اقرار الحقوق القومية لاخواننا الاكراد ضمن الشعب العراقي فى وحدة وطنية واحدة متاخية وتثبيت ذلك فى الدستور المؤقت.

2. اطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين والمحكومين بسبب حوادث الشمال واصدار العفو العام ورفع الحجز عن الاموال المنقولة وغير المنقولة عن الاشخاص الذين سبق ان حجزت اموالهم.

3. اعادة الادارات المحلية الى المناطق الشمالية.

4. اعادة الموظفين والمستخدمين.

5. رفع القيود المفروضة على تسويق المواد المعاشية على اختلافها.

[1] كريس كوجيرا، (المصدر السابق)، ص385.

6. الشروع باعادة تعمير المنطقة الشمالية فوراً وتشكيل اللجان المختلفة لتذليل الصعوبات التى تفرضها حول التقيد بالاعمال الروتينية مع ملاحظة تعويض المتضررين.

7. تعويض اصحاب الأراضي الذين غمرت اراضيهم من جراء سدى(دوكان ودربنديخان) تعويضاً عادلاً.

8. اتخاذ تدابير بمايضمن اعادة الامن والاستقرار الى المنطقة الشمالية. واننا نهيب باخواننا الاكراد العودة الى الحياة الطبيعية لينعموا ببركات هذا البلد وتوحيد الصف الوطني تجاه مؤامرات الاستعمار واذنابه وليعلم اخواننا الاكراد بأننا سنعمل على مايضمن حقوقهم المشروعة شأن بقية المواطنين فى الجمهورية العراقية والله من وراء القصد.

9. على كافة الوزارات ذات العلاقة اصدار المراسيم والاوامر و التعليمات المقتضية لتنفيذ هذا البيان[1].

اما رسالة الملامصطفى فقد جاء فيها:

(تلبية لرغبة السيد رئيس الجمهورية المشير الركن عبدالسلام محمد عارف بالمحافظة على وحدة الصف الوطني وحقن الدماء البريئة وانهاء اقتتال الاخوة ولثبوت حسن النية عند السلطة الحاكمة، قررنا المبادرة الى ايقاف اطلاق النار والطلب من اخوانى العودة الى محلات سكناهم والانصراف الى اعمالهم الحرة الكريمة، وبهذا ينفسح المجال للسلطة الوطنية للمبادرة الى اتخاذ الخطوات الكفيلة باعاده الحياة الطبيعية و الامن والاستقرار الى المنطقة وتتهيأ الفرصة لاقرار الحقوق القومية للمواطنين الكورد ضمن الشعب العراقي فى وحدة وطنية واحدة وارساء الاخوة العربية الكوردية على امتن القواعد بما يصونها من الوهن وحفظها من دسائس المستعمرين و

---

[1] كريس كوجيرا، (المصدر السابق)، ص385.

المتصيدين والطامعين وليعلم الجميع ان سيادة القانون وتأمين الامن والنظام فى المنطقة كفيل بحل كل معضلة مهما كانت مستعصية فليسدد الله خطى المخلصين و يكلل جهودهم بالنجاح والله من وراء القصد[1].

وبطبيعة الحال كان لهذه الاتفاقية اثر كبير جداً على الحركة القومية الكوردية بصورة عامة وعلى (البارتى) بوجه خاص. والواقع ان اتفاقية 10/شباط/1964 رفعت الخلاف الطويل الأمد و القديم بين الملا مصطفى البارزانى و الحزب بزعامة ابراهيم احمد السكرتير العام للحزب الى العلن. إلا ان ما أعقب إبرام الاتفاقية لم يكن مجرد انقسام داخل الحزب، بل بداية عهد جديد للحركة القومية الكوردية. وتحدياً لأوامر الملا مصطفى رفض قادة البارتى الالتزام باتفاقية وقف اطلاق النار، او السماح بعودة الادارة المدنية الى المناطق الواقعة تحت سيطرتهم. وشكلت هذه الخطوة انقساماً كبيراً داخل الحزب و بالتالي داخل الحركة ككل. ومع ذلك فإن اتفاقية 10/شباط/1964لم تكن هي التى ادت فعلاً الى الانشقاق الخطير وان كانت سببه المباشر، لان التناقضات الكامنة داخل الحزب هي التي ادت بالتدريج الى سلسلة من الصراعات بين المثقفين وشيوخ العشائر[2]، وانتهت بهذا الانشقاق الخطير فى الحركة الكوردية في العراق.

وحول هذه القضية يقول السيد مسعود البارزانى ما ملخصه عن اتفاق شباط/1964: [3] كان ابراهيم احمد في طهران يستعد للعودة بعد رجوعه من الخارج. وقد كان اثنين من اعضاء المكتب السياسي و هما نوري شاويس و

---

[1] د. سعد ناجى جواد (المصدر السابق) ص105. وكذلك مسعود البارزانى (المصدر السابق) ص129.

[2] د.سعد ناجى جواد، (المصدر السابق)، ص109-110.

[3] مسعود بارزاني (المصدر السابق)، ص133-135.

جلال الطالباني حاضرين اثناء المداولة و هما اللذان كتبا صيغة الاتفاق، الا ان ابـراهيم احمـد بـدأ حـال عودتـه يـثير الـشكوك حـول الاتفـاق، و في 17/اذار/1964 اقبل ابراهيم احمد و عزيز شمزيني وعمر مصطفى دبابة الى (سةنطةسةر) لمقابلة البارزانى، وتحدثوا كثيراً عن صيغة شباط و في خلال الحديث كان يحتدم الجدال احياناً و يجري تبادل التهم ثم تهدأ النفوس و ينتهي الاجتماع والجميع على افضل حال من الوئام. واخيراً كان هناك إجماع على الرضا بالاتفاق. وعمد البارزانى خلال هذا الاجتماع الى جلاء كل غموض قد يعزي الى هذا الاتفاق واوضح موقفه و وجهة نظره بأنه لا اكثر من هدنة وليس اتفاقاً بالمعنى المتعارف عليه و انه مجرد تاكتيك وطلب منهم البقاء فترة اما في رانية او في قلعة دزه للتشاور فى حالة ظهور مستجدات بخصوص تطبيق الاتفاق ومشدداً على ضرورة مشاركتهم في المداولات مع الوفود الحكومية العديدة القادمة من بغداد.

وحول هذه المرحلة كتب كريس كوجيرا[1]: (ان البارزاني ارسل قوة كبيرة بقيادة ابنه عبيدالله فى منتصف شهر حزيران/1964 للهجوم على المقر الرئيسى للحزب الديموقراطي الكوردستاني فى اثناء انقعاد مؤتمر لهم وبعد ذلك لجأ ابراهيم احمد و جلال الطالباني وعمر مصطفى و علي العسكري و حلمى شريف ومؤيدوهم الى ايران بهدف ابعاد انفسهم عن الاقتتال الداخلي وبقوا فى ايران الى حين اندلاع المعارك من جديد فى عام 1965حيث عادوا واستقروا فى المناطق التى كانت خاضعة لنفوذ البارزانى).

كتب (ديفيد ادامس) فى كتابه (الحرب الكوردية وانشقاق 1964): احدث هذا القرار (قرار اتفاق 10/شباط/1964) بين البارزانى و عبدالسلام عارف فى القيادة المدنية (للبارتى) اسىً و ذهولاً يصاحبه استنكار عندما تبين لهم ان رئيس حزبهم لم يحصل على شيئ لقاء ذلك. المفاجأة التي طلع بها البارزاني

---

[1] كريس كوجيرا، (المصدر السابق)، ص385.

كانت بمثابة صاعقة انقضت على القيادة المدنية للبارتي. فبعد شهرين و اسبوعين من القطيعة بدأ اطلاق النار بين الطرفين وطورد قادة (البارتي)، وفي بداية شهر اب/1964 ارغموا مع مئات من الموالين لهم على عبور الحدود الى ايران، ويضيف : ارجو ان يكون واضحاً بان المنزلق الذي انحدرت اليه الثورة لم يكن بمؤامرة أو بمسعى من طرف خارجي قط، لكن يمكن القول ان بغداد كانت تشجع هذا الانشقاق وان ايران كانت تتربص لتجني منه مايفيد سياستها الشرق اوسطية. الا ان غاية ما انعكس فيه على الصعيد الخارجي هو فقدان الاهتمام بالحركة بوصفها عاملاً يهدد الاستقرار في الشرق الاوسط على الصعيد الدولي، بحيث لم يعد يقتضي لاخمادها اكثر من اتفاق جانبي بين الدولتين ذات الشأن كما حصل في الجزائر و بمباركة الدول الكبرى ذات المصالح في المنطقة في العام 1975[1].

ورغم صدور بيان 10/شباط/1964كان الكل يتوقع صداماً وشيكاً بين الكورد والحكومة، بسبب الخلاف في تطبيق شروط وقف اطلاق النار خاصة وأن الدستور العراقي الذي نشر في نيسان/1964، وما جاء به خاصاً بالكورد، كان اقل بكثير مما جاء في الدستور العراقي الذي صدر في تموز /1958 ومع ذلك فقد استمرت المفاوضات بين الحكومة و البارزاني حتى مطلع 1965. بالرغم من ان الاعمال والمطالب الكوردية قد اثارت المتصلبين في الحكومة و في الواقع كان كلا الجانبين يريدان استمرار الهدنة، اذ انهما لم يكونا على استعداد للقتال لكن في مطلع الربيع 1965 اصبح واضحاً لدى الرئيس عبدالسلام عارف انه اذا اراد البقاء لنظامه، فانه عليه ان يعمل على اعادة هيبة الحكومة في الشمال. فقد نشبت الحرب مرة اخرى في 4/مارس/1965 حيث شنها هذه المرة رئيس الجمهورية عبدالسلام عارف

---

[1] ديفيد ادامس و جرجيس فتح الله الحرب الكوردية و انشقاق 1964، دار اراس للطباعة والنشر الطبعة الثانية/ اربيل 1999 ص 36-37.

وسماها (هجوم الربيع)، وقد استخدم قسم كبير من الجيش العراقي في هذه الحملة وكان باستطاعة الكورد القيام بمقاومة عنيفة لانهم اصبحوا يتلقون دعماً من الشرق والغرب، بما فيه السلاح وبدأوا باستعمال المدافع ضد الحكومة طبقاً لمصادر كوردية في اوروبا وقدكانت تشيكوسلوفاكيا مصدر هذه الاسلحة حيث اقام الكورد فيها بعثة لهم ومع ذلك فقد كانت جميع المساعدات الخارجية تمر عبر ايران[1].

وفي الحقيقة ان مصدر معظم المساعدات الخارجية ترجع الى ايران حيث أن الحكومة الايرانية بدأت اتصالاتها بالثورة الكوردية عن طريق المكتب السياسي للبارتى منذ نهاية شهر العاشر سنة 1962على حد قول عبدالله رسول بشدرى في مذكراته، وابدت ايران استعدادها لتقديم المساعدات بالمال والسلاح والدواء بالاضافة الى استقبال الجرحى و المرضى في المستشفيات الايرانية[2].

استمرت الحرب الثالثة لمدة عام بدون أن يتمكن اى من الجانبين من احراز انتصار رئيسي، وقد شنت الحرب بنفس الطريقة القديمة، فقد تقدمت القوات المسلحة العراقية واحتلت المدن القرى الكبيرة، في حين تنسحب قوات البيشمركة الى المعاقل الجبلية مستخدمين تاكتيك الكر والفر. الا ان الحكومة في هذه المرة منعت تسريب أو اذاعة أية انباء عن القتال الدائر[3].

وفي ايلول/1965 عين اول رئيس وزراء مدني في العراق منذ سنة 1958 وهو الدكتور عبدالرحمن البزاز، الا ان ذلك لم يؤثر على مجرى القتال، فقد كانت الكفة العليا لا تزال لضباط الجيش برئاسة عبدالسلام عارف و وزير الدفاع الجديد اللواء الركن عبدالعزيز العقيلي الذي اشترك في الوزارة بشرط

---

[1] د.حامد محمود عيسى، (المصدر السابق)، ص342-344.

[2] عبدالله احمد رسول بشدري، ثورة ايلول 1961 ضد نظام قاسم، باللغة الكوردية، القسم الثاني، ص122.

[3] د.سعد ناجى جاد، (المصدر السابق)، ص118.

تشديد الهجوم على القوات الكوردية. ولكن قبل ان يستطيع الجيش تنفيذ هذه الخطة، توفي عبدالسلام عارف في حادث طائرة حين فاجأته عاصفة رملية خلال جولة في جنوب العراق في نيسان 1965، وتوقف القتال في ظل وضع مضطرب وتحولت كافة الانظار الى بغداد حين كان يجرى صراع أخر على السلطة. وانتخب عبدالرحمن عارف (شقيق عبدالسلام عارف) رئيساً للجمهورية واحتفظ عبدالرحمن البزاز برئاسة الوزارة[1].

حاول عبدالرحمن البزاز ومنذ تعينه ايجاد حل سلمي للمشكلة الكوردية، وكان يعتقد ان الكورد شعب مختلف يمتلك كافة مقومات الأمة و ان العراق يتألف من قوميات مختلفة، وبعد فشل الحملة العسكرية التى شنت في ايار1966 قدم برنامجاً للصلح. وفي 29/حوزيران/1966 وبعد مفاوضات مع القيادة الكوردية اذاع البزاز برنامجه المؤلف من 12 بنداً ومع انه لم يستطع ان يلبي جميع المطالب الكوردية، الاانه خطا خطوة واسعة نحو اللقاء معهم غير أن عبدالرحمن البزاز اظطر الى الاستقالة قبل ان تتاح له فرصة تنفيذ برنامجه الوزاري و وعوده للكورد. وترأس مجلس الوزراء بعده ناجي طالب ومع انه اعلن احترامه لبرنامج سلفه، الا انه لم يفعل الكثير من اجل تنفيذه بل انه كان من المعارضين لاقرار الحقوق المشروعة للشعب الكوردي لكونه من القوميين المتطرفين. وجاء بعده طاهر يحى الذي بدوره لم يقم بأية خطوات ملموسة على طريق الحل الواسع للمسألة الكوردية، وبات واضحاً ان الحكومة لاتنوى تنفيذ ابسط شروط بيان 29 حوزيران/1966[2].

---

[1] د.سعد ناجى جواد، المصدر نفسه ص118 و ص126-127.

[2] دكتور حامد محمود عيسى، (المصدر السابق)، ص346 وما بعده.

المطلب الثالث

المجتمع الدولي و القضية الكوردية في العراق في هذه المرحلة

كانت المشكلة الكوردية وفشل الانظمة العراقية المتعاقبة فى ايجاد حل سلمي لها مصدراً دائمياً لضعف الحكومات العراقية، وفي نفس الوقت عززت موقف الحركة القومية الكوردية الى الحد الذي لم تعد فيه تعتبر مشكلة اقليمية تخص الدول ذات الاقليات الكوردية فحسب، بل انها اكتسبت طابعاً دولياً وبدا الادعاء العراقي بان المسألة الكوردية هى مسألة داخلية بحتة يبدو غير مقنع لاسيما عندما اخذت انباء هذه الحركة والمطاليب الكوردية تتصدر العناوين فى الصحافة العالمية. وكان عام 1963 هو العام الذى (دولت) فيه المسألة الكوردية بصورة كبيرة حسب رأي الباحث سعد ناجى جواد[1]، ففى هذا العام فاتحت الحكومة العراقية اول مرة طرفاً ثالثاً هو الرئيس جمال عبد الناصر للتوسط بينها وبين الملا مصطفى البرزانى. وفى نفس العام طالبت جمهورية منغوليا الشعبية بتشجيع من الاتحاد السوفيتى بادراج المسألة الكوردية فى جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة[2]. وبدأت الدول الاقليمية التى فيها الاقليات الكوردية ايضا تمنح لنفسها الحق فى التدخل فى المشكلة على أساس ان أى حل لها سيؤثر على اكرادها، ومع استمرار المشكلة بدأت اطراف دولية اخرى تتدخل أو تهتم بالمشكلة من اجل مصالحها. فبالنسبة للدول العربية كان اهتمامها بالقضية الكوردية ضئيلاً الا ان هذا الوضع تغير بعد نجاح الثورة المصرية ومجيئ جمال عبدالناصر الى السلطة. وفي ذلك الحين بدأت الحركة القومية الكوردية تدخل فى دائرة الصراع العربي الداخلي، وكانت مصر في ظل جمال عبدالناصر أول دولة عربية ابدت اهتمامها بالمسألة

---

[1] د.سعد ناجى جاد، (المصدر السابق)، ص172 وما بعده.

[2] دكتور حامد محمود عيسى، (المصدر السابق) ص329.

الكوردية. وفى الوقت الذي كان عبدالناصر يمثل الموقف العربي المتفهم للحركة القومية الكوردية، فان دولاً اخرى دعمت العراق فى جهوده لسحق الحركة الكوردية المسلحة واتهامها بوصفها حركة انفصالية. بل ذهبت بعض هذه الدول الى حد ايجاد أوجه شبه بين مطاليب الحركة الكوردية والاهداف الاسرائيلية وكانت سوريافى عام 1963 تمثل هذا الاتجاه بالدرجة الرئيسية و ارسلت قوة عسكرية للقتال الى جانب الجيش العراقى فى كوردستان العراق[1]. وفى النهاية لاسيما خلال اجتماعات والمؤتمرات العربية 1964-1965 وبعد حرب حزيران 1967 ادرك عبد الناصر انه لايستطيع خسران تأييد العراق لمجرد ارضاء الكورد، وعليه ارسل بعض القوات المصرية الى بغداد وطلب من شوكت عقراوى (الممثل الكوردي) مغادرة القاهرة. وهكذا حرمت القضية الكوردية فى تلك الفترة من اى دعم عربي رسمي وموضوعي، ولم تحظ الا بمعالجة سطحية فى الصحافة اللبنانية. وبعد الحرب العربية الاسرائيلية عام 1967 طمست المسألة عربياً بصورة كلية[2].

اما بالنسبة لايران و تركيا كان هناك اختلاف فى موقفهما من المسألة الكوردية فى العراق. فلدى تقييم الاهمية النسبية لكل من اضعاف الجمهورية العراقية والسيطرة على الأكراد، يبدو ان الحكومة التركية اعطت الاولوية للخطر الكوردي. وفي عام 1963 ارتاحت الحكومة التركية لرحيل عبدالكريم قاسم وتصفية النفوذ الشيوعي فى العراق، مما شجع تركيا على التعاون مع العراق فى قمع الحركة الكوردية. وخلال جولة القتال بين حزيران 1963 و شباط 1964 كان هناك ضباط اتراك تعاونوا مع القوات العراقية، وتساهلت السلطات التركية ازاء خرق القوة الجوية العراقية للأجواء التركية لمطاردة القوات الكوردية. وعندما ظهرت بوادر الخلاف بين حزب البعث و عبدالناصر

---

[1] د.سعد ناجى جواد، (المصدر السابق) ص176.

[2] د.سعد ناجى جواد، (المصدر السابق)، ص177.

فى عام 1963، ابدت ايران رغبتها فى التعاون مع العراق و تركيا فى قمع الحركة الكوردية[1].

ولكن سرعان ماتبدل الموقف الايراني بعد أن أزاح عبدالسلام عارف حزب البعث فى تشرين الثاني 1963 ثم تحالف كلياً مع عبدالناصر، واثار عبدالسلام عارف عداء الشاه عندما أهانه فى مناسبات عديدة، بعد ذلك اخذت ايران فى زيادة دعمها للملا مصطفى البارزانى بالاسلحة والخبرة والتدريب وبالسماح لقوات البيشمركة باستخدام الاراضى الايرانية فى هجماتهم على الجيش العراقي. وبالاضافة الى ذلك استطاع الكورد ان يحصلوا على كافة انواع المساعدات من خلال ايران من انصارهم وحلفاءهم فى جميع انحاء العالم[2].

ومن جانب اخر بدأ الاهتمام الاسرائيلي بالحركة الكوردية فى عام 1962-1963 عندما اصبحت الحركة الكوردية عاملاً فعالاً في السياسة العراقية وكانت الغاية من ذلك ابقاء الجيش العراقي متورطاً فى صراع طويل يجعل اية مساهمة عراقية ضد اسرائيل امراً رمزياً لاغير[3].

وحول نفس الموضوع جاء في كتاب (الموساد في العراق ودول الجوار): ان رئيس الوزراء الاسرائيلي (ليفى اشكول) وافق على العمل مع الكورد في اطار العلاقة مع ايران وأوصى بأنه يجب الحفاظ على الجذوة مشتعلة مع الحرص على ان لاتتحول الى حريق[4].

---

(1) د.سعد ناجى جواد، (المصدر السابق)، ص181. وكذلك ديفيد أدامس، مصدر سابق ص20-21.

(2) د.سعد ناجى جواد، (المصدر السابق)، ص182. وكذلك عبدالله بشدري، مصدر سابق ص122.

(3) د.سعد ناجى جواد، (المصدر السابق)، ص185.

4 شلومون نكديمون، الموساد في العراق و دول الجوار، ترجمه بدر عقيلي الطبعة الثانية/1998 دار القدس بيروت، ص96.

اما بالنسبة للدول العظمى، فقد ادت علاقات الاتحاد السوفيتى الطيبة مع نظام عبدالكريم قاسم الى اهماله للقضية الكوردية. الا ان الصورة تغيرت بصورة كاملة بعد سقوط قاسم فى عام 1963 عندما تعرض الحزب الشيوعي العراقى الى حملات الاعدام من قبل البعثيين. وقد ادان الاتحاد السوفيتى استئناف القتال في حزيران 1963 ضد الاكراد ووصفها بالمجزرة، ولكن الدعم السوفيتى الرسمي للثورة الكوردية كان معنوياً لاغير. فى هذه الفترة كانت الولايات المتحدة الامريكية قد امتنعت عن مساعدة الاكراد ضد قاسم الذى كان قد بدأ يشكل تهديداً للمصالح النفطية الامريكية في العراق، لانها خشيت ان تغضب هذه المساعدة حليفتيها تركيا و ايران. اما بعد سقوط قاسم فقد كانت الولايات المتحدة تقف الى جانب النظام العراقي وتدعو كل من الكورد والحكومة العراقية الى ايجاد حل سلمي للقضية الكوردية خوفاً من أن قيام حرب فى كوردستان سوف لن تخدم الا الاهداف و المصالح السوفيتية[1].

[1] د.سعد ناجى جواد، (المصدر السابق)، ص190-191.

المبحث الثالث

القضية الكوردية فى ظل حكم البعث بعد انقلاب تموز 1968

المطلب الأول

النظام الجديد والموقف من القضية الكوردية

شهد العقد الأول من عمر العهد الجمهوري فى العراق اربعة انقلابات عسكرية وكان اثنان منها دمويان وهما ثورة 1958 وانقلاب 1963. وبحلول عام 1968 كان حزب البعث قد ظهر كقوة سياسية مهيأة في مثل هذه البيئة. ففي الصباح الباكر ليوم 17/تموز جلب سعدون غيدان كلاً من احمد حسن البكر و حردان التكريتي و صالح مهدي عماش و بقية الضباط البعثيين الى مقر قيادة اللواء المدرع العاشر و استولى ابراهيم الداود على الاذاعة التي كانت تحرس من قبل قوات الحرس الجمهوري والتى كان يقودها هو، واستولى عبدالرزاق النايف على وزارة الدفاع، وكما كان متوقعاً لم يبد النظام أية مقاومة بعد ان جرد من ركائزه الاساسية[1].

جرى انقلاب 17/تموز/1968 الذي جاء بالبعث الى السلطة من جديد، بمساعدة اربع شخصيات هامة فى نظام عبدالرحمن عارف وهم العقيد ابراهيم عبدالرحمن الداود (قائد الحرس الجمهوري) و العقيد عبدالرزاق النايف (مدير الاستخبارات العسكرية) و العقيد حمادي شهاب (قائد حامية بغداد) و العقيد سعدون غيدان (قائد لواء الحرس الجمهوري المدرع)، ومرة اخرى اثبتت القوات المسلحة انها المحور الاهم للسلطة فى الحياة السياسية فى العراق[2].

---

[1] ماريون و فاروق سلوغلت، المصدر السابق، ص156.

[2] ليام اندرسن (المصدر السابق)، ص83-84.

تم تعيين احمد حسن البكر رئيساً للجمهورية و عين عبدالرزاق النايف رئيساً للوزراء و ابراهيم الداود وزيراً للدفاع و عماش وزيراً للداخلية، اما بقية الوزراء فقد شملوا ستة وزراء مؤيدين للنايف ومن ضمنهم ناصر الحاني وزير الخارجية وعبدالكريم زيدان من الاخوان المسلمين و اربعة وزراء من الاكراد وكذلك ثلاثة اختصاصيين ومستقلين للاقتصاد و التخطيط والنفط وتم الاعلان عن تشكيل مجلس قيادة الثورة[1].

وفي 30/تموز/1968 استطاع البعثيون برئاسة احمد حسن البكر وصدام حسين الاستيلاء على السلطة بصورة كاملة بعد أن كسبوا سعدون غيدان و حمادي شهاب الى جانبهم وعزلوا عبد الرزاق النايف و ابراهيم الداود اللذين كانا بلاقوة بدون وحداتهما العسكرية[2].

وكان الهدف الاول للبعث في هذه المرة هو انشاء نظام قابل للبقاء و مقاوم للانقلابات، وكانت السياسة في العراق في تلك الفترة قد تطورت الى صراع داروني من اجل البقاء وكانت النتيجة حكماً استبدادياً شمولياً (Totalitarian). وكانت اساليب وخطط الحكم البعثي تتويجاً و تثبيتا لممارسات سابقة، والفرق الكبير حيث كانت درجة القهر التي كان الحزب مستعداً لاستخدامها من اجل البقاء. وعندما ازدادت التهديدات الداخلية والخارجية معاً لبقاء النظام، ازداد مستوى "العنف الضروري لحفظ السلطة بدرجة متساوية، والنتيجة فان حكم الحزب الواحد انسح المجال لحكم الفرد الواحد بعد 1979[3].

---

(1) ماريون فاروق، (المصدر السابق)، ص157.

(2) ماريون فاروق، (المصدر السابق)، ص159.

(3) ليام اندرسن، (المصدر السابق)، ص101-102.

اما بخصوص موقف النظام الجديد من القضية الكوردية، يبدو ان البعث قد قام بعدة محاولات للتقرب الى الحركة الكوردية وقدم وعوداً لكل من البارزاني و خصومه (جناح ابراهيم احمد وجلال الطالباني) في الفترة التي سبقت تموز/1968. والدليل على ذلك ان البيان الاول الصادر في 17/تموز/1968 عن الحكام الجدد، لم تغب عنهم المسألة الكوردية، اذ ذكر البيان: ان الحكام السابقين اهملوا متعمدين الاستقرار والامن الداخلي في ربوع الوطن، وان الثورة عازمة على تحقيق الوحدة الوطنية وحل المشكلة الكوردية بحكمة ودراية.

وتم الاعلان بشكل واضح عن نية الحكومة في احترام بيان 29/حزيران/1966 وكذلك العفو عن كل من ساهم في الحرب.

وفي نهاية عام 1968 عقد المؤتمر السابع لحزب البعث و مقررات المؤتمر تعادل نصوص الدستور لدى هذا الحزب، فأكدت قرارات المؤتمر حق الاكراد في التمتع بحقوقهم القومية في اطار وحدة الشعب العراقي و النظام الدستوري، وان المشكلة الكوردية يجب ان تحل حلاً سلمياً حتى لاتستغلها القوى الخارجية للتدخل في شؤون العراق[1].

وفي نفس الوقت عملت حكومة البعث على الاستفادة من الانقسامات الكوردية الداخلية لاسيما العداء العميق بين الملامصطفى البارزاني و جناح ابراهيم احمد–جلال الطالباني. والقت بكل ثقلها بجانب هذا الجناح و عين ابراهيم احمد رئيساً للمجمع العلمي الكوردي المؤسس حديثاً، و اعطيت كتلته ترخيصاً لاصدار جريدة (النور) كي تنطق باسم الحركة القومية الكوردية، وظهر العدد الأول منها في 12 تشرين الاول 1968 وقد عبرت عن معتقدات وافكار هذه الكتلة و ايدت بطبيعة الحال السياسة الحكومية للتعامل

---

(1) مقاتل من الصحراء، (المصدر السابق)، ص37.

مع القضية الكوردية. كان جوهر مذهب الكتلة هو تأكيدها على ان المشكلة الكوردية لايمكن حلها إلا بالتعاون بين حركتي التحرر القومي العربية و الكوردية و تطبيق الاشتراكية في العراق. أي ان هناك تطابق بين هذه المعتقدات وبين ايدولوجية حزب البعث. وبطبيعة الحال لم يكن من المتوقع ان يسلم الملا مصطفى بالهزيمة بهذه السهولة لذلك عبر البارتى عن اسفه لقرار الحكومة بتجاهل قيادة الملا مصطفى الذي اكد أنه الممثل الحقيقي والوحيد للشعب الكوردى. واكد انه من اجل حل المشكلة يتعين على الحكومة ان تتفاوض مع الجهة التى وقعت بيان حزيران. على كل حال فان السياسة التي اتبعها حزب البعث فى هذه الفترة زادت من عمق الانشقاق الداخلي للحركة القومية الكوردية، وكان اوضح دليل على ذلك المصادمات العديدة و العنيفة التي جرت بعد تشرين الأول/1968 بين قوات الملامصطفى البارزانى و كتلة ابراهيم احمد–جلال الطالباني، والتي تدخلت فيها القوات الحكومية الى جانب الاخيرة[1].

بعد ذلك قرر الملا مصطفى تصعيد القتال بمهاجمة المنشأت النفطية في كركوك في الأول من اذار/1969 والتي كانت تعتبر اكبر منشأت نفطية عراقية وافادت وسائل الاعلام الخارجية ان الكورد نفذوا عملية تخريبية فى مصانع النفط فى شمال العراق، وقد ادت هذه العملية الى انخفاض مستوى الانتاج في تلك المنشأت الى 50٪، مما ادى الى ارغام نظام البعث الى استئناف المفاوضات مع القيادة الكوردية[2].

---

[1] د.سعد ناجى جواد، (المصدر السابق)، ص154-155.

[2] شلومون نكديمون، الموساد فى العراق، (المصدر السابق) ص219-223.

المطلب الثاني

اتفاقية 11/اذار/1970

واقرار الحكم الذاتي لكوردستان العراق

بعد المؤتمر السابع للقيادة القطرية لحزب البعث نهاية عام/1968بدا موقف الحزب يتغير باتجاه الحل السلمي للقضية الكوردية وجاءت نقطة التحول في اذار- نيسان/1969عندما تظافرت ثلاثة عوامل لترجيح كفة الحل السلمي[1]:

الاول: هو نجاح القوات الكوردية في مهاجمة منشأت النفط في كركوك باسلحة جديدة ومتطورة.

الثاني: والاكثر اهمية هو قرار ايران في نيسان 1969 اعتبار معاهده 1937مع العراق لاغية و باطلة.

الثالث: مشاكل العراق المتزايدة مع شركات النفط الأمر الذى كان يعني عدم دفع عائدات النفط بشكل ثابت أو حتى توقفها.

في ايلول/1969 بدأت الحكومة العراقية اتصالاتها مع القيادة الكوردية المتمثلة بالملا مصطفى البارزانى، ودخل الجانبان فى مفاوضات تمهيدية وناقشا جوانب مختلفة من المطالب الكوردية وتم الاتفاق على الحكم الذاتي من حيث المبدا. و كان الخلاف الأكثر تعقيداً يدور حول تحديد المناطق الكوردية و خاصة مصير مدينة كركوك. وفي 9/اذار/1970 ذهب صدام حسين نفسه الى كوردستان العراق و التقى بالملا مصطفى البارزانى و قادة البارتى واكد لهم استعداد حكومته للمصادقة على كافة الاتفاقات التي تم التوصل اليها في المفاوضات في بغداد. وفي 11/اذار اعلن البيان رسمياً من اذاعة و

---

[1] د.سعد ناجى جواد، (المصدر السابق)، ص157.

تلفزيون بغداد من قبل الرئيس احمد حسن البكر و عيز صدام حسين رئيساً للجنة العليا لشؤون الشمال و هي اللجنة التى شكلت للاشراف على تنفيذ الاتفاق، وفى الختام كانت هناك عدداً كبيراً من الظروف و العوامل السياسية التى ساهمت فى ابرام هذه الاتفاقية كما ذكرنا سابقاً، ولكن اهم هذه العوامل التى دفعت حزب البعث الى اللجوء الى الحل السلمي فى تلك المرحلة، هى التهديدات الخارجية التى بدأت تتسلل عبر بوابة الفشل في حل المسألة الكوردية سلمياً واعادة الاستقرار الى كوردستان العراق. وكان التهديد المتعاظم من ايران التي بدأ يأخذ شكل تحرشات حدودية حدودية متواصلة، بالاضافة الى المطالبة باجزاء من الأراضي و المياه العراقية. كما كانت هناك مساعدات اسرائيلية للبارزاني و الذى تبعه تزايد فى الدور الامريكى المساند للقضية الكوردية. وهكذا كان لابد من التعامل مع المسألة الكوردية بصورة لاتهمل الجانب الاقليمي والدولي فيها، والذي اصبح يشكل عاملاً مهما فى ايجاد حل للمشكلة[1].

ومن جانب أخر توسط الاتحاد السوفيتى بصورة غير رسمية فى مفاوضات 11/اذار، وكان لهذه الوساطة تأثير كبير على قبول البارزاني الدخول فى المداولات مع حزب البعث، وقد لعبت الوساطة السوفيتية دوراً بارزاً فى تقريب وجهات النظر فى المفاوضات من حيث البعد الدولي. فقد اصبح من غير الممكن تصور اي حل للقضية الكوردية خارج اطار الحلول الوطنية والديموقراطية، وعلى هذا الاساس اصدرت حكومة البعث بيان 11/اذار كحل للمشكلة الكوردية والذى تضمن من حيث الجوهر الحفاظ على السيادة الوطنية و على وحدة الدولة العراقية. ولم يعلن البيان باعتباره اتفاقية

---

(1) د.سعد ناجى جواد، (المصدر السابق)، ص160-166.

مشتركه يحمل توقيعي الطرفين العراقي والكوردي، ولكنه صدر في شكل بلاغ رسمي من مجلس قيادة الثورة[1].

وكان البيان اهم محاولة سياسية من جانب الحكومة العراقية في مجال حل المسألة الكوردية في العراق حلاً سلمياً. والاهمية السياسية لهذا البيان تبدو من خلال مضمونه الذي ينطوي على ابراز اربع حقائق اساسية ترتبط كل منها بالاخرى ارتباطاً وثيقاً: وهي الحفاظ على وحدة العراق، والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكوردي، والاعتراف بالحركة القومية الكوردية، والنص في الدستور على ان العراق يتكون من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية القومية الكوردية.

بالاضافة الى مسائل مهمة اخرى بان يكون رؤساء الوحدات الادارية في المناطق الكوردية سيكونون من الكورد انفسهم، ونص البيان كذلك على اتخاذ الخطوات الضرورية لتوحيد المحافظات والوحدات الادارية ذات الاغلبية الكوردية[2].

وكان الاتفاق بين الطرفين يتضمن مسألتين لم يعلن عنها في البلاغ الرسمي لمجلس قيادة الثورة وهما[3]:

الاولى/ تحديد فترة انتقالية قدرها اربع سنوات قبل الاعلان عن الحكم الذاتي لكوردستان العراق في موعد اقصاه 11/اذار/1974.

الثانية/ اعادة احصاء سكان الكورد في كركوك والمناطق المتنازع عليها في موعد اقصاه 11/اذار/1971 لإجراء الاستفتاء. وقد رفض البعث فكرة

---

[1] د.حامد محمود عيسى، (المصدر السابق)، ص358. وكذلك ماريون فاروق سلوغلت، (المصدر السابق) ص79.

[2] د.حامد محمود عيسى، (المصدر السابق)، ص363-364.

[3] د.حامد محمود عيسى، (المصدر السابق)، ص352.

الاستفتاء سواء فى ذلك التاريخ او اى تأريخ لاحق لانه كان يعلم جيداً ان الغالبية العظمى فى محافظة كركوك هى من السكان الكورد.

وكانت هذه النقطة من اكثر المواضيع اثارة للجدل والخلاف كما برهنته لاحقاً احداث المستقبل. ولو اجري هذا الاستفتاء الموعود فانه –على الارجح– كان سيثبت وجود اغلبية كوردية فى المنظقة المحيطة بكركوك و فى مناطق اخرى لم تدمج فيما سميت فى اخر الأمر بمنطقة الحكم الذاتي في /اذار/ 1974[1].

يقول كريس كوجيرا: كانت العقبة الكبرى بين الطرفين هي تحديد الحدود الجغرافية لمنطقة الحكم الذاتي وفي الاخير وافق البعث على نفس المنطقة الجغرافية التى وافق عليها الانكليز مع الشيخ محمود البرزنجي في 1919و1924 من القرن العشرين اى المنطقة التي تشمل محافظات السليمانية واربيل ودهوك، واكدوا فى مفاوضاتهم مع القيادة الكوردية على تناسي كركوك و المناطق النفطية الاخرى.

كتب السيد مسعود البارزاني فى معرض تقييمه للاتفاقية[2]: لأول مرة في التأريخ الحديث جرى الاعتراف بحقوق الشعب الكوردي السياسية بوثيقة قانونية من دولة ذات سيادة لاسبيل الى طمسها ولا حجبها وستبقى الى الابد، ولا يمكن الانتقاص من قيمة القرار الذي يتضمنه. كان اتفاق الحادى عشر من اذار/1970حلاً تقدمياً عادلاً للمشكلة الكوردية ونصرًا عظيماً للشعب العراقى عموماً وللشعب الكوردى خصوصاً وفوزاً عظيماً للثورة (الثورة الكوردية) وللحزب (البارتى) ولم يكن فيه اى عيب او قصور الا انه تعثر عند التنفيذ. وعلي الاقرار هنا ان مسؤلية تعثر تقع على الطرفين علينا وعلى الحكومة، لكن

---

[1] كريس كوجيرا، (المصدر السابق)، ص363-364.

[2] مسعود البارزاني، (المصدر السابق)، ص242.

ليس على سبيل المناصفة فنصيب الحكومة من التنكر للاتفاق كان اكبر من نصيبنا بكثير.

وقد شهدت فترة الانتقال التى كانت محددة بأربع سنوات من عام/1970الى عام/1974 لتطبيق نظام الحكم الذاتي تصدعاً كبيراً فى العلاقات بين الحكومة العراقية و الحركة الكوردية. ويتضح ذلك جلياً فيما جاء من المذكرتين المتبادلتين بين القيادة القطرية لحزب البعث و بين المكتب السياسي للبارتي في 1972/9/23 و 1972/10/28وقد اشارت مذكرة حزب البعث الى اسباب نشؤ الازمة بين الحكومة والحركة الكوردية فى النقاط التالية :

1. محاولة الحزب الديموقراطي الكوردستانى اعطاء الحل السلمي طابع الانتصار و فرض الحل لا طابع الوفاق الوطني الديموقراطي.

2. مسألة العلاقات الخارجية التى تقيمها الحركة الكوردية بالدول الاجنبية مثل ايران و اعتبرت ذلك ضرباً للوحدة الوطنية وتهديداً لسياسة الدولة.

3. منطقة كوردستان تسير فى اتجاه بعيد عن سلطة الحكومة المركزية و نهجها نظراً لهيمنة القوات المسلحة الكوردية عليها.

وعلى الرغم من ذلك فقد اعترفت المذكرة بوقوع الاخطاء من جانب الحكومة العراقية وذلك لأن قسماً من الاجهزة الادارية و الامنية التي تحملت مسؤلية تنفيذ الاتفاقية لم تستوعب هذا البيان و قيمته السياسية و القانونية وبناءً على ذلك انطلقت تلك الاجهزة في تصرفها و تنفيذها لسياسة الدولة في كوردستان.

وفى المقابل تقدم الحزب الديموقراطي الكوردستاني بمذكرة سلطت الاضواء على الاخطاء التى مارستها الحكومة العراقية منها:

1. قيام السلطة السياسية فى الدولة بتعليق تمتع الشعب الكوردى بحقوقه القومية على بعض القيود والشروط التي لم تردفي الاتفاقية كوجوب ايمان الكورد بان العراق جزء من الوطن العربي و الشعب العراقى بعربه و كورده جزء من الامة العربية.

2. اتخاذ الاجراءات السياسية الخطيرة والمتعلقة بمستقبل الدولة واعلانها باسم الشعب العراقى وحكومته و بمعزل عن الاحزاب والقوى الوطنية الاخرى فى العراق.

3. عدم الالتزام بتنفيذ المادة الثالثة من بيان اذار فى شأن مشاركة الكورد فى الحكم والسلطة.

4. تقليص المنطقة الكوردية الى حد ادنى و ازالة قرى كوردية كثيرة من الوجود وتسفير عشرات الالاف من الكورد الفيليين الى ايران. وعلى كل حال كانت العلاقات بين الكورد وحزب البعث بعد صدور بيان اذار سنة 1970لاتوحي بالتفائل بل كانت في سبيلها الى الصدام خاصة فى النصف الاخير من عام 1970، فقد جرت محاولتان لاغتيال الملا مصطفى البارزانى[1].

لقد كانت النتيجة الرئيسية هي استغلال البعث للاتفاقية لغرض كسب الوقت و بناء وتثبيت النظام بشكل كاف ليكون قادراً على اعادة تطبيق سياساته الاصلية تجاه القضية الكوردية فى المستقبل اللاحق[2].

ومن اجل تغيير الحقيقة على الأرض اطلقت حكومة البعث عملية مقصودة (لتعريب) مدينة كركوك بتقديم اغراءات مالية كبيرة للعرب للانتقال الى كركوك و المناطق المحيطة بها لتغير تركيبتها العرقية. ومن جانب اخر كان البارزانى قد وافق على قطع العلاقات مع ايران كجزء من اتفاقية اذار، لكنه عاد فى عام 1972 الى قائمة من يتلقون المساعدات من ايران وكذلك الى استلام العون و

---

[1] د.حامد محمود عيسى، (المصدر السابق)، ص364-366.

[2] ماريون فاروق سلوغت، (المصدر السابق)، ص180.

المساعدة من الولايات المتحدة و اسرائيل، وهكذا اكتسبت المشكلة الكوردية بعداً دولياً خطيراً.

في الثامن من نيسان/1972 وقعت معاهدة الصداقة بين العراق و الاتحاد السوفيتي واعتبرت ايران المعاهدة بمثابة تهديد مباشر ضدها، وفي نفس الفترة طلبت القيادة الكوردية من الرئيس الروسي (كوسيكن) العمل على القيام بوساطة بينها و بين حكومة البعث، الا ان الاتحاد السوفيتي لم يقم بأية وساطة، مما دفع بالكورد نحو ايران و الولايات المتحدة الامريكية في عهد الرئيس نيكسون و وزير خارجيته (كيسنجر).

حاول الحزب الديمقراطي الكوردستاني وكذلك الحكومة العراقية إنقاذ ما يمكن إنقاذه للمحافظة على السلام في كوردستان، وقد جرت في 17كانون الثاني 1974مباحثات في بغداد بين الطرفين لكن هذه المفاوضات تعثرت ثم أرسل الحزب الديمقراطي الكوردستاني وفدا اخر في 22 شباط إلى بغداد، بأمل إستئناف المفاوضات ولكنه لم يستقبل. و في 3 اذار 1974 اعلنت الجبهة القومية التقدمية التي شارك فيها الحزب الشيوعي العراقي الى جانب حزب البعث بضغط من الاتحاد السوفيتي أن الحكومة العراقية تصدر قانون الحكم الذاتي، وبدون إشتراك الحزب الديموقراطي الكوردستاني في مراجعة النص و هذا يخالف ما تم الإتفاق عليه في 11 اذار 1970. وفي 8 اذار 1974 بذلت اخر الجهود لوقف الحرب وأستقبل إدريس البارزاني من قبل صدام حسين في بغداد واقترح أن ترجيء الحكومة أصدار القانون من جانب واحد وأن تمتد فترة الإنتقال سنة أخرى حتى 11 أذار 1975 على أن تظل الاوضاع على ما هي عليه ولكن الاقتراح صادف الرفض و في 11 أذار 1974 اصدر مجلس قيادة الثورة قانون الحكم الذاتي لمنطقة كوردستان العراق من جانب واحد[1].

: حامد محمود عيسى، (المصدر السابق)، ص222.

المبحث الرابع

إنتهاء فترة الانتقال وفشل جهود السلام

المطلب الأول

إندلاع القتال من جديد في أذار 1974

كان حزب البعث يتصرف وكأنه يطبق كل بنود إتفاقية اذار 1970 – حسب إدعائه– بإخلاص و بأكثر الوسائل كرماً ويحافظ في نفس الوقت على وحدة العراق. وعلى هذا الاساس صرح الرئيس العراقي أحمد حسن البكر ضمن خطاب له في الذكرى الخامسة لإنقلاب 17 تموز 1968 فقال لقد شهدت السنوات الثلاث والنصف منذ إعلان بيان أذار جهودا مكثفة لتنفيذ بنود البيان ويمكن القول بأن اغلب بنود البيان قد تم تنفيذها بالفعل فيما يتعلق بحزب البعث العربي الإشتراكي والنظام الثوري. ومما يؤسف له كثيرا إن نفس الفترة قد شهدت قضايا وازمات حادة وأخطاء أساءت للوحدة الوطنية و لبعض الحدود أعاقت تقدم الحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية.

أما وجهة النظر الكوردية عن هذه التطورات فقد لخصها د.محمود عثمان: قبل إندلاع المصادمات في أواخر ربيع 1974 كانت اكثر شدة وبعداً: (في مجلس قيادة الثورة لا شيء لنا، في الجيش لا نملك شيئا، وفي خدمات الأمن و الإستخبارات لا نملك شيئا، في وزارة النفط لا نملك شيئا، في وزارة الداخلية لا نملك شيئا، في وزارة الخارجية لا شيء لنا، في الحقيقة لا نشغل أي مركز حساس، الكورد لايملكون شيئا في إتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون السياسية الداخلية أو الخارجية و كل شيء يقوم به حزب البعث، لا نملك مشاركة في النظام بل لنا مشاركة على المستوى الاداري فقط)[1].

---

[1] ماريون فاروق سلوغت، (المصدر السابق)، ص222.

أعطيت القيادة الكوردية مهلة (15) يوما إضافية للاشتراك في الجبهه الوطنية والقومية التقدمية و ذلك عند اعلان قانون الحكم الذاتي في 11 اذار 1974، لكن البارتي رد على ذلك بأن طالب بتوسيع منطقة الحكم الذاتي و أعطاء الكورد نسبة من عائدات النفط تعادل نسبة الكورد إلى مجموع سكان العراق[1].

إندلعت الحرب مرة أخرى و دخلت بغداد بكل قوتها في هذه الحرب، حوالي ربع مليون جندي، مئات الدبابات المتطورة وكل السلاح الجوي. وقد توجت أولى الاعمال الحربية بقصف مدينة قلعة دزة في 1974/4/24 مما أدى إلى إستشهاد عشرات المدنيين بينهم مائة و ثلاث و عشرين طالباً جامعياً و جرح أكثر من (400) منهم. وفي يوم 1974/4/26 قامت عدة طائرات بقصف مدينة حلبجة المزدحمة بالسكان و القت عليها أطنانا من القنابل بموجات متعاقبة وكان من نتيجتها إستشهاد 57مواطنا و أصابة اكثر من 80 بجروح[2].

وقد أحتشد الاف المتطوعين الكورد من سائر مناطق العراق الى جانب القيادة الكوردية بزعامة ملا مصطفى البارزاني، بينما أخذت حشود اللاجئين طريقها نحو الشمال هربا من مناطق القتال و بحلول نهاية 1974 كانت هناك عشرات الالاف من اللاجئين في المخيمات الوقتية داخل الحدود الايرانية[3].

وبعد نشوب القتال في ربيع 1974 شن النظام هجوما شرسا على المكتسبات التي تحققت للشعب الكوردي، فبادر إلى إلغاء وزارة شؤون الشمال التي كانت من مكتسبات شعبنا منذ بيان 29 حزيران 1966، وقام بتفكيك مديرياتها العامة وتولى البعثيون و عملائهم إدارة المحافظات الكوردية،

---

[1] ماريون سلوغت، (المصدر السابق)، ص224.

[2] د. حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص370.

[3] مقاتل من الصحراء، جزء الثالث (المصدر السابق) ص41.

وحوربت الدراسة الكوردية و الغيت في كافة المناطق خارج محافظتي اربيل و السليمانية، واغلقت الصحف والمجلات والمراكز الثقافية الكوردية الرسمية والأهلية، كما أبعد الكورد الوطنيون من الوظائف الحكومية[1].

بحلول اب 1974 بلغت الحرب الكوردية-الحكومية مستوى لم تبلغه من قبل سواء من حيث إتساع المسرح أو ضراوة القتال أو أنواع الاسلحة لدى الطرفين. وقد كان لشاه ايران دورا كبيرا في إمداد الاكراد بكل ما يحتاجون إليه من أنواع الاسلحة وأصبح القتال عبئا ثقيلا على الأكراد والعراقيين والايرانيين في وقت واحد.

وفي بداية عام 1975 بدا الوضع وكأنه صعب الحسم لاي من الجانبين تماما مثل الاوضاع في المواجهات السابقة بين الكورد والحكومة العراقية في بغداد، بالرغم من أن بغداد بدت هذه المرة وكأنها تحت ضغط أكبر من أي وقت مضى، بالإضافة إلى الكلفة العالية لهذه الحرب في الرجال و الانفاق الحكومي وأزدادت المساعدات الايرانية للكورد و ذلك يتجهيزهم بصواريخ (ريبيار) و بمدافع (155 ملم)، ويبدوا أن الايرانيين قصفوا مواقع الجيش العراقي من جانبهم على الحدود في نهاية كانون الاول 1974، في هذة المرحلة تصاعدت المواجهه لكي تقترب من شفا حرب شاملة بين العراق وايران. كان البارزاني و مؤيدوه معتمدين كليا على الدعم الايراني وهو اعتماد كان البارزاني يحاول بيأس تغييره بمناشدات مستمرة للولايات المتحدة وبالوعود الكبيرة التي كان يقدمها لها، لأنه يعلم يقينا انه إذا تم اقناع الشاه بوقف مساعداته فأن المقاومة الكوردية ستنهار وهذا ما كان يعيه البارزاني و النظام العراقي. بالإضافة إلى المصالح المختلفة للأطراف الثلاثة في المواجهة، فإن القوى

---

[1] مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص330.

الأخرى داخل المنطقة وخارجها كانت تواقة لإيجاد طريق ما يؤدي إلى تسوية مقبولة او على اقل لإحتواء الوضع.

بعد كانون الثاني 1975 ازداد الوضع تدهوراً لأن ايران نشرت كتيبتين في كوردستان العراقية لتوفر شكلا اخر من الدعم المباشر للقوات الكوردية و بمواجهة إحتمال إنهيار اقتصادي و عسكري، اختار صدام حسين الانصياع للقوة الاكبر اي للجارة إيران[1].

المطلب الثاني

إتفاقية الجزائر لعام 1975 وإنهيار الثورة الكوردية

في عام 1974 و بعد اشتداد المعارك بين القوات العراقية و القوات الكوردية، حاول العراق الوصول إلى تفاهم مع إيران على أساس وقف مساعداتها للثورة الكوردية. وقد بدأ صدام حسين إتصالاته مع الدول التي تربطها بالولايات المتحدة علاقات قوية كالمملكة العربية السعودية والاردن ومصر. وفي مؤتمر القمة العربية في الرباط عرض صدام حسين (الذي كان نائبا لرئيس الجمهورية في عهد رئاسة أحمد حسن البكر) قضية العلاقات مع ايران، لذا قرر المؤتمر أن يقوم الملك حسين بالوساطة بين البلدين، كما نشطت الوساطة المصرية العلنية بعد هذا التأريخ. وفي منتصف شتاء 1974 تم إجتماع بين وزير الخارجية العراقي سعدون حمادي و وزير الخارجية الإيراني عباس علي خلعتبري في استنبول، وقد سئل وزير الخارجية الايرانى فيما إذا كان إتفاقهم مع العراق سيكون على حساب الكورد؟ فأجاب بالنفي ولكن أضاف مامعناه إذا ما اتفق طرفان من ثلاثة أطراف فسيخسر الطرف الثالث

---

[1] ليام اندرسن (المصدر السابق) ص115.

حتماً[1]. حاول صدام حسين دفع أي ثمن من أجل وقف القتال وان كان على حساب السيادة العراقية والعربية على اهم ممر مائي في الخليج أي شط العرب[2]. وقد لوح قبل ذلك في 8 آذار 1974 في اخر لقاء له مع إدريس البارزاني قال بصراحة (لو أضطررنا إلى التنازل لإيران عن شط العرب كي لا يخرج العراق من يدنا فلن نتردد) اي بالاتفاق مع شاه إيران في نهاية المطاف، الأمر الذي لم تتصوره القيادة الكوردية ولم يحاول وضع خطة بديلة في حالة إفتراض حدوث الاتفاق[3].

نشطت الجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين في الوساطة بين العراق و ايران و في 6 اذار 1975 وفي خلال إنعقاد مؤتمر دول الأوبك في العاصمة الجزائرية، وقع كل من صدام حسين نائب رئيس الجمورية العراقية و محمد رضا شاه إيران إتفاقية بين العراق و ايران. وتنص الإتفاقية على تسوية مشاكل الحدود و خصوصاً (تقسيم شط العرب) و تلتزم إيران بإيقاف دعمها للحركة الكوردية في كوردستان العراق و بإغلاق حدودها مع العراق في وجه أي أنشطة عدائية للعراق. وكانت هذه الإتفاقية قد وضعت نهاية للثورة الكوردية في العراق، ولجاء الملا مصطفى البرزاني إلى طهران ومنها سافر إلى الولايات المتحدة الامريكية حيث عاش لاجئا سياسيا حتى وفاته في عام 1979. وبحلول 13/اذار/1975 أعلنت الحكومة العراقية وقفا شاملا لاطلاق النار وكذلك أعلن عفوا شاملا عن جميع الكورد الذين يسلمون انفسهم و أسلحتهم حتى الأول من نيسان 1979.

وعلى أساس إتفاقية الجزائر وقع الطرفان إيران و العراق في 13/حزيران/1975 معاهدة الحدرد الدولية و بناء علاقات حسن الجوار. أن

---

[1] د.حامد محمود عيسى، (المصدر السابق)، ص371.

[2] د.حامد محمود عيسى، (المصدر السابق)، ص371.

[3] مسعود البارزاني، (المصدر السابق)، ص342.

إتفاقية الجزائر هذه مثلت لحظة اذلال لصدام حسين و حكومة البعث، إذ لم يحصل العراق بالمقابل الا على القليل بإستثناء إلتزام إيران بإنهاء المساعدة للأكراد. في خلال يومين من توقيع الإتفاقية، فقد توقف كل الدعم الدولي للأكراد من إيران و إسرائيل وكذلك من الولايات المتحدة الامريكية وترك الأكراد لقدرهم و في غضون أسبوعين إنهارت الثورة الكوردية التي إستمرت حوالي أربعة عشرة عاماً[1].

كتب السيد مسعود البارزاني حول هذه الإتفاقية[2]: في الواقع أن الجميع (وهو يقصد الدول العربية و إسرائيل و أمريكا بالإظافة إلى إيران و العراق) كان شريكا في هذه العملية، فهؤلاء و غيرهم إتفقوا على أن الحل الوحيد هو الأعداد للقاء شخصي بين صدام حسين و بين الشاه بمناسبة عقد (مؤتمر الأوبك) في الجزائر، حيث تكون المساومة على حقوق الشعب الكوردي. وكان قد سبق لإسرائيل أن وعدت بأن مساعداتها ستتواصل حتى لو اغلق الشاه حدوده بوجه الثورة الكوردية و أنها ستقدم على ذلك عن طريق انزال ما يحتاجه الجيش الثوري جواً وكان قد تعين موضعان لذلك. وكانت الإدارة الأمريكية اجابت طلبا كورديا بالتدخل والضغط على إيران بعدم التعاون العسكري مع العراق، أنها لا تستطيع عمل شيء، وبعد هذا قطعت الولايات المتحدة إتصالها بالقيادة الكوردية وردت إسرائيل ايضا بأنها لا تستطيع الوفاء بتعهداتها و أن هناك صعوبات فنية و إستراتيجية تحول دون ذلك. بعد ذيوع أنباء الإتفاقية و توقيعها في الجزائر العاصمة وعودة الشاه إلى طهران، تبين أن الهدف الأساسي من هذه الإتفاقية كان تصفية الثورة الكوردية و إنها ليست من قبيل الإتفاقات الشكلية بل هي إتفاقية جدية وضعت لتطبق وانها

---

[1] كريس كوجيرا، (المصدر السابق)، ص489-511 فصل خاص باتفاقية الجزائر لعام 1975 و نهاية ثورة ايلول 1961.

[2] مسعود البارزاني، (المصدر السابق)، ص343 ومابعده.

تحظى بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، فكلاهما كان يرى في الثورة الكوردية بؤرة واحدة من بؤرات الإحتكاك بين هاتين الدولتين العظميين قد تقلب الحرب الباردة بينهما إلى حرب ساخنة. من ذلك اتضح لنا سر تهرب الجهات الامريكية من الرد على تسائلاتنا وتنكر اسرائيل لوعودها، ولم يحاول الاتحاد السوفيتي اخفاء موقفه مما حدث، فقد بدا اشبه بالشامت المتشفي. وكان فى حينه على أوثق الصلات بنظام هوارى بومدين وكذلك بالنظام العراقي الذي ارتبط معه بمعاهد الصداقة و التعاون منذ 1972. ان اتفاقية الجزائر كانت طبخة شاركت فيها اطراف عديدة، فقد حصل الشاه على شط العرب وحصلت امريكا على وعد من النظام العراقي بالخروج من دائرة النفوذ السوفيتي و الدخول فى دائرة النفوذ الامريكى. لقد تم الترحيب وعلى نطاق واسع بالاتفاقية من قبل جيران العراق فى الخليج، وكانت هذه المرحلة حيوية جداً فى عملية اندماج العراق ضمن معسكر الدول العربية الموالية لأمريكا، تلك العملية البطيئة ولكن كانت محددة[1].

كانت هناك ثلاث خيارات امام القيادة الكوردية، إما التسليم و اللجوء الى ايران، او التسليم الى السلطات العراقية والاستفادة من العفو العام أو الاستمرار في القتال بدون دعم ايران، و(على العكس) مواجهة تعاون عراقي-ايراني مشترك وفق الاتفاقية المبرمة. انقسمت اللجنة المركزية للحزب الديموقراطي الكوردستاني على نفسها: قسم يرفض التسليم ويطالب باستمرار القتال، وقسم يرى انقاذ ما يمكن انقاذه من خلال اتفاق مع بغداد، فى الوقت الذي رفضت بغداد أى اتفاق مع القيادة الكوردية غير الاستسلام. غير ان البارزاني حسم القرار وكيفية مواجهة اتفاقية الجزائر بالقاء السلاح واللجوء الى ايران فى 1975/3/18. وبذلك انهارت الثورة الكوردية تماماً بعد

---

(1) هريبرت فرزل سومخت، المصدر السابق، ص 230

هذا القرار وكانت اكبر كارثة نفسية وعسكرية وانسانية (وكذلك سياسية) عرفها الشعب الكوردي في تلك اللحظة من تاريخه الحديث بسبب تحالف عدة دول ضده في حين وقف العالم متفرجاً[1].

وجهت الاتفاقية (اتفاقية الجزائر) ضربة قاصمة الى الحركة الكوردية – بالرغم من انه لم يتم سحقها كليا– ادت الى ان تتغير طبيعة ومجال الفعاليات التي كانت قادرة عليها. وبالنسبة لحكومة البعث كانت تسوية المسألة الكوردية قد تمت وفق برنامجها الاصلي و وفق شروطه وكانت تعني كذلك زيادة كبيرة في سلطات النظام عموماً وسلطات صدام حسين خصوصاً. بالاضافة الى ذلك فأن الاتفاقية كانت تعني بأنها (الحل النهائي) للخلافات على الحدود التي افسدت العلاقات بين البلدين منذ اواخر الثلاثينات. وكانت الاتفاقية تعني غلقاً فعالاً للحدود مع ايران بشكل يمنع ايصال الامدادات للكورد ومنع تجمعاتهم على الجانب الايراني من الحدود، وهكذا وبما ان الحدود مع تركيا قد اغلقت بوجه الكورد منذ بدا القتال في عام 1974 من قبل الاتراك انفسهم، اصبح على الكورد الاختيار ما بين إستئناف القتال في جبال كوردستان واما الاستسلام للسلطات العراقية واما الدخول الى ايران كلاجئين لاغير.

بالرغم من كل ذلك يمكن القول بأن الهوية الثقافية وحتى وجود وبقاء الثلاثة ملايين كوردي عراقي قد اصبحت مهددة منذ 1975 اذ طبق النظام في اذار 1974 ادارة محلية للحكم الذاتي، واستثنى من منطقة الحكم الذاتي كلا من جبل سنجار والمنطقة الواقعة بين عقرة والموصل، وكذلك الاراضي المحيطة بكركوك و منطقة كفري و المنطقة المحاذية للحدود مع ايران من

---

[1] د.حامد محمود عيسى، (المصدر السابق)، ص376.

ميدان الى بدرة. أي ان منطقة الحكم الذاتي كانت تقل كثيرا عن نصف مساحة كوردستان العراق. وتمت اعادة ترسيم الحدود الادارية لمحافظتي كركوك و صلاح الدين ومركزها تكريت بحيث يضمن اكثرية عربية فى محافظة التأميم في محاولة لتعريبها[1]. والاخطر من كل هذا انه (اى ان النظام) تصرف بروح المنتصر و نسي ان (العقل يجب ان يمنع المنتصر من الافراط في انتصاره، لأن النصر لحظة عابرة فى التاريخ هذا اذا اعتبرنا تجاوزا ان ما حدث انتصار، و ان العلاقة بين الشعب والحكومة لا يمكن ان تكون يوماً ما علاقة غالب ومغلوب[2].

---

[1] ماريون فاروق سلوغلت (النصدر السابق) ؛ ص350.

[2] جعفر الحسيني (المصدر السابق)؛ ص171.

المطلب الثالث

إستئناف العمل السياسي والعسكري

بعد عام 1975 في كوردستان

عندما إنهارت الثورة الكوردية على اثر إتفاقية الجزائر في 6/اذار/1975، فقد أعلنت القيادة الكوردية (المتمثلة بالمرحوم الملا مصطفى البارزاني) إنهاء الكفاح المسلح و إنهاء النضال السياسي معاً، وخيرت المواطنون الكورد بين العودة إلى العراق أو الهجرة إلى ايران،الامر الذي أدى إلى حدوث فراغ كبير في الميدان السياسي الكوردي وإنفرط الرباط الذي كان يشد جميع الوطنيين الكورد على إختلاف إتجاهاتهم الفكرية والسياسية مع بعضهم. لقد كان الحزب الديمقراطي الكوردستاني بقيادة الملامصطفى البارزاني في الواقع تجمعا قوميا عريضا، وقد دخلت تحت رايته جميع الطبقات و الفئات. وكان اليأس قد بلغ ذروته و أعلن الرئيس العراقي أن الثورة الكوردية (قد انتهت و إلى الأبد)، و حتى أصدق أصدقاء الحركة الكوردية لم يكونوامتفائلين بأي شكل من الاشكال ازاء إحتمال نهوض كوردي في المستقبل القريب. ولكن سرعان ما بدأ الكورد في تنظيم صفوفهم مرة اخرى و ظهرت عدة تيارات ادت في النهاية إلى ظهور و بروز عدة أحزاب جديدة، فقد كان من المستحيل الاستمرار تحت قيادة واحدة تقليدية لا تتناسب مع تحديات المرحلة بعد الكارثة. وهو تطور طبيعي و صحي لكل حركة تحررية، فهي تمر من الطفولة إلى المراهقة ثم إلى سن الرشد[1].

---

[1] د. حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص379.

وفي الأول من حزيران/1975 أعلن من دمشق عاصمة الجمهورية العربية السورية عن تأسيس الاتحاد الوطني الكوردستاني من قبل السيد جلال الطالباني و عدد من الشخصيات الكوردية. وبمبادرة من الاخوين إدريس و مسعود البارزاني أعلن عن تشكيل (القيادة المؤقتة) للحزب الديمقراطي الكوردستاني في 1975/12/10[1].

بالإضافة الى (الحركة الإشتراكية في كوردستان) والتي كانت على رأسها عدد من الشخصيات الكوردية منهم على عسكري و صالح يوسفي و رسول مامند و غيرهم. كان النظام العراقي وقع في خطأ استراتيجي كبير عندما تصور انه بامكانه أن يملء الفراغ السياسي الحاصل في كوردستان بالنظيمات التابعة لحزب البعث العربي الاشتراكي، على أن النظام فشل في كسب التأييد الشعبي لحزبه بين الكورد في تلك الايام الصعبة.

أبدت القيادات الكوردية في الخارج و بمشاورة مع القيادات الموجودة في داخل كوردستان إستعدادها للقيام بالثورة المسلحة وذلك في صيف عام 1976، معتمدة على أسلوب حرب العصابات، أى بعد حوالي مرور عام واحد على إنهيار الثورة التي استمرت لمدة 14سنة[2].

---

[1] نوشيروان مصطفى، (له كەناری دانوبەوە بۆ خڕی ناوزەنگ، دیوی ناوەوەی ڕووداوەکانی کوردستان) 1975/1978، باللغة الكوردية الطبعة الثانية 1997 السليمانية، ص71.

[2] فەرید ئەسەسەرد (کوردستان و مەسەلەکانی ئەمنی قەومی)، من منشورات مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، العدد 66. سنة 1998، الطبعة الاولى. ص112-113.

كذلك انظر نوشيروان مصطفى (المصدر السابق) ص87.

وفي مواجهة هذا الوضع إستمر النظام في أبقاء قسم كبير من الجيش العراقي في كوردستان خلال كل عقد السبعينات لكن مع كل هذا كان لنظام البعث اليد الطولى في المنطقة مادامت الحدود مقفلة مع إيران.

وفي تلك الفترة إستمر النظام في تنفيذ سياسته القمعية ضد الشعب الكوردي و ذلك في إطار ثلاثية (الترحيل–التعريب–التبعيث). فقد قام بتدمير عدد كبير من القرى الحدودية بهدف إنشاء (حزام امن) بمحاذاة الحدود مع كل من إيران و تركيا. وقام ببناء مجمعات سكنية قريبة من المدن الكبيرة لسكان تلك القرى المهدمة. وذلك من أجل القضاء على كل الإمكانيات المساعدة لأستمرار الثورة في كوردستان. لكن الموقف تغير بشكل كبير جدا، ورأسا على اثر سقوط نظام الشاه في إيران في شباط/1979 بعد إنتصار الثورة الإسلامية للشعوب الإيرانية. لقد إنهارت إتفاقية لجزائر بعد الثورة الإيرانية و واجه البعث من جديد الانبعاث الجديد للمشكلة التي تمكن من التغلب عليها منذ عام 1975. بالاضافة إلى ذلك شجعت الفوضى الفعلية التي عمت إيران بعض الكورد العراقيين على تأسيس قواعد لهم في كوردستان الإيرانية. ولقد أرتاع البعث من هذا الوضع بوضوح، الامر الذي حدى به الى دعوة قائد الجيش التركي (الجنرال كنعان ايفرين) إلى بغداد في نيسان 1979 للتنسيق بين سياسة البلدين تجاه القضية الكوردية.

الفصل الخامس

الحرب العراقية الإيرانية وآثارها الخطيرة على الشعب الكوردي في العراق

المبحث الاول

الوضع السياسي والعسكري في كوردستان خلال سنوات الحرب

1988-1980

المطلب الأول

أسباب اندلاع الحرب بين الدولتين

إن جذور الصراع بين الدولتين الجارتين (العراق و إيران) قديمة، كونها تمتد الى ماقبل نشوء دولة العراق الحديثة في عام 1921، وبعبارة اخرى فأنها تعود إلى الصراع العثماني–الصفوي منذ القرن السادس عشر. وكانت النزاعات والحروب بين هاتين الدولتين تأخذ ابعادا إيديولوجية مذهبية أو طائفية، لأن الدولة العثمانية كانت تمثل المذهب السني والدولة الصفوية كانت تمثل المذهب الشيعي. ولاشك أن العامل الطائفي هذا بقي له ابلغ الاثر لاحقا في العلاقات بين البلدين، بالإضافة الى العامل القومي التي تبنته الدولة العراقية خاصة في ظل حزب البعث والنزعة الآرية الإيرانية التي كان شاه إيران يروج لها[1]، هذا بالإضافة إلى النزاعات الحدودية بينهما ومن أهمها ما كان يتعلق بشط العرب. لقد كانت اتفاقية الجزائر عام 1975 لصالح إيران لأنها صيغت في ظروف من الهيمنة الإيرانية المطلقة واليأس والضعف العراقي نتيجة للثورة الكوردية التي كانت تدعمها إيران بقوة. وكان الصراع قد اشتد بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران والارتقاء السريع لآية الله الخميني في عام 1979 والذي اخذ على عاتقه تصدير الثروة الإسلامية إلى الشرق الأوسط

---

[1] مثنى أمين قادر (قضايا القوميات و أثرها على العلاقات الدولية، القضية الكوردية نموذجا) مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية. الطبعة الأولى/ السليمانية 2003. ص162.

بكامله، وكان العراق هو الأول في خط النار، وسرعان ما بدأ الإمام الخميني و قادة الثورة الإسلامية في إيران يناشدون الشيعة العراقيين أن يقوموا بالثورة ضد نظام البعث.

ومن جانب اخر رأت الحكومة العراقية إن حالة الفوضى الموجودة في إيران بعد سقوط الشاه هي خير توقيت للتنصل من اتفاقية الجزائر لعام 1975 التي لم تحقق للعراق ما كانت ترجوه من انهاء الثورة الكوردية بصورة كاملة، وها قد بدأت بوادر ثورة دينية شيعية تظهر والتي سوف تشكل خطرا لايقل شأنه عن الثورة الكوردية والمبررات في نظر القيادة العراقية كانت جاهزة وكما يلي:

1- لم تلتزم إيران الشاه بالاتفاقية ولا تلتزم إيران الخميني بها لان الخميني طرد من العراق بموجب هذه الاتفاقية (أي اتفاقية الجزائر).

2- لا زالت الأراضي العراقية التي كان يجب تسليمها للعراق بموجب الاتفاقية محتلة ولم تسلم للعراق بعد.

3- الإعلان عن تصدير الثورة الإسلامية للعراق و إثارة الشيعة العراقيين من قبل القيادة الإيرانية الجديدة.

4- إغلاق مضيق هرمز بوجه الملاحة العراقية من قبل البحرية الإيرانية.

5- اعتداءات على السفارة العراقية في طهران.

تلك هي المبررات التي ساقها صدام حسين في خطابه لمؤتمر القمة الثالث لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في مكة في عام 1981[1].

ونتيجة لذلك أعلن صدام حسين و من جانب واحد إلغاء إتفاقية الجزائر في يوم 17/أيلول/1980 أمام المجلس الوطني العراقي.

---

[1] مثنى أمين قادر (المصدر السابق) ص175-176.

وفي ليلة 22 أيلول 1980 قامت القوات الجوية العراقية بضرب معظم المطارات الإيرانية والأهداف العسكرية داخل إيران، وفي نفس الوقت اقتحمت القوات العراقية مناطق شاسعة من الأراضي الإيرانية واستولت على عدد من المدن والمواقع الحدودية منها مدينة المحمرة. وبحلول نهاية عام 1980 تمكن الجيش العراقي من إنشاء رأس جسر مهم في خرمشهر عبر نهر الكارون واجبروا السكان المدنيين على إخلاء مدنهم الواقعة في جنوب وغرب إيران .

ولكن في المقابل نجحت القوات الجوية الإيرانية في تدمير المنشآت النفطية العراقية في منطقة البصرة الى درجة لم يعد العراق فيه قادرا على تصدير النفط من حقوله الجنوبية منذ كانون الأول 1980. وفي نهاية آذار 1981 بدا الإيرانيون هجومهم الحقيقي المضاد، وقد فشلت القوات العراقية في ذلك الوقت من الاستيلاء على بلدة الخفاجية (سوسنكرد). وبدا الإيرانيون بدفعهم نحو الحدود الدولية خلال الأشهر القليلة اللاحقة[1].

وكان من الأسباب التي دفعت صدام حسين إلى إلغاء اتفاقية الجزائر لعام 1975 والقيام بالهجوم الشامل على الأراضي الإيرانية، انه افترض إن التشوش والاضطراب في صفوف القوات المسلحة الإيرانية قد تعطيه الفرصة الفريدة لإقصاء نظام الخميني بهجوم مفاجئ وسريع. ولم يقدر الشعور الوطني الإيراني والحماس الإسلامي اللذين ولدتهما الثورة الإسلامية لدى الإيرانيين، وكان يتخيل ان مثل هذا النصر السريع يكرس له تحكمه المطلق على العراق ككل بما في ذلك المدينتين المقدستين لدى الشيعة النجف وكربلاء. وافترض كذلك ان إيران ضعيفة ومهزومة ستكون اكثر استعدادا للتعاون مع العراق على شروط تشابه تلك التي فرضها الشاه في عام 1975. كما أن الانتصار على إيران كفيل بأن يجعل صدام حسين سيد الخليج و سيكون في

([1]) ماريون فاروق سلوغلت (المصدر السابق) ص338.

موقع يكون فيه واحدا من اكبر القادة إن لم يكن الأكبر في العالم العربي، وهو موقع طالما تاق إليه طويلا. بالإضافة إلى ذلك فقد مثل سقوط الشاه ضربة قاسية للولايات المتحدة الأمريكية والدول المحافظة في الخليج، وان إزاحة الخميني واعادة الأمور إلى مجاريها الاعتيادية في المنطقة، سيجعل من نظام صدام حسين حليفا قويا للولايات المتحدة في المنطقة. ذلك الإغراء كان باهرا جدا، بحيث خلب لب صدام حسين والدائرة المحيطة به إلى الدرجة التي منعتهم من أي رؤية واقعية للوضع الستراتيجي و العسكري العام بين البلدين على المستوى البعيد، إذ لايمكن حتى لوضعية عدم الاستعداد للحرب من قبل القوات المسلحة الإيرانية أن تغير من الحقائق الجغرافية والديمغرافية للبلدين[1].

واستمرت هذه الحرب المدمرة ثماني سنوات حتى 1988/8/8 وكانت المشاركة الكوردية فيها واضحة-نأتي إلى تفاصيلها فيما بعد- وكان من المتوقع أن تؤدي إلى تغيير النظام في العراق. إلا أن سياسة الاحتواء المزدوج التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الأخرى والدعم المالي و العسكري القوي للعراق من قبل الدول العربية والغربية، أدت إلى تدمير البلديين واستنزافهما دون تحقيق أي نصر حقيقي لأي من الطرفين.

وهكذا خرج البلدان من الحرب في حالة إجهاد تام، وراح ضحية الحرب اكثر من مليون شخص وخسائر قدرت ب500 مليار دولار لكل دولة. واوجدت الحرب اعمق الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية سواء للبلدين، وخرج العراق في نهاية الحرب بديون وصلت إلى 100 مليار دولار[2].

([1]) ماريون فاروق سلوغلت (المصدر السابق) ص335-336.

([2]) مثنى أمين قادر (المصدر السابق) ص179.

كذلك ليام أندرسن (المصدر السابق) ص125.

المطلب الثاني

موقف الأحزاب الكوردية من الحرب

كان العامل الكوردي يعتبر العامل الأساس في الحرب الإيرانية العراقية، لأنها قامت على خلفية اتفاقية الجزائر التي عقدت بين نظام الشاه ونظام البعث بسبب الثورة الكوردية في عام 1975. وفي هذه المرة قامت الحكومة العراقية بالمبادرة للاستفادة من الورقة الكوردية، لأن الكورد في إيران ومنذ نجاح الثورة الإسلامية عام 1979 ثاروا وطالبوا بالحكم الذاتي مقابل دورهم في إسقاط نظام الشاه وعلى أساس برنامج الثورة الذي يقضي بأن تحصل الشعوب الإيرانية على حقوقها الثقافية والسياسية، ولكن النظام الجديد رفض وبحجج شتى هذه المطالب، وأظهر طائفية ضيقة ادت الى تعقيد القضية الكوردية اكثر فأكثر. حيث بدا الكورد في إيران هذه المرة يعانون من الانتماء المذهبي السني بالإضافة إلى معاناتهم من الانتماء القومي. واشتعلت الثورة الكوردية في إيران ووجه صدام حسين خطابا الى الشعوب الإيرانية عامة والى الشعب الكوردي خاصة أكد فيه استعداد بلاده لبناء علاقات معها ومد يد العون إلى ثورتها بكل الأشكال. وفي المقابل حاول الإيرانيون تجنيد المعارضة العراقية و دعمها ضد حكومة بغداد وعلى رأس تلك المعارضة الحركات الكوردية. فقد قامت القيادة الإيرانية الجديدة بدعم وتسليح الحزب الديموقراطي الكوردستاني وغيره من الأحزاب والجماعات الكوردية والعراقية عموما. ومن جانب آخر حاولت الحكومة العراقية أن تكسب الاتحاد الوطني الكوردستاني بزعامة جلال الطالباني وعرضت عليه مفاوضات على الحكم الذاتي و التعاون مع النظام العراقي في حربه ضد إيران. وشجع (الدكتور عبد الرحمن قاسملو) زعيم الحزب الديموقراطي الكوردستاني الإيراني –الذي كان متحالفا مع العراق– جلال الطالباني على ذلك. ولم يكن جلال الطالباني

وحزبه ذو الاتجاه اليساري يرغب في بناء العلاقات مع إيران الإسلامية في ذلك الحين، الأمر الذي جعله يوافق على الدخول في مفاوضات مع النظام العراقي عام 1984. إلا أن تلك المفاوضات تعثرت وفشلت لتعنت الحكومة العراقية التي كانت تريد دمج القوات الكوردية مع الجيش العراقي في وجه الزحف الإيراني. وفي تلك الأثناء وجهت تركيا لوما لكل من العراق وإيران لكونهما يشعلان فتيل ثورة كوردية خصوصا في المثلث الكوردي الواقع بين العراق وإيران وتركيا، حيث إن الحركة الكوردية في تركيا كانت قد نشطت في تلك الفترة وأعلنت الكفاح المسلح ضد الدولة التركية. وهكذا عادت الثورة الكوردية في البلدان الثلاثة التي تتقاسم كوردستان وأصبحت القضية الكوردية في مقدمة مباحث شؤون السياسة الدولية[1].

وفي نهاية شهر آيار 1983 شنت القوات التركية غارة كبيرة عبر الحدود العراقية التركية ظاهريا من اجل ملاحقة ثوارها الأكراد وقد دخلت إلى داخل الحدود العراقية بموجب تفاهم (المطاردة الساخنة) الذي تم التوصل أليه في عام 1978 مستخدمة القوات الجوية والبرية، وأخذت اكثر من 1500 أسير ولكن معظم هؤلاء ربما كانوا من المدنيين المحليين، اكثر من كونهم متمردين ضد حكومة انقره، وفي نفس الوقت ألحقت خسائر كبيرة بقواعد المعارضة الكوردية والعراقية.

في بداية الحرب كان القسم الأكبر من القوات العراقية في الجبهة الجنوبية داخل الأراضي الإيرانية منشغلة بالمعارك في مواجهة القوات الإيرانية. الامر الذي فتح الفرصة المناسبة للأحزاب الكوردية كي تسيطر على مساحات واسعة من كوردستان العراق بمحاذاة الحدود الإيرانية. هذا من جانب، ومن

([1]) مثنى أمين قادر (المصدر السابق) ص176-178.

كذلك أنظر كرمانج گوندى-كريمى سعيد مصيفى- (سى30 ساڵ خەبات و وولاَتيَكى ويَران 1961-1990) ص125-127.

جانب آخر فانه لم يكن هناك استعداد لدى الجنود الكورد في صفوف الجيش العراقي للمشاركة في هذه الحرب وتركوا وحداتهم ورجعوا إلى المناطق المحررة وانضم قسم من هؤلاء الى صفوف البيشمركه، علما بان الاقتتال الداخلي بين الأحزاب الكوردية دفع قسما كبيرا من هؤلاء إلى عدم حمل السلاح مع تلك الأحزاب.

وكان لاستمرار المعارك بين الدولتين و وجود فراغ قوة في كوردستان العراق فرصة سانحة للأحزاب الكوردية لتوحيد جهودها وقواتها والعمل على إيجاد ثقل مؤثر لصالح القضية الكوردية مع كل من طرفي الحرب. إلا أن هذه الأحزاب مع الأسف الشديد بدل هذا كانت منهمكة في منازعات جانبية لتحقيق مكاسب حزبية ضيقة وان كان على حساب القضية الأساسية للشعب الكوردي. أما القيادة الإيرانية فكانت مصرة على إدامة الحرب وعدم الإذعان لجهود الوساطة الإسلامية والدولية بالاعتماد على آلاف الإيرانيين الذين كانوا على أتم الاستعداد للتطوع والذهاب إلى ميادين القتال ضد القوات العراقية.

وفي المقابل كان النظام العراقي مستعدا لإيقاف الحرب والوصول إلى اتفاق سلام مع إيران، لان كثيرا من العراقيين على عكس الإيرانيين كانوا غير مستعدين للمشاركة في هذه الحرب المدمرة. ونتيجة لهذا الوضع حصل لدى الأحزاب الكوردية نوع من القناعة واليقين بان إيران سوف تنتصر وان النظام العراقي يسقط أو ينهار نتيجة لهذه الحرب، دون أن يأبهوا ويعنوا بقراءة المعادلات الإقليمية والدولية قراءة دقيقة. وحول هذا الموضوع يقول السيد نوشيروان مصطفى وهو يروي ماجرى بينه و بين المستشار السياسي للرئيس الفرنسي في عام 1987 إنه قال له: "انا في الأصل من اقليم باسك الاسباني اتفهم معاناتكم و قضيتكم، غير أن هناك اختلاف واضح بين غايتنا وغايتكم، انتم تريدون سقوط العراق في هذه الحرب ولكننا نريد بقائه و نقدم له الدعم و المساندة اللامحدودة في مواجهة الثورة الاسلامية. لأن سقوط

العراق معناه سقوط الدول العربية الى شمال أفريقيا و هذا يشكل خطرا كبيرا على الغرب و تكرار لما حدث في العهد العثماني". و يقول السيد نوشيروان معلقا على هذا الكلام: "هذا درس في كيفية حماية المصالح القومية والدولية!"[1]. وفعلا بدأت هذه الأحزاب بالتقارب والتعاون مع إيران اكثر فأكثر، وكلما قويت علاقة الأحزاب الكوردية مع إيران كلما اشتدت معاداة النظام العراقي ضد الشعب الكوردي وسارع في تنفيذ مخططاته الإجرامية والقمعية في كوردستان.

ومن الجانب الآخر كان الإيرانيون حريصون على توسيع جبهة الحرب والمواجهة إلى أوسع مدى ونقل المعارك إلى الحدود الغربية التي تشمل كوردستان العراق، من اجل توزيع القوات العراقية على طول الحدود الإيرانية العراقية التي تمتد الى حوالي 1200كم، ليسهل لهم اختراق الدفاعات القوية للجيش العراقي و التغلغل في عمق الأراضي العراقية.

ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي العسكري استفادوا من علاقاتهم مع الأحزاب الكوردية و المعارضة العراقية بصورة عامة. في البداية استطاعت قوات الحرس الثوري بالتعاون مع قوات بعض الأطراف الكوردية العراقية من تطهير مناطق كوردستان الإيرانية التي كانت خاضعة لقوات المعارضة الكوردية الإيرانية خاصة القوات التابعة للحزب الديموقراطي الكوردستاني الإيراني والوصول إلى الحدود الدولية بين العراق وإيران[2].

وفي تلك الفترة اي في الشهور الأولى لعام 1984 قامت الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الصناعية خاصة الاتحاد السوفيتي وفرنسا بتقديم مساعدات كبيرة إلى العراق، لأن هذه الدول خافت من عواقب عدم

([1]) نوشيروان مصطفى (خولانەوە لەناو بازنەدا، دیوی ناوەوەی ڕووداوەکانی کوردستان عێراق) ص123.

([2]) كرمانج گوندی (المصدر السابق) ص127.

الاستقرار عقب أي انتصار إيراني. وبعد ذلك لم يعد صدام حسين بحاجة إلى تقديم تنازلات للأكراد. ومن جانب آخر زار وزير خارجية تركيا بغداد في شهر تشرين الأول من نفس العام، ويعتقد انه حذر بغداد من أن أية اتفاقية بين بغداد والأكراد سوف تؤدي الى إغلاق المنفذ الوحيد لنفط العراق عبر تركيا، غير أن النظام العراقي استفاد من فترة وقف إطلاق النار مع الاتحاد الوطني الكوردستاني لانه نقل أربع إلى ستة فرق عسكرية من كوردستان الى الجبهة الجنوبية.

ومن الجدير بالذكر أنه كان هناك في بداية الحرب تقارب وتعاون بين إيران و بعض من الأحزاب الكوردية مثل الحزب الديموقراطي الكوردستاني والحزب الاشتراكي الكوردستاني (حسك)، وفي نفس الوقت كان هناك حوار ومفاوضات بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والحكومة العراقية. ولكن هذه المفاوضات التي بدأت في أوائل عام 1984، لم تسفر عن أي اتفاق بل انتهت بالفشل والقطيعة بين الطرفين المذكورين و إن هذا كان سببا لدفع الاتحاد الوطني الكوردستاني للتقارب مع ايران وإن هذا التقارب أسفر عن توقيع اتفاقية التعاون بينهما في تشرين الأول عام 1986. وهكذا حصل تحول وتغيير في الخريطة السياسية الكوردية في ميدان التحالفات الاقليمية حيث أصبحت غالبية المعارضة المسلحة الكوردية العراقية تميل الى المعسكر الايراني.

المطلب الثالث

تحول كوردستان العراق الى ساحة حرب بين الدولتين

بدأت القوات الإيرانية تخطط لدخول كوردستان العراق في وقت مبكر من الحرب، ففي منتصف عام 1983 تمكنت القوات الإيرانية بالتعاون مع القوات التابعة للحزب الديمقراطي الكوردستاني من السيطرة على بلدة (حاج عمران) الحدودية. وكان رد الفعل من قبل نظام البعث قاسيا جدا، إذ قام في 1983/7/30 باعتقال (8000) ثمانية آلاف من المواطنين الكورد من الذكور من البارزانيين من مجمعات (ديانا وحرير وقوشتبه واخرى محيطة بمدينة اربيل) واخفاء اثارهم، وحسب تعبير صدام حسين في لقاء تلفزيوني: "فأنهم نالوا عقابهم الصارم و ذهبوا إلى الجحيم"، ومعناه انهم اعدموا. ثم توالت الهجمات الإيرانية على المناطق الحدودية من كوردستان العراق في مناطق (بنجوين، قلعة دزة، جوارتا، ماوت، هورامان، و بادينان). وان هذه الهجمات و ماصاحبها من القصف المدفعي و الصواريخ ادى إلى تدمير هذه البلدات والقرى المحيطة بها وتهجير سكانها الى داخل المدن الرئيسية في السليمانية و اربيل وغيرها. وقد صرح السيد هاشمي رفسنجاني في ذلك الحين (أي في منتصف الثمانينات) في خطبة الجمعة ان كوردستان العراق ستكون البوابة التي تدخل منها القوات الايرانية الى عمق الاراضي العراقية[1].

وفي نهاية عام 1986 أي بعد فشل المفاوضات الجارية بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والنظام العراقي والتقارب الذي حصل بين الاتحاد الوطني الكوردستاني وايران من جهة، وبين الاتحاد الوطني الكوردستاني و الحزب

([1]) كرمانج گوندى (المصدر السابق) ص127.

كذلك أنظر ديفيد مكدول (المصدر السابق) ص524.

كذلك اعتراف صدام حسين في لقاء من تلفزيون بغداد عام 1985 بذلك.

الديموقراطي الكوردستاني من جهة اخرى، بدأت مرحلة جديدة وخطيرة من تحول كوردستان العراق الى ساحة حرب حقيقية بين الدولتين المتحاربتين. وفي العاشر من شهر تشرين الاول 1986 قامت القوات التابعة للاتحاد الوطني الكوردستاني وبدعم لوجيستيكي قوي من قبل قوات الحرس الثوري الايراني بضرب المنشآت النفطية حول كركوك بالاضافة الى المؤسسات الحزبية والعسكرية داخل المدينة. وفي اليوم التالي قامت وسائل الأعلام الايرانية بإعلان خبر الهجوم من قبل القوات الايرانية على المنشآت النفطية في كركوك وماحولها. وفي الحقيقة ان إيران والاتحاد الوطني كانا معا في التخطيط والتنفيذ لهذه العملية، غير ان لكل منهما هدف مختلف عن الآخر. فالاتحاد الوطني كان يريد من وراء هذه العملية إحداث أضرار كبيرة بمنشآت نفط كركوك، حيث ان النفط كان المصدر الرئيسي للواردات المالية لنضام البعث ومؤسساته. أما الإيرانيون فكان لهم هدف سياسي من وراء هذه العملية والضجة الإعلامية لها، إذ ان هناك موعد لاجتماع منظمة (أوبك) للدول المصدرة للنفط، وإيران بحاجة الى فرض شروطها ومطالبها بقدرتها على إحداث أضرار بالنفط العراقي والتأثير على سوق النفط العالمية[1].

بعد هذه العملية بدا النظام العراقي بتشديد قبضته على مناطق كوردستان لتنفيذ مرحلة جديدة واسعة لمخطط الترحيل لسكان عدد كبير من القرى والبلدات، وإرسال المزيد من القوات الى كوردستان بعد ان اصبح الوضع في الجنوب في تلك الفترة وكأنه تحت التحكم الأقوى من قبل القوات العراقية. وفي نفس الوقت و بموجب قرار مؤرخ في 29 آذار 1987 عين صدام ابن عمه (المرعب) علي حسن المجيد مسؤولا أعلى في المنطقة الشمالية و خوله جميع صلاحيات مجلس قيادة الثورة. وقد سجل هذا التعيين بداية التصعيد

([1]) نوشيروان مصطفى (المصدر السابق) ص106-122.

كذلك أنظر د.فاضل الزهاوي (حرب الخليج و انتفاضة كوردستان العراق) سليمانية/2004، ص19.

التدريجي و الى درجة تفوق كل التصورات لحملات الإبادة الجماعية للشعب الكوردي باستخدام الأسلحة الكيمياوية و تنفيذ عمليات الأنفال و التي بدأت بعد حوالي سنة من ذلك التاريخ.

وقد جعل علي حسن المجيد الملقب (علي كيمياوي) نفسه مرهوب الجانب اكثر من صدام حسين. ومن اجل إلحاق الهزيمة بالبيشمركة اتبع سياسة الأرض المحروقة بالتوافق مع عمليات الترحيل والإعدام الجماعي. وأصبحت قطاعات واسعة من كوردستان مناطق محظورة و محرمة على سكانها و أعطيت الأوامر للقوات المسلحة ان تقتل أي كائن حي سواء كان انسان او حيوان ضمن نطاق هذه المناطق المحرمة[1].

في ربيع عام 1987 قام النظام العراقي بصورة واسعة بتدمير ماتبقى من القرى والارياف و تشريد اهلها. ففي منطقة شهرزور وحلبجة أجبر اهالي القرى المحيطة بالانتقال الى داخل مدينة حلبجة و سيروان وسيد صادق، و أدى الظلم و الاضطهاد الى اشتداد النقمة الشعبية حتى انفجر الوضع في حلبجة في يوم 15 رمضان 1407 الموافق ليوم 1987/5/12 والايام التي بعدها. وقام جمع من الشباب وطلبة المدارس الثانوية بمظاهرة احتجاجية متوجهين نحو قائمقامية المدينة. غير ان جلاوزة النظام البعثي قاموا باطلاق النار على المتظاهرين. وعلى اثر ذلك قامت الطائرات العمودية بقصف عشوائي لبعض احياء المدينة مما ادى الى سقوط عدد من القتلى والجرحى بين الاهالي. ولم يقف النظام عند هذا الحد، بل زجوا بقواتهم العسكرية داخل المدينة و ماحولها واخذوا الجرحى ومرافقيهم في مستشفى المدينة و دفنوهم جميعهم في مقبرة جماعية خارج المدينة. ثم قامت هذه القوات بتدمير محلة

([1]) ماريون فاروق سلوغلت (المصدر السابق) ص352.

كذلك انظر نوشيروان مصطفى (المصدر السابق) ص152.

كذلك ديڤيد مكدول (المصدر السابق) ص532.

كبيرة من المدينة بمادة TNT. هذه الاحداث المفجعة والتي استمرت لمدة ثلاثة ايام بلياليها دفعت بقسم كبير من سكان المدينة والقرى المحيطة بالهرب الى داخل الحدود الايرانية يرافقهم عدد من العلماء وخطباء المساجد. وحال وصولهم الى داخل الحدود الايرانية استقبلهم بعض المسؤولين الايرانيين بالاضافة الى ممثلي المعارضة العراقية والاحزاب الكوردية من مختلف الاتجاهات. ونتيجة لهذه الاحداث قام هؤلاء العلماء و الشيوخ بتشكيل قوة مسلحة بأسم الحركة الاسلامية في كوردستان العراق بقيادة (الشيخ عثمان عبدالعزيز -رحمه الله-) لتقوم بالجهاد المسلح ضد النظام البعثي جنبا الى جنب مع الاتجاهات الاخرى في الساحة الكوردستانية والعراقية وبدعم مباشر من ايران[1].

هذه الاحداث دفعت القيادة العسكرية الايرانية بالتفكير باحتلال حلبجه والمناطق المحيطة بها، وشجعتها على الاقدام على ذلك بعض الاحزاب الكوردية خاصة الاتحاد الوطني الكوردستاني -على حد قول السيد نوشيروان مصطفى-لتخفيف الضغط العسكري العراقي على مقراتهم الرئيسية في مناطق شاربازير.

وفعلا قامت القوات الايرانية وبالتعاون مع القوات التابعة لعدد من الاحزاب الكوردية والمعارضة العراقية بأحتلال حلبجة والقرى المحيطة بها بتاريخ 1988/3/15، وفي اليوم التالي قامت القوات الجوية العراقية بقصف المدينة وسكانها بالغازات السامة مسببة الكارثة الانسانية التي هزت ضمير العالم المتمدن.

([1]) مجلة نداء الحق/بانگى هەق، العدد 12، 13 ديسمبر 1994، مقل بعنوان (السلاح الاسلامي في كوردستان من أين و الى أين) ص42.

كذلك أنظر (مرثية حلبجه) باللغه الفارسيه، تأليف نصرت الله محمود زاده، ص27 ومابعده.

المطلب الرابع

تأسيس الجبهة الكوردستانية

طيلة سنوات ثورة ايلول 1961 وحتى انهيار الثورة على اثر اتفاقية الجزائر المشؤومة في 6 اذار 1975، كان يقود الثورة الحزب الديموقراطي الكوردستاني بزعامة المرحوم الملامصطفى البارزاني كقيادة قومية وطنية وقد شاركت مختلف شرائح الشعب الكوردي في النضال تحت رايته بشكل او بأخر. ولكن بعد تجدد الثورة والكفاح المسلح مرة اخرى في عام 1976 وما بعده، كانت هناك عدة احزاب وتوجهات مختلفة في الساحة الكوردستانية. وكانت الظروف الموضوعية و المصلحة القومية العليا تقتضي العمل على ايجاد اطار مشترك لتوحيد الجهود نحو تحقيق الاهداف الاستراتيجية. وكانت هناك بعض المحاولات بين حين واخر لتوحيد الصفوف ولكن هذه المحاولات كانت تبوء بالفشل.

لقد كانت الخلافات والنزاعات بين هذه الاحزاب وصلت الى حد الاقتتال والتناحر الداخلي القائم على تحقيق المكاسب الوقتية والمنافع الحزبية الضيقة، وقد استمرت لسنوات عديدة ذهب ضحيتها المئات من الكوادر والاعضاء ومؤيدي هذه الاحزاب. وان هذا الوضع المزري بدأ ينخر من قوة هذه الاحزاب و يضعف صفوفها ليحط من مكانتها امام الجماهير والرأي العام العالمي. مع العلم ان كل حزب من هذه الاحزاب قرر موضوع اقامة جبهة كوردستانية في جدول اعماله وضمن برنامجه السياسي. الا ان هذا المطلب الجماهيري الملح لم ير النور الا بعد ان اصاب الوهن قوى هذه الاحزاب وضاعت فرص ذهبية لتحقيق مكاسب حيوية و مهمة. ولكن بعد تدمير كوردستان و مأساة حلبجه لجأت هذه الاحزاب الى تحقيق هذه الغاية

الاستراتيجية. في البداية توصل الحزبان الديموقراطي الكوردستاني و الاتحاد الوطني الكوردستاني الى توقيع اتفاق سياسي بينهما في طهران في اجتماع مشترك بين السيدين مام جلال و ادريس بارزاني في 1986/11/7 وبحضور مسؤولين من الجمهورية الاسلامية الايرانية خلال بضع ساعات. بذلك انتهت مرحلة من اشد المراحل الدموية من التناحر الداخلي بين طرفين كورديين و اعلنا فيه عن نيتهما الكفاح من اجل تشكيل الجبهة الوطنية الكوردستانية، ومن ورائها جبهة المعارضة العراقية، و في المجال العسكري تعهدا بتوحيد قوات البيشمركه[1]. في 12 ايار 1988 اجتمعت الاحزاب المتواجدة على الساحة الكوردستانية الحزب الاشتراكي الكوردي (باسوك)، الاتحاد الوطني الكوردستاني، الحزب الشيوعي العراقي، حزب الشعب الديموقراطي الكوردستاني، الحزب الاشتراكي الكوردستاني(حسك)،و الحزب الديموقراطي الكوردستاني، بالاضافة الى حزب كادحي كوردستان و الحركة الديموقراطية الاشورية. توصلت الى القرار التاريخي بتأسيس (الجبهة الكوردستانية العراقية) لقيادة الحركة التحررية الكوردية و من اجل مجابهة النظام الدكتاتوري في العراق وتم تشكيل قياده مشتركه للاشراف على النشاطات السياسيه و العسكرية[2].

هذه التطورات بالاضافه الى انها كانت تعكس حاجة الاحزاب الكورديه و المعارضه العراقية بصوره عامه، فانها في نفس الوقت كانت تعبر عن حجم حاجة ايران للاستفادة من المعارضه الكوردية و العراقيه، وكذلك كانت تشكل تهديدا متزايدا لنظام بغداد.

([1]) أبو حكمت (مذكرات يوسف حنا يوسف القيادي في الحزب الشيوعي العراقي سابقا) ص101.

([2]) ديڤيد مكدول (المصدر السابق) ص529.

كذلك نوشيروان مصطفى (المصدر السابق) ص117.

هذه الجبهة لعبت فيما بعد أي بعد حرب الخليج الثانية وانتفاضة الشعب الكوردي في اذار 1991 وماتلاها دورا فعالا في تاريخ الحركة التحررية الكوردية في كوردستان العراق.

المبحث الثاني

الاثار الخطيرة للحرب العراقية الايرانية على الشعب الكوردي في العراق

المطلب الاول

حملات الابادة الجماعية ضد الشعب الكوردي في العراق

منذ مجيء حزب البعث الى الحكم في 1968 بدأ بانتهاج سياسة عدوانية ضد الشعب الكوردي و كان الهدف من وراء تلك السياسة خفض نسبة الكورد في العراق واقتطاع مساحات شاسعة من كوردستان وترحيل سكانها الاصليين من الكورد وتعريبها ضمن سياسة التغيير الديموغرافي لكوردستان مااستطاع الى ذلك سبيلا. ففي بدايه السبعينات قام بترحيل اكثر من 130 الف من الكورد الفيليين من بغداد وغيرها من المدن العراقيه بذريعة انهم من التبعية الايرانيه مع مصادرة ممتلكاتهم المنقوله و غير المنقوله، وكثير من هذه العوائل كانت لها الجنسيه العراقيه وكانوا يعيشون في العراق منذ عشرات السنين. وبعد عام 1975 بدأ النظام بترحيل القرى الواقعه على الشريط الحدودي مع كل من ايران و تركيا و سوريا و اسكان سكانها في مجمعات سكنيه تفتقر الى ابسط الخدمات، وفي نفس الوقت قام بترحيل سكان القرى الكورديه الواقعه في منطقة كركوك والمناطق النفطيه الاخرى بحجه تامين الحمايه لمنشات النفط كجزء من مقتضيات الامن الاستراتيجي للعراق.

الا ان هذه السياسه العدوانية و القمعية ضد الشعب الكوردي خلال سنوات الحرب بين ايران و العراق دخلت مرحلة خطيرة، حيث ان النظام بالاضافة الى تنفيذ سياسة الترحيل وتحويل كوردستان الى ارض محروقة وماتبعها من استعمال السلاح الكمياوي في مناطق متعددة من كوردستان خاصة مدينة حلبجة في ربيع 1988، وكذلك تنفيذ حملات الابادة الجماعية

التي باتت تعرف بعمليات الانفال ضد السكان المدنيين والتي راح ضحيتها اكثر من 182 الف مواطن كوردي اعزل والتي تعد جريمة من ابشع جرائم ابادة الجنس البشري[1]. هذا عدا اختفاء اكثر من (8000) شخص من البارزانيين منذ منتصف عام 1983 الذين دفنوا في مقابر جماعية في جنوب العراق في اكثر الاحتمالات[2].

وتأتي فاجعة حلبجة و عمليات الانفال على رأس تلك الجرائم التي ارتكبت خلال سنوات الحرب الأيرانية العراقية ضد الشعب الكوردي في كوردستان العراق:

اولا: مأساة حلبجه/

في شتاء 1988 بدأت القوات الايرانية بالاعداد لاحتلال مدينة حلبجه والقرى المحيطة بها وفعلا استطاعت هذه القوات من تحقيق ذلك وبالتعاون مع القوات التابعة للاحزاب الكوردية، بالاضافة الى قوات بدر التابعة للمجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق. بتاريخ 13-1988/3/14 بدأ الهجوم وعلى عدة محاور فتم احتلال المدينة وما حولها من القرى الواقعة في حوض شهرزور الى جسر (زلم) الواقع على طريق السليمانية بين حلبجة وسيد صادق، اما القوات العراقية المتواجدة في تلك المنطقة فقد استسلمت دون مقاومة تذكر.

ومن الجدير بالملاحظة ان النظام العراقي لم يقم باي تحرك عسكري على الارض لصد الهجوم الايراني والدفاع عن حلبجة، بل ترك المدينة واهلها وما

([1]) د. منذر الفضل (دراسات حول القضية الكوردية ومستقبل العراق)، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل كوردستان العراق، الطبعة الثانية 2004، ص80.

([2]) في 2005/10/17 تمت اعادة الرفات لأكثر من 500 من هؤلاء البارزانيين في مقابر جماعية في جنوب العراق ودفنت مرة اخرى في منطقة بارزان.

فيها من المؤسسات الادارية والوحدات العسكرية تحت رحمة القوات المهاجمة. وكان ذلك بأمر مباشر من دكتاتور العراق، حيث كان النظام يخطط لتوجيه ضربة عسكرية ضد ايران في جبهة الجنوب. وبعد يوم واحد من احتلال حلبجة أي في 1988/3/16، قامت القوات الجوية العراقية بقصف المدينة وما حولها بالغازات السامة مما ادى الى وقوع الفاجعة الانسانية التي هزت العالم المتمدن. يقول اللواء الركن وفيق السامرائي في كتابه (حطام البوابة الشرقية) في صفحة 104: قامت 50 طائرة من القوة الجوية العراقية والتي تحمل كل منها (4) قنابل كيمياوية زنة كل منها 500 كغم بضرب مدينة حلبجة وهذا يعني ان الطائرات العراقية صبت 200 طن من الغازات السامة القاتلة على مدينة حلبجه[1].

انقطع الطريق الوحيد بين حلبجة والسليمانية وذلك بسبب وقوع الجسر (جسر زلم) بيد القوات المهاجمة، وفي نفس الوقت قامت السلطات العراقيه باخلاء سكان سيد صادق بالقوه ونقلهم الى المجمعات السكنيه القسريه على طريق (دربنديخان) وبدات بتدمير بلدة سيد صادق وتفجيرها و بهذا انحصر سكان حلبجه في المدينة و انقطعت بهم السبل للخروج بانفسهم الى مناطق اكثر امنا. وفي صبيحة 3/16 كان الاهالي ينتظرون رد فعل النظام العراقي دون ان يعلموا كيف ينقذون انفسهم من المصير المرتقب، وبينما هم في حالة قلق و خوف و ترقب، فاذا باسراب الطائرات في تمام الساعه (11:45) قبل الظهر تصب حمم قنابلها على المدينه و هكذا فخلال كل 7-10 دقائق ياتي سرب ويفرغ حمولته على المدينة و اهلها دون أية حماية ارضية او جوية من قبل القوات الايرانية وحلفائها استمر هذا القصف الى مساء ذلك اليوم وكذلك يومي

(1) نوشيروان مصطفى (المصدر السابق) ص146.

3/17 و 3/18 و شمل القصف القرى المحيطة بالاضافة الى قوافل الناس الفارين من المدينة نحو الحدود الايرانية في مختلف المحاور[1].

دعت ايران وكالات الصحافة العالمية لمشاهدة ما حدث في حلبجه، وكانت الصور التلفزيونية التي عرضوها في ما بعد تجعل القلب يألم ويتقطر دماً. ان مأساة حلبجة كانت جريمة حرب، حيث لقي اكثر من خمسة الاف حتفهم اضافة الى وقوع أضعاف هذا العدد من الجرحى المصابيين بالحروق والعمى والعقم. مشاهد مفزعة نقلتها الصحافة العالمية -بينما التزمت وسائل الاعلام العربية الصمت المطبق- اسوأ حرب كيمياوية منذ الحرب العالمية الاولى. اثار استخدام غازات الخردل والسيانييد وغاز الاعصاب فحتى من كتبت له الحياة سيظل يعاني من اثر الغازات لسنوات طويلة. وتمضي الحرب المفزعه ويموت الالاف من الابرياء وتمضي ارواحهم الى السماء تشكي الى بارئها ظلم المسلم لاخيه المسلم[2].

وكتب شاهد عيان عما حدث في حلبجه:

وكان الموت يمر على اكراد حلبجه ويصعقهم في لحظات خاطفه فتراهم صرعى على الطرقات وخلفيات المنازل وفي غرف النوم. أدرك الموت بعضهم وهو يحاول الهرب بلا فائدة فمات بعضهم تحت إطارات السيارات والبعض على عتبات الدور أمراه قضت نحبها وهي تسعى لاحتضان طفلها الذي أدركه الموت ايضا، واب توفي وهو يحمي بذراعيه وجسمه طفله الصغير. و آسره

([1]) بكر حمه صديق (بيرەوەریەکانی هەڵەبجە) چاپی یەکەم 2004، سلێمانی، چاپخانەی ڕوون، ص22-26.

([2]) مجلة لواء الاسلام المصرية/ العدد الأول، في 17 ابريل 1988، نقلا عن مجلة (حلبجة) التي كانت تصدر من السويد، العدد الأول، ص17.

كاملة تجمعت لتختفي في قبو الدار لتصبح ضحية لغاز الخردل السام الأثقل من الهواء ويتحرك الى المناطق السفلية بالموت و الدمار، اصبح كل مرمى للبصر في حلبجه مليئا بالجثث التي بدأت بالتحلل. هذهِ الكلمات كتبها الصحافي (كيدور استانجر) في مجلة (نيوزويك الأمريكية) كمثال واحد لعشرات الماسي التي اظهرتها الصحافة العالميه عن مأساة حلبجة الكبرى حيث انتهكت حرمة الإنسان، بل حرمة الانسان المسلم الامن بريء الذمة من هذه الحرب الملعونة بين العراق و ايران[1].

ثانيا/ عمليات (الانفال):

تعتبر عمليات الانفال اكبر واخطر العمليات العسكرية التي قامت بها القوات العراقية في عام 1988 لقمع و اباده الشعب الكوردي. في تلك المرحله النهائيه للحرب الايرانيه العراقية كانت قد وصلت الى القيادة العراقيه معلومات استخباراتية تؤكد ان القوات الايرانية قد فقدت القدرات الكافية لشن الهجمات الكبيرة على القوات العراقية.. وبناءا على تلك المعلومات قام النظام العراقي بسحب قسم كبير من قواته من جبهات الوسط و الجنوب الى الجبهة الشمالية وذلك من اجل قمع الثورة الكوردية وتنفيذ عمليات الانفال المخطط لها من قبل.

وحول هذا الموضوع ينقل السيد نوشيروان مصطفى انه في اثناء المفاوضات بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والنظام العراقي قال طارق عزيز للوفد وذلك في نهاية عام 1983: نحن (النظام العراقي) لانسقط في هذه الحرب لان الدنيا كلها معنا ضد ايران، ويأتي يوم تنتهي فيه هذه الحرب، فأذا

([1]) مجلة لواء الاسلام المصرية/ العدد الأول، في 17 ابريل 1988، نقلا عن مجلة (حلبجة) التي كانت تصدر من السويد، العدد الأول، ص17.

توصلتم معنا الى اتفاق فهذا شئ حسن ولا ننساه ابدا، اما في حالة عدم الوصول الى اتفاق فان هذا الجيش الكبير الذي بنيناه للحرب مع ايران نوجهه اليكم وسوف نقضي عليكم ونجعل ارضكم هباءا[1].

وفعلا حقق النظام تهديده هذا ولتحقيق هذا الهدف قسم كوردستان الى ست مناطق جغرافية لتمكين جيشه وقواته من السيطرة عليها وخلال عدة اشهر من عام 1988 بدات القوات العراقية بتنفيذ المخطط وعلى ثمانية مراحل و كالاتي:

المرحلة الاولى اعتبارا من 23/شباط وحتى 1988/3/18 للسيطرة على منطقة (شاربازير و جافايتي) التي تشمل مناطق دوكان، بنكرد، جوارتا، سه رجنار، سورداش التابعة لمحافظة السليمانية وكان الهدف الرئيسي من هذه المرحلة هو السيطرة على المناطق التي تتواجد فيها مقرات القيادة للاتحاد الوطني الكوردستاني[2].

يقول السيد نوشيروان مصطفى: انهم (أي الاتحاد الوطني الكوردستاني) طلبوا من ايران الاسراع في تنفيذ خطة السيطرة على مدينة حلبجة وتحريرها من القوات العراقية وذلك من اجل تخفيف الضغط على مقرات القيادة للاتحاد الوطني الكوردستاني من جبهة الى جبهة اخرى، وفي حالة احتلال تلك المقرات من قبل القوات العراقيه لننقل اليها مقراتنا[3].

كانت القوات العراقيه تستخدم في تلك العمليات الاسلحة الكيمياوية لارهاب الناس وشل قدرة المقاومة لدى القوات الكوردية وهكذا و في يوم

([1]) نوشيروان مصطفى (المصدر السابق) ص146.

([2]) محمد رؤوف (ئەنفال و ڕەهەندە سۆسیۆلۆجیەکانی) وەزارەتی ڕۆشنبیری/ سلێمانی، بەڕێوەبەرایەتی گشتی چاپ و بلاوکردنەوە، زنجیرە/316، چاپی یەکەم 2005، ص65.

(3) محمد رؤوف (المصدر السابق) ص65-66.

1988/3/18 اي بعد يومين من كارثة حلبجة، دخلت القوات العراقية تلك المناطق واعلنت القيادة العامه للقوات المسلحه العراقيه البيان الرقم 3087 في 1988/3/19 عن سيطرتها على جميع المقرات القيادية و الاجهزة الاعلامية للاتحاد الوطني الكوردستاني[1].

والمرحلة الثانية من تلك العمليات بدات يوم 1988/3/22 وحتى 1988/4/1 على مناطق (قرداغ وبازيان و دربنديخان). ففي اليوم الاول من الهجوم ضربت بالسلاح الكيمياوي قرية (سيوسينان) الاهلة بالسكان و ادى هذا القصف الى قتل اكثر من 66 شخص بينهم 30 من الاطفال وجرح عشرات اخرين. ودمرت في هذه الحمله حوالي (80) قرية وتم اسر حوالي (5637) شخص من مختلف الاعمار ولا يعلم مصيرهم لحد الان.

وفي المرحلة الثالثة من عمليات الانفال والتي بدات من 1988/4/7 وحتى 1988/4/20 على مناطق (كه رميان) التابعة لمناطق (جمجمال، سه نكاو، قادركرم، طوزخورماتو، كفري، كه لار) شملت اكثر من (500) قريه التي سويت بالارض تماما و بالاضافه الى اسر اكثر من (30000) ثلاثين من الاهالي من النساء والاطفال والرجال ومن مختلف الاعمار والذين تعرضوا الى مصير مجهول.

والمرحلة الرابعة من الهجوم بدات يوم 1988/5/3 وحتى1988/5/15 على مناطق (اغجلر، شوان، ريزان، كويه، طقطق) في البداية قامت الطائرات العراقيه بالقصف الكيمياوي بقرية (كوب تبه) التي كانت بها اكثر من (300) عائله و ادى القصف الى استشهاد حوالي (300) شخص من اهل القريه وتم تدمير (67) قرية من تلك المناطق بالاضافة الى اسر (7201) شخصا من المواطنين الساكنين في تلك المناطق.

([1]) نوشيروان مصطفى (المصدر السابق) ص146.

وفي تاريخ 1988/5/15 وحتى 1988/8/26 قامت القوات العراقيه بتنفيذ المراحل الثلاثه (الخامسه و السادسه و السابعه) من عمليات الانفال على المناطق التابعه ل(شقلاوه و خليفان و راوندوز) في محافظة اربيل و صادفت ايام شهر رمضان المبارك عندما قامت الطائرات بضرب القرى بالاسلحه الكيمياويه. وفي تلك الايام قامت الطائرات العراقيه بضرب قرية (باليسان) وغيرها من القرى الواقعة في تلك المنطقة بالسلاح الكيمياوي مما ادى الى استشهاد (227) شخصا بينهم عدد كبير من الاطفال بالاضافه الى الرجال و النساء والشيوخ. وصادفت تنفيذ بعض مراحل هذا الهجوم ايقاف الحرب بين العراق و ايران نتيجه اذعان ايران الى قرار مجلس الامن 598 مما شجع القوات العراقيه على حشد قواتها العسكريه للسيطره الكامله على كوردستان.

والمرحله الثامنة والاخيرة بدات بتاريخ 1988/8/26 وحتى 1988/9/6 على مناطق(بهدينان) المحاذيه للحدود العراقيه التركية التي شملت تدمير (450) قريه تابعه لمناطق (شيخان و عقره و زاخو و العماديه) في محافظة دهوك وهرب قسم من المواطنين الى داخل الحدود التركية و استخدمت القوات العراقيه في هذه المرحله النهائيه من عمليات الانفال الغازات السامه. وفي 1988/9/6 اعلنت القياده العسكريه العراقيه عن خاتمة عمليات الانفال.

تعتبر عمليات الانفال التي التي نفذها صدام حسين بحق المدنيين الكورد واحدة من اكثر صفحات القمع الحكومي قسوة وعنفا في تاريخ النظام البعثي في العراق، فأثناء هذه الحملات ونتيجة لها قتل عشرات الالاف من المدنيين بعد ان نهبت ممتلكاتهم ودمرت الاف القرى في كوردستان العراق. وقد قامت منظمة (رصد حقوق الانسان) بعد انتفاضة عام 1991 في كوردستان العراق با صدار دراسة موثقة باللغة الانكليزية تحت عنوان (الابادة الجماعية في العراق-حملات الانفال ضد الكورد) في عام 1993 وترجم الكتاب الى العربية والكوردية، وجاء

اختيـار المنظمـة للعنـوان لتـشير الى طبيعـة عمليـات الانفـال بأنهـا اعمـال الجينوسايد ضد الجنس البشري[1].

نتيجة لعمليات الانفال تعرض الشعب الكوردي في كوردستان العراق الى اضـرار مادية و معنوية خطيرة الـتي قد تـستمر لعقود طويلـة. إذ أن حـوالي (200000) مـئتي الـف مـن المـواطنين الكـرد الـذين تعرضـوا الى عمليـة الاستئـصال والابـادة لاتـزال مـشاكلهم ومعانـاتهم الاجتماعيـة والنفسية باقيـة وعلى مدى الاجيال.

وحول عمليات الانفال كتب ديفيد مكدول: لن نستطيع ان نعرف بالضبط عدد الذين قضوا نحبهم في عمليات الانفال ولكن ربما وصل عددهم من 150 الى 200 الف، وفي بعض الحالات يطلق الرصاص على القرويين والبيشمركه دون تمييز وفي اماكن اخرى قتل كل الذكور الذين القي القبض عليهم ولكن اغلبية السكان ارسلوا الى معسكرات الاعتقال وهناك يتم التسجيل والفصل والتعذيب بوحشية تذكر بمعسكرات الموت النازية، وبنهاية الحرب الايرانية العراقية دمرت اكثر من أربعة الاف قرية كبيرة وصغيرة و تمت اعادة توطين ما لا يقل عن مليون ونصف المليون بالاكراه ومع ذلك لم تكن الحكومة العراقية قد انتهت من اجراءاتها القمعية في كوردستان. ففي شهر حزيران/1989 دمرت بلدة قلعة دزه كليا البالغ عدد سكانها 100 الف وبعدها هددت بلدة رانيه بالطريقة نفسها. وهكذا كان 45000 كم مربع من اصل 75000 كم مربع من كوردستان قد تم تطهيره من سكانه الكورد. وان هذا العمل لم يكن بداعي الامن بل لتفتيت المجتمع الكوردي وبالتالي القضاء عليه وابادته كليا[2].

---

(1) مجلة (سردم/العربي) مقال بعنوان (الانفال نتاج الايدولوجيا البعث ونظامه الشمولي)، العدد 5، 2004، وهي مجلة ثقافية عامة/السليمانية، ص39.

(2) ديفيد مكدول (المصدر السابق) ص541-543.

المطلب الثاني

موقف المجتمع الدولي ازاء هذه الاحداث

احدث كل من قصف حلبجة بالاسلحة الكيمياوية في ربيع عام 1988، والهروب اللاحق للكورد الى تركيا و ايران و الاخبار التي تناقلتها عن العمليات الابادة الجماعية للكورد (عمليات الانفال)، احدث رد فعل ضئيل من جانب اسياد النظام العراقي في الغرب، ولم يتجاوز رد الفعل هذا بعض الاحساس بعدم الارتياح، ربما الاحساس بان طفلا عنيدا صعب المراس قد تجاوز حدوده قليلا! ومع مرور الزمن، تبين ان وكالات الاستخبارات في الولايات المتحده الامريكية و البريطانية كانت قد امتلكت فكره واضحة تماما حول ماكان يجري هناك، اذ من المفروض انه يمكن رؤية البنيه التحتية من صور الاقمار الاصطناعية. لكن الحكومات الغربيه بما في ذلك الحكومة الفرنسية التي كانت تظهر بعض التعاطف مع اوضاع الاكراد، ادركت ان الادانة العلنية المباشرة لتلك الافعال الوحشية ستكون مضرة بالنسبه لمصالحها التجارية فبقيت صامتة على العموم. ويصف السيد كنعان مكيه الاحداث المذكورة قائلا: (فان حجم الاجرام و حجم الصمت كانا كبيرين ويمكن ملاحظتها فعلا).

ومع ذلك كان الغرب عموما ميالا لرفض الدعاوى الكورديه بالابادة الجماعية، اما لانه تم اعتبار الاكراد غير ملائمين سياسيا نتيجة تحالفهم مع ايران المعادية للغرب بوجه عام، او لان الغرب اعتبر هذه التقارير مبالغا فيها الى حد كبير. فقط بعد حرب الخليج الثانية (غزو الكويت) عملت لجنة مراقبة حقوق الانسان في الشرق الاوسط (Human Rights Watch-Middle East Committee) على التدقيق في القرائن واظهرت ان الدعاوى الكوردية السابقة لم تكن فقط غير قابلة للجدال، بل انها في حالات كثيرة كانت دون مستوى حقيقة المحنة التي كان كورد العراق يمرون بها.

كانت الولايات المتحدة الامريكية و بلدان غربية كثيره خلال سنوات الحرب الايرانيه العراقيه تجهز العراق سرا و عبر بلدان ثالثة باسلحة معقده بما في ذلك وسائل تصنيع الاسلحة الكيميائية و البايولوجية. وجعلت من الممكن للعراق بطرق اخرى، شراء تلك الاسلحه اما مباشرة واما عبر بلدان ثالثه وغالبا ماكان ذلك خرقا لقوانين تلك البلدان وضوابطها. فقد جهزت المانيا العراق مثلا بمصنع لانتاج الاسلحه الكيمياوية في الثمانينات. لقد سمع العالم كله بهذه الهجمات الكيميائية و حملات الابادة الجماعية و نشرت وكالات الانباء العالمية و الصحف الدولية الواسعة الانتشار تقارير مفصلة حول فاجعة حلبجة وحملات الانفال ضد المدنيين الاكراد في كوردستان العراق. غير ان المحافل الدوليه لم تقم باي اجراء ولم يكن لها موقف مشرف تجاه هذه الجرائم بحق الانسانية. لقد كانت الدول الصناعية متلهفة لانتصار العراق على ايران ولم تكن راغبة في تعريض هذا الهدف للخطر من خلال تطبيق الاتفاقيات الدولية. لقد كانت فاجعة حلبجة الخرق الاسوء لبروتوكول جنيف لعام 1925 حول استعمال الاسلحة الكيمياوية منذ ان غزى موسوليني اثيوبيا في عام 1935. وكما جاء في تقرير لصحيفة فايننشال تايمز في 23/اذار/1988 فان استجابة المجتمع الدولي لصرخات الاكراد العالية المنذرة بالخطر حتى الان هو صمت مطبق. مع العلم ان العراق اعترف ضمنيا في 26 اذار باستعمال الغازات السامة.

والادهى من كل ذلك، فقد نشرت هيئتان امريكيتان وهما لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ومنظمة خاصة بأطباء لحقوق الانسان دليلا دامغا على استعمال الاسلحة الكيمياوية، غير ان مجلس الشيوخ ختم تقريره بما يلي: (سوف يتطلب الاعتقاد بأن 65 الف لاجئ كوردي محصورون في خمسة مواقع مختلفة استطاعوا في غضون 15 يوم التوصل الى صياغة مؤامرة لتشويه

سمعة العراق، وان هؤلاء اللاجئين قد استطاعوا الاحتفاظ بمؤامرتهم طي الكتمان ليس منها فقط، بل وكذلك من الصحافة العالمية[1].

اما في البلاد العربية والاسلامية وعلى المستوى الشعبي بصورة عامة وعلى المستوى الرسمي بصورة خاصة فأن وسائل الاعلام في هذه البلدان كانت اقل تفاعلا مع هذه الاحداث لوقوعها تحت تأثير الاعلام العراقي الرسمي الذي سكت عن جريمة حلبجة في حين اعتبر حملات الانفال على انها انتصارات كبيرة لقواته. وعندما افتضح امرها راحت تدافع عن النظام وتنكر ارتكابه لهذه الجرائم.

وعندما اشتدت الحملة الاعلامية العالمية ضد النظام العراقي خاصة بعد انتهاء الحرب بين العراق وايران، اعلن المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في تونس استنكاره للحملات الاعلامية الهادفة على حد قولها لتشويه الانتصارات العراقية واكد المجلس تضامنه التام مع العراق وادعى ان هذه الحملات الاعلامية المضللة ترمي الى الاساءة لمفاوضات السلام الجارية بين العراق وايران. والأعجب من كل ذلك ماصدر من ممثلي بعض الدول العربية في 1988/4/15 حين اجتمعوا مع الامين العام للامم المتحدة (بيريز دي كويلار) حيث عرضوا عليه ان اتفاقية جنيف لعام 1925 في موضوع منع استخدام الاسلحة الكيمياوية تتعلق بالنزاعات بين الدول: اي ان العراق لم يعتد على حرمة الدول الاخرى وانما استخدمها ضد شعبه!! وهكذا تضيع كل المعاني الانسانية وتكون القدسية للدول والعروش[2].

---

(1) ماريون سلوغلت و بيتر سلوغلت (المصدر السابق) ص351.

(2) ديفيد مكدول (المصدر السابق) ص545.

واستمر هذا الصمت تجاه محنة مئات الالاف من البشر وعدم ادانة العراق على المستوى الرسمي الامر الذي يدل على عدم وجود مكان للاخلاق في المواقف الدولية لحين قيام النظام بغزو الكويت 1990/8/2.

المطلب الثالث

التزامات العراق الدولية في مجال

حقوق الانسان في كوردستان العراق

من المعلوم بأن ميثاق الامم المتحدة يركز بشكل اساسي على احترام حقوق الانسان وان جميع الدول الاعضاء ومنها العراق تعهدت بالتعاون مع هيئة الامم المتحدة في سبيل تعزيز وترسيخ احترام هذه الحقوق والحريات الاساسية وتهيئة المستلزمات الضرورية لتامين الاستقرار والرفاهية لقيام علاقات سليمة بين الشعوب والامم في العالم.

كما ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للامم المتحدة في 10/ 12 /1948 بالاضافة الى العهدين الدوليين لعام 1966 اللذين يرتكزان على الحقوق التي ينادي بها الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وهما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كذلك اعتمدت الامم المتحدة بروتوكولا اختياريا ملحقا بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ويتعلق بحق الافراد في التظلم الى لجنة حقوق الانسان وهذه الوثائق معا تعرف بالشرعة الدولية لحقوق الانسان .

ويمتاز الاعلان العالمي لحقوق الانسان بشموليته وعالميته فقد جاء بعد الحربين العالميتين اللتين قاست من ويلاتهما البشريه كلها وجاء ليكون قمة

التطور في هذا الميدان بوصفه مستوى مشتركا بين كافة الشعوب و الامم. وقد اعتبر الاعلان في ديباجته: حقوق الانسان في الحياة و الحريه والمساواة والكرامة والاعتقاد وهي جميعها حقوق فرديه للانسان بصفته انسانا بغض النظر عن انتمائه لدولة بالذات او امتلاكه لجنسية معينة. وعلى السلطات الحاكمة في كل الدول الاعضاء احترام هذه الحقوق وعدم انتهاكها، اما العهدان الدوليان فقد ركزا على تحرير الشعوب من هيمنة و قهر الاستعمار القديم والجديد باعتماد حق الشعوب في تقرير مصيرها والتصرف بحرية في مواردها الطبيعية وفي ثرواتها في اطار نظام اقتصادي عادل. وكذلك تحرير الانسان من قهر الحكومات و اصحاب الاعمال وذلك بأقرار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحريم التمييز العنصري وتحرير ضعفاء الحال بأقرار حماية خاصة للفئات الضعيفة كالنساء والعجزة والاطفال.

وقد دخل العهدان الدوليان و البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية قيد التنفيذ سنة 1976 اثر التوقيع والمصادقة عليها من قبل العديد من الدول الاعضاء في الامم المتحدة. وقد انشأت الامم المتحدة اليات مختلفة لمراقبة وتنفيذ كل معاهدة على حدة، واعداد التقارير الدورية عن مدى التزام الدول الاعضاء والموقعة عليها[1].

([1]) د. فيصل شطناوي (حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني)، الطبعة الثانية/2001، ص117-130.

اما بالنسبة لالتزامات العراق الدولية بشأن حقوق الانسان وحرياته الاساسية هناك ثلاثة انواع من الالتزامات:

النوع الاول:

يشمل تلك الالتزامات التي تقع على العراق بصفت عضوا في منظمة الامم المتحدة وهي الالتزامات الدولية الواردة في ميثاق الامم المتحدة بشأن حقوق الانسان والتي اشرنا اليها فيما سبق.

النوع الثاني:

يشمل تلك الالتزامات الناشئة عن تصديق العراق والتوقيع على العديد من المواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية ذات الصلة لحماية حقوق الانسان.

والنوع الثالث:

يشمل الشروط والالتزامات التي الحقت على اساسها كوردستان الجنوبية (ولاية الموصل) بالدولة العراقية في اعقاب الحرب العالمية الاولى. ومعلوم ان عصبة الامم علقت في حينها عضوية بعض الدول فيها ومن ضمنها العراق على شرط تقديم ضمانات بشأن حماية حقوق المواطنين والاقليات المختلفة والتعهد بأن تشكل البنود المتضمنة لتلك الحقوق جزءا من دساتيرها بحيث تشكل قوانين اساسية في تلك الدول.

ومن جانب اخر فقد الزم العراق نفسه بالعديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وفي مقدمتها العهدان الدوليان لعام 1966 والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري لعام 1965 وكذلك الاتفاقية الخاصة بمنع ومعاقبة جريمة الابادة الجماعية لعام 1948 وغيرها من الاتفاقيات الدولية.

ومعلوم ان الاتفاقيات الدولية عند التصديق عليها بشكل رسمي تصبح بمثابة التشريع الداخلي الذي يجب على الدول المعنية الالتزام ببنودها، وان مخالفة احكامها تنشئ المسؤولية الدولية والحرمان من الامتيازات و الاستحقاقات الدولية. ويجوز للجمعية العامة للامم المتحدة ان توقف عضوية دولة ما في الامم المتحدة او ان تفصلها من المنظمة بناء على توصية من مجلس الامن الدولي عند انتهاكها لمبادئ الميثاق والاتفاقات الدولية[1].

([1]) عبدالرحمن سليمان الزيباري (الوضع القانوني لاقليم كوردستان العراق في ظل قواعد القانون الدولي العام) الطبعة الاولى، اربيل 2002، ص197-199.

واخيرا لابد من القول ان ما ذكر من انتهاكات حقوق الانسان في كوردستان العراق (من الترحيل القسري وتدمير القرى واستخدام الغازات السامة وحملات الابادة الجماعية وزرع الالغام وغيرها) يمثل الحقائق الاساسية البارزة لتلك الانتهاكات وليس جميعها. حيث كانت هناك صور كثيرة لانتهاكات حقوق الانسان والقانون الدولي في كوردستان العراق في ظل الحكومات العراقية المتعاقبة وعلى الاخص في ظل النظام البعثي وفي عهد الدكتاتور صدام حسين.

هذا وبالرغم من اهتمام العديد من وكالات الانباء العالمية والمنظمات غير الحكومية والشخصيات المحايدة بمسألة استخدام الاسلحة الكيمياوية وتنفيذ حملات الابادة الجماعية (جينوسايد) ضد الشعب الكوردي من قبل النظام العراقي، فأنه لم يظهر أي اهتمام ملحوظ او موقف مطلوب على المستوى الرسمي من قبل الحكومات الغربية وعلى صعيد المؤسسات الدولية ذات العلاقة. والسبب في ذلك لاشك يعود الى المصالح الاقتصادية والسياسية وتواطؤ اصحاب القرار والكلمة المسموعة في تلك الدول و المؤسسات مع منفذي تلك الجرائم، الأمر الذي ادى الى عدم اتخاذ أي اجراءات رادعة او عقوبات بحق النظام العراقي في حينه.

وبالرغم من ان معظم ضحايا انتهاكات حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني في العراق كانوا من ابناء الشعب الكوردي، فأن ابناء الاقليات الاخرى كالتركمان والاشوريين والشيعة والعراقيين بصورة عامة تعرضوا بشكل او باخر لكثير من تلك الانتهاكات، غير ان القسط الاكبر من تلك الانتهاكات كان من نصيب الشعب الكوردي.

ورغم هذه الانتهاكات الخطيرة من جانب العراق للمواثيق و الاتفاقيات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان خلال ثلاثين عاما تقريبا (1961-1991)، فإن هذه الهيئة الدولية اختارت السكوت عنها،و خالفت بذلك مقاصدها و مبادئها المبينة في ميثاقها، والتي تتلخص في حفظ

السلم و الاتخاذ التدابير الفعالة لمنع الاسباب التي تهدد السلم لإزالتها و تقمع اعمال العدوان وانماء العلاقات الودية بين الامم على أساس المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها، و تعزيز احترام حقوق الانسان و الحريات الأساسية للناس جميعا.

ومن الغريب أن الدول الأعضاء في الامم المتحدة لم تكتف بتجاهل ما ارتكبه النظام العراقي من انتهاكات، بل و أكثر من ذلك فأن هذه الدول و على رأسها الدول أصحاب القرار في الهيئة الدولية ساندت النظام العراقي بمختلف وسائل الدعم المادية و المعنوية[1].

على الرغم من كل هذه السلبيات، الا أن القيادات الكوردية في كوردستان العراق المحررة استطاعت بناء مؤسسات ادارية و دستورية في الاقليم، مع مستوى لا بأس بها من الحريات العامة في مجالات الاعلام والتنتظيم الحزبي ومؤسسات المجتمع المدني بالاضافة الى مشاريع عمرانية في مختلف المجالات.

غير ان الاوضاع في القسم الاخر من كوردستان الخاضع لسيطرة سلطات البعث جنوب خط العرض/36 أي كركوك وخانقين و مندلي والمناطق الكوردية في محافظة الموصل، كانت تعاني من سياسة التطهير العرقي بالأخص في منطقة كركوك. وكانت المصادر الغربية و الكوردية تؤكد أن بين السنوات 1991-1998 تم ترحيل (200.000) من الكورد وعدة الاف من التركمان وتم نقل (300.000) من العرب من المحافظات الجنوبية لإسكانهم في المناطق الكوردية، ولا يسمح لأي كوردي بالبقاء في تلك المناطق عدا الذين كانوا مستعدين على تغيير قوميتهم. كل ذلك بهدف تقليل نسبة الكورد الساكنين في تلك المناطق وتحويلها الى مناطق ذات اكثرية عربية.

([1]) عبدالرحمن سليمان الزيباري (المصدر السابق) ص232-236.

هذه السياسة المتبعة من قبل السلطات البعثية المخالفة للقوانين والمواثيق الدولية تمت ادانتها من قبل كثير من الدول والمنظمات خاصة في عام 1999 من قبل لجنة الامم المتحدة الخاصة بمكافحة التمييز العنصري وكذلك من قبل البرلمان الاوروبي.

على اية حال فإن الشعب الكوردي كأحد اقدم واكبر شعوب اسيا ونتيجة للكفاح والنضال والمعاناة التي دامت اكثر من مئة عام، قد تهيئت لهم فرصة الحصول على مستوى معين من حق تقرير المصير في هذا الجزء من وطنه كوردستان. وفي الحقيقة ان الشعب الكوردي في كوردستان الجنوبية استطاع ان يبني اسس دولته المنشودة، ولكن مع هذا اختار الحل الفدرالي في اطار عراق ديموقراطي موحد، أي إنه لم يطالب بالإنفصال. وهذا بحد ذاته موقف جدير بالتقدير من قبل المجتمع الدولي المعاصر. وهذا الموقف يؤكد ان الكورد مع الاضطهاد الذي تعرضوا له خلال قرن من الزمان، لايزالوا يؤمنون بأن الدول التي تم تقسيم كوردستان عليها بالامكان ان تتحول الى دول ديموقراطية وتقوم بحل القضية الكوردية.

ومما لاشك فيه أن مستقبل الشعب الكوردي مرهون بتوحيد صفوفه ولكن في نفس الوقت هناك عاملان لهما دور حاسم في هذا المجال، هذان العاملان هما تثبيت الديموقراطية في العراق، وكذلك تأمين الحماية الدولية للشعب الكوردي من قبل المجتمع الدولي[1].

([1]) عبدالرحمن سليمان الزيباري (المصدر السابق) ص232-236.

الفصل السادس

حرب الخليج الثانيه
وانعكاساتها على
القضيه الكورديه في العراق

المبحث الاول

الاحداث السياسية بعد غزو الكويت

المطلب الأول

اسباب غزو الكويت ونتائجه

بعد انتهاء الحرب الايرانية العراقية، كان صام حسين يدرك جيدا ان سحق الثورة الكوردية في كوردستان والقمع الفعلي للمعارضة الشيعية في الجنوب لم يقض على التحديات السياسية التي تهدد نظامه بصورة كاملة وسلطته الفردية بشكل خاص. اذ ان القوات المسلحة العراقية كاحدى افرازات الحرب مع ايران قد ازدادت في حجمها الى اكثر من مليون جندي ولم يكن من السهل استيعاب هذا الجيش الضخم في ظل اقتصاد مشلول، كما لم يكن من السهل تسريح قسم كبير من هذه القوات ولما لم يكن هناك حرب تشغل هذا الجيش، فسوف يواجه صدام احتمال تهديد جدي. وفي نفس الوقت و نتيجة الحرب ظهر الجيش العراقي مرة اخرى كمنافس محتمل لسلطة صدام. وقد برز اثناء سنوات الحرب ضباط ابطال، وقد تتحول افكارهم نحو القصر الرئاسي كما تفعل الجيوش عندما يتاح لها الوقت. وقد قام صدام بتطهير هؤلاء الضباط واحدا بعد الاخر باساليب مختلفة و من بينهم ابن خاله وشقيق زوجته عدنان خير الله طلفاح الذي كان وزيرا للدفاع ونائب القائد العام للقوات المسلحه، وذلك عندما تحطمت طائرته السمتية في ظروف غامضة في ايار عام 1989.

لكن المشكلة الاكبر التي كانت تواجه صدام حسين هي الاقتصاد المنهار و الديون المترتبة عليه نتيجة التكاليف الباهضه للحرب وضرورة اعادة البنية التحتية المدمرة التي كانت تتطلب اموالا طائلة في ظل المصاعب المالية التي

كانت تنذر بالكارثة، وجد صدام حسين وبحلول عام 1990 ان خزينة الدولة شبه خاوية[1].

ومن جانب اخر ينبغي ان لا يغيب عن البال ان صدام كان يطرح نفسه كرجل قاد بلاده الى نصر عظيم نيابة عن الامة العربية وكان يطمح ان يأخذ مكانه الصحيح في العالم العربي، بينما ينذر اقتصاد بلاده بمستقبل مزعزع في ظل تلك الظروف حاول النظام زيادة عائداته النفطية عبر السعي الى اقناع منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) برفع سعر النفط من خلال حصص تقليدية جديدة .وقد توجه صدام حسين بشكل خاص الى جارتي العراق في الخليج العربي وهما المملكة العربية السعودية والكويت لمساعدته على الخروج من هذا المأزق المالي بعدد من الطرق.وكان يريد منهما التعاون للحفاظ على ارتفاع سعر النفط من خلال تقييد انتاجهما والضغط على الدول الاخرى. كما طلب من هاتين الدولتين مرارا ولكن دون جدوى ان تعلنا اعتبار المساعدات المالية البالغة(40)مليار دولار التي اعطيت للعراق خلال حربه مع ايران هبة لاقرضا، كما اقترح عليهما تقديم المساعدات في اعادة بناء الاقتصاد العراقي. غير ان الردود المخيبة التي تلقاها منهما، دفعت صدام واعوانه الى استخدام لغة التهديد في الشهور الستة الاولى من عام 1990، اذ لمحوا الى ان العراق قد يلجأ الى وسائل اخرى للحصول على تلك الموارد ان لم تعط له عن طيب خاطر.

وخلال تلك الفترة تبلورت فكرة استعمال القوة العسكرية لاحتلال الكويت لمقايضتها مقابل تنازلات هامة من دول الخليج عموما والعربية السعودية خصوصا.

---

(1) انظر ليام اندرسن وغاريث ستانسفيلد (المصدر السابق) ص161-162.

كذلك انظر تشارلز تريب (صفحات من تاريخ العراق الحديث) بحث موثق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة العراقية حتى اواسط عام 2002 ص325 وما بعده.

وكان لهذه الفكرة نوع من التشابه مع القرار باستعمال القوة ضد ايران الاسلامية قبل عشر سنوات من ذلك التاريخ حيث كان هدف صدام حسين من غزو الاراضي الايرانيه هو اعادة فرض السيطره العراقيه على شط العرب واذلال الحكومه الايرانيه انتقاما لها على اتفاقية الجزائر لعام 1975. وفي عام 1990 كان النظام العراقي يهدف الى توسيع دائرة النفوذ العراقي ليطال امارة الكويت واذلال الحكام العرب في دول الخليج الغنيه بالنفط[1].

في تلك الاونة تدهورت العلاقات بين العراق و الكويت بسرعة، وقد هدد وزير الخارجيه العراقي طارق عزيز الكويتيين انهم يدوسون على الجليد الرقيق وان محاولات الحكومه الكويتيه الهادفة للاطاحة بالاقتصاد العراقي عمل عدائي لايقل عن الاعتداء العسكري، وبحلول منتصف شهر تموز/1990 اكتشفت الاقمار الصناعية اعدادا كبيرة من القوات العراقية تتحشّد على الحدود الكويتية. لكن ردود فعل الولايات المتحدة الاميريكية كانت تشير الى التهدئة، حيث اعلنت مارغريت تاتوايلر الناطقة بأسم وزارة الخارجية الامريكية: ان ليست هناك معاهدات دفاعية مع الكويت وليست هناك اي التزامات دفاعية او امنية خاصة. وبعد ذلك التقت سفيرة الولايات المتحدة في بغداد (ابريل غلاسبر) مع صدام حسين وذلك في 25/حزيران/1990 وقالت ان الولايات المتحدة الامريكية ليست لديها اي فكرة عن اي نزاعات عربية – عربية مثل خلافاتكم الحدودية مع الكويت. فقد اعتبر صدام حسين واعوانه ان هذه التصريحات هي بمثابة ضوء اخضر على ان الولايات المتحدة الامريكية سوف لن تتدخل للدفاع عن الكويت في حال حدوث هجوم عراقي[2].

---

(1) تشارلز تريب (المصدر السابق) ص329-330.

كذلك انظر ماريون فاروق العراق من الثورة الى الدكتاتورية(مصدر سابق) ص366.

(2) ليام اندرسن (المصدر السابق) ص164.

وقد اطلع الجنرال (كولن باول) على تقرير السفيرة واحس انها اخطأت في الانطباع الذي تركه حديثها على تفكير صدام و رأى ان تحذيرا امريكيا واضحا بات ضروريا في مثل هذه اللحظة لتصحيح اي انطباع تركه حديث السفيرة على صدام حسين. ومن اجل ذلك فقد اتصل وزير الدفاع (ديك جيني) بالرئيس (بوش) حول فكرة الجنرال باول، غير ان الرئيس (بوش) رد عليه انه لا يحبذ اصدار اي تحذير علني لصدام حسين. وقد استغرب (باول) رفض اقتراحه لانه لم يكن يكلف شيئا وان مثل هذا التصريح سوف يفرض على صدام حسين اعادة النظر في حساباته. وهكذا فأن الولايات المتحدة الامريكية رغم توفر المعلومات الدقيقة لديها التي تؤكد عزم صدام حسين غزو الكويت، فأنها احجمت عن القيام باي شيئ يذكر لوقفه عن ذلك. وفي 31/تموز/1990 عقد في مدينة جده في العربية السعودية اجتماع بين وفد عراقي برئاسة عزة الدوري نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقية وفد كويتي برئاسة ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد في محاولة اخيرة لتفادي الحرب فقد طلب عزة الدوري مبلغ عشرة مليارات دولار وبشكل قرض ان استحال العطاء. وافق ولي العهد على مبلغ 9 مليارات، الا ان الدوري رفض اقل من المبلغ المطلوب. وهكذا انتهى الاجتماع بالفشل واصبحت الحرب حتمية.

في 2/اب/1990 عبرت القوات العراقيه الحدود ودخلت الكويت واحتلتها بالكامل في نفس اليوم. وقد استباحت القوات العراقية ومعها الاجهزة الامنية والحزبية كل شيء في الكويت من نهب وسلب و اعتقالات و تعذيب و اعدامات وهكذا اعتبر صدام حسين نفسه انه سيد الابار النفطيه وانه اصبح يهيمن على (5/1) خمس البترول المنتج على الصعيد العالمي وعلى الاستثمارات الكويتيه في الخارج واعتبرها (غنيمة حرب) يستطيع بواسطتها الضغط على الدول الغربيه.

حاول النظام البعثي العراقي ايجاد الذرائع لشن الحرب على الكويت، في الوقت الذي كانت دولة الكويت من اكثر الدول العربيه تعاطفا مع العراق خلال سنوات الحرب مع ايران الى درجه ان صدام قلد امير الكويت وسام الرافدين من الدرجه الاولى. لكن احسان الكويت قوبل بالغدر و الخيانة، وذلك بغزو الاراضي الكويتية واحتلالها. وبذلك فتح النظام العراقي الابواب امام القوات الاجنبية وخاصة الامريكية بدخول الشرق الاوسط ومنطقة الخليج من اوسع ابوابها وساهمت الدول العربية خاصة مصر وسوريا ودول التعاون الخليجي في الحرب ضد العراق لتحرير الكويت[1].

وكان رد الفعل على غزو الكويت سريعا على المستوى العالمي، فقد وجد العراق نفسه مدانا من قبل جامعة الدول العربيه ومن الامم المتحده، وتحرك المسؤلون الامريكيون لمواجهة ماحصل بسرعه فائقه، ففي الساعه الرابعة و 45 دقيقة صباحا بتوقيت واشنطن تم ايقاض الرئيس جورج بوش للتوقيع على قرار بتجميد الودائع العراقية و الكويتية على الاراضي الامريكية واتخذت فرنسا وبريطانيا وكذلك المانيا واليابان قرارا مماثلا. وفي نفس اليوم الذي غزا فيه العراق الكويت بتاريخ 2/اب/1990 تم التصويت على قرار مجلس الامن رقم660 لسنة 1990 وهي سرعه نادره في موافقة المجلس على هذا القرار. وقد ادان القرار الغزو العراقي للكويت وطالب بان يسحب العراق فورا وبلا شروط جميع قواته الى المواقع التي كانت فيها في 1/اب/1990 ثم صدر قرار 661 لسنة 1990 في السادس من شهر اب وفرض فيه عقوبات شامله على العراق لم يسبق لها مثيل في تاريخ الامم المتحده، اذ فرض مجلس الامن حظرا

---

(1) د.فاضل الزهاوي (حرب الخليج وانتفاضة كوردستان العراق). سليمانية/2004 المديرية العامة للطباعة والنشر(ت)296، ص41-45.

كذلك نظر ليام اندرسن (المصدر السابق) ص164.

كذلك نظر مقال بعنوان (القضية الكوردية في المعاملة الدولية) كتابة د.خالد يونس نقلا عن مجلة (سردم)العربي العدد/5 صيف 2004 ص31.

تجاريا و اقتصاديا تاما على العراق، فيما اغلقت انابيب تصدير النفط عبر تركيا وكذلك عبر المملكة العربية السعودية على الفور، بالاضافة الى ذلك تخوفت العربية السعودية من وجود القوات العراقية على حدودها و اعتبرت نفسها الهدف المباشر او غير المباشر من الغزو العراقي و طلبت المساعده العسكرية الامريكية. و قامت الولايات المتحدة الامريكية بمد جسر جوي ادى الى حشد اكثر من نصف مليون جندي امريكي في المملكة العربية السعودية في غضون ستة اشهر[1].

استخدمت الولايات المتحدة بشكل دبلوماسي العصا والجزره لضمان الموافقة على قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة الرقم 678 لعام 1990 الذي يسمح بأستخدام (جميع الوسائل الضرورية) لاخراج القوات العراقية من الكويت ما لم يحدث الانسحاب قبل يوم 15/كانون الثاني/1991. ولكن صدام حسين استمر في عناده،لانه كان يعتبر الانسحاب وبشروط وضعها التحالف معادلا للانتحار بالنسبة له ولنظامه[2].

ومن الملاحظ انه بعد غزو الكويت وقبل نشوب الحرب تتابعت زيارات الشخصيات العالمية لمقابلة صدام حسين امثال الرئيس النمساوي (كرت فالدهايم) ورئيس وزراء بريطانيا السابق (ادوارد هيث) ومستشار المانيا السابق (فيلي برانت) ورئيس وزراء اليابان السابق والامين العام للامم المتحدة والقس جيسي جاكسون المرشح السابق للرئاسة الامريكية وغيرهم. وقد بدى عند ظهور الرئيس العراقي على شاشات التلفزيون، وهو يلتقي بهذه

---

(1) د.فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص45-46

كذلك انظر تشارلز تريب (المصدر السابق) ص330.

كذلك ماريون فاروق سلوغلت (المصدر السابق) ص369.

(2) ليام اندرسن (المصدر السابق) ص165.

كذلك انظر ماريون فاروق (المصدر السابق) ص371.

الشخصيات العالمية،انه كان سعيد للغاية بهذه اللقاءات والمقابلات. وكان هؤلاء الشخصيات يستمعون اليه بكل ادب وتواضع وتظاهروا بأبداء اعجابهم بشخصيته القوية وبعد نظره واطلاعه الواسع بالشؤون الدولية. لكن تبين فيما بعد ان صدام حسين كان واقعا في وهم كبير، لأن هؤلاء لم يأتوا لكي يستمعوا الى صدام حسين لتبرير غزوه الكويت، بل جاءوا بالتنسيق بين حكوماتهم ومع الادارة الامريكية بهدف اقناع صدام حسين لرفع اليد عن الاف المحتجزين الغربيين كرهائن في العراق قبل بدأ الحرب وقد نجح هؤلاء الساسة الغربيون في تحقيق هذه المهمة التي كلفوا بها.

بعد يومين من انتهاء الموعد النهائي في 15/كانون الثاني/1991، اعلنت قيادة قوات التحالف بدأ (عملية عاصفة الصحراء) ليلة 1991/1/17، لتحرير الكويت واخراج القوات العراقية منها. كانت المرحلة الاولى من هذه العملية قصفا جويا مكثفا لمدة ستة اسابيع بالاسلحة الحديثة، دمر الكثير من البنية التحتية العسكرية والمدنية للعراق قبل بدأ الهجوم البري.

ولم يكن العراق يملك دفاعا فعالا ضد هذه الهجمات الجوية المركزة والقوية، فجاء رده عوضا عن ذلك سياسيا حيث اطلق عدد من الصواريخ من طراز سكود على اسرائيل، بالاضافة الى بعض الاهداف في العربية السعودية ولكن اسرائيل لم ترد على تلك الهجمات. وبعد حوالي خمسة اسابيع من القصف الجوي، انطلق الهجوم البري على القوات العراقية في 24/شباط/1991 بصورة خاطفة وخلال يومين انتهى الهجوم البري بهزيمة منكرة ودمار الجزء الاكبر من الجيش العراقي في 27/شباط، وعندما تم الاعلان عن وقف اطلاق النار كانت القوات العراقية خارج الكويت. كانت عملية عاصفة الصحراء هزيمة ساحقة للنظام العراقي و لرئيسه صدام حسين، وبذلك حقق الحلفاء هدفهم باخراج القوات العراقية من الكويت، ولم يكن لدى الحلفاء الرغبة ولا خطة عسكرية للتقدم داخل الاراضي العراقية. بناء على ذلك تم التوقيع على

وقف اطلاق النار في صفوان في 28/شباط/1991. في الحقيقة ان وقف اطلاق النار بهذا الشكل كان مفاجأة لخصوم صدام حسين في الداخل و الخارج، لأنه كان يعني بقاء الدكتاتور على راس السلطة وهو في سبيل الحفاظ على كرسيه وقع على جميع شروط التحالف دون قيد او شرط.

كانت احدى نتائج الهزيمة العسكرية للنظام هي اندلاع ثورات شعبية في اغلب المدن العراقية خاصة في جنوب العراق وكذلك كوردستان. قبل وقف اطلاق النار بحوالي اسبوعين اى في 15/شباط القى الرئيس الامريكي جورج بوش خطبتين في اليوم نفسه، ناشد فيها القوات العسكرية العراقية والشعب العراقي ان يتدبروا الامور بأنفسهم ويجبروا صدام حسين على التنحي و اخذ زمام الامور بأيديهم. فسرت هذه الدعوات بأنها تهدف الى التشجيع على انقلاب عسكري ضد النظام وكذلك ثورة شعبية ضد النظام. وكانت كلمات الرئيس الامريكي تعني ان القوات الامريكية ستدعم انتفاضة شعبية بقوة. في يوم 28/شباط اندلعت ثورة شعبية في الجنوب، بدأت في البلدات السنية التابعة لمحافظة البصرة في أبو الخصيب والزبير، ثم انتشرت بسرعة النار في الهشيم في البصرة والناصرية والعمارة والنجف وكربلاء ذات الاغلبية الشيعية. وبعد ايام قلائل اي في اوائل شهر اذار اندلعت الثورة في كوردستان. ولكن بسرعة وسلاسة استطاع النظام ان يغير استراتيجيته من الهزيمة العسكرية الخارجية الى القمع العسكري الداخلي لتأمين بقاء النظام من اعداء الداخل. وتمثل ذلك في سحق تلك الثورات بقوة وحشية من قبل وحدات الحرس الجمهوري الخاص التي انسحبت من الكويت قبل الهجوم البري بعدة ايام كما ظهر فيما بعد[1].

---

(1) ليام اندرسن (المصدر السابق) ص165.

كذلك انظر ماريون فاروق سلوغلت (المصدر السابق) ص371.

بالاضافة الى تشارلز تريب (المصدر السابق) ص332.

المطلب الثاني

انتفاضة الشعب الكوردي في اذار1991

بعد غزو الكويت واستباحة اموال وممتلكات واعراض الكويتيين من قبل القوات العراقية واجهزته الامنية والحزبية، بدأت المؤسسات الاعلامية العالمية وكذلك العربية تبحث عن كل صغيرة وكبيرة من جرائم النظام وتفضح اضطهاد النظام الدكتاتوري لشعبه ومواطنيه. هذه الجرائم التي كان ضحيتها بالدرجة الاولى الشعب الكوردي بشكل خاص والشعب العراقي بشكل عام وانفتحت الابواب عالمياً واوربياً لوضع مظلومية الشعب الكوردي في المجال الاعلامي، ووقف العالم فجاة بوجه النظام الصدامي، هذا النظام الذي ساندوه باسلحتهم وبأموالهم[1]. هذه الحملة الاعلامية الواسعة والمكثفة على النظام العراقي كان لها واضح التأثير على جميع ابناء الشعب العراقي وبالاخص الشعب الكوردي. وكان صدام حسين بعد غزو الكويت قد اضطر الى سحب معظم قواته من كوردستان باستثناء بعض المناطق الحساسة كالمثلث الحدودي بين ايران والعراق وتركيا ونقطة عبور زاخو الحدودية بالاضافة الى سدي دوكان ودربنديخان وفي نفس الوقت كان خائفاً من اي رد فعل من الجانب الكوردي، فاقدم على ابرام صفقة السلام مع قيادة الجبهة الكوردستانية في تشرين الاول/1990 ولكن الجبهة لم تكن راغبة في عقد اية صفقة في مثل هذه الظروف غير المستقرة مع صدام حسين وهو يتحدى المجتمع الدولي باسره.

من ناحية اخرى كانت لدى القيادة الكوردية درجة من التحفظ تجاه رد فعل النظام، لذلك اعلنت في عدة مناسبات بأن الكورد يبقون على الحياد في هذه الحرب. فقد كان الكورد خائفين من ان صدام قد يلجأ مرة اخرى الى استعمال

---

(1) د.فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص70.

الاسلحة الكيماوية وقد كان عزت الدوري قد هدد سكان السليمانية بقوله: (انكم اذا نسيتم حلبجة فاننا مستعدون لتكرار العملية) بالاضافة الى هذا الخوف، فالقيادة الكوردية لم تتلقَ اي اشارة من جانب الحلفاء بانهم سوف يتلقون دعماً عسكرياً في حال قيامهم بانتفاضة ضد صدام حسين.

كانت هناك اسباب عملية لعدم رغبة التحالف باطلاق العنان للقوى الكوردية والشيعية للسيطرة على اجزاء من العراق في الشمال والجنوب، وخارجياً كان هناك تخوف جدي من تدخل ايران وتركيا في حال حصول انهيار داخلي. حيث ان لإيران مطامع تاريخية ودينية في جنوبي العراق ولتركيا مطامع تاريخية واقتصادية في ولاية الموصل القديمة وكانت خائفة من ان السيطرة الكوردية في كوردستان العراق سوف تثير الاكراد في كوردستان الشمالية. وحتى اثناء الحرب الايرانية العراقية خاصة في عام 1986 اخبرت تركيا كلا من الولايات المتحدة الامريكية وايران بانها سوف تطالب باستعادة ولاية الموصل في حال تقسيم العراق.

وباستيلاء صدام على الكويت رأت تركيا امكانية مطلبها ولتفادي الخطر المباشر والسريع في استقلال كوردستان العراق، ومن اجل ذلك جعلت التزامها ومشاركتها مع التحالف، مشروطاً بتعهد قوي من قبل التحالف بانه سوف لن يسمح بقيام حكم ذاتي في كوردستان العراق واعلنت في حينه ان هناك اتفاقاً بين تركيا و ايران و سوريا يقضي بعدم السماح بقيام كيان كوردي مستقل ناشيء عن ازمة الخليج.

على اية حال كان موقف الكورد من الحرب واضحاً وهو انهم وقفوا ضد العدوان العراقي على الكويت ووجدوا فرصة مناسبة لتكوين العلاقات مع دول الحلفاء خاصة الولايات المتحدة الامريكية، وساندوا حرب تحرير الكويت اعلامياً وإن هذا الموقف اضعف النظام العراقي من النواحي العسكرية والاقتصادية والنفسية حين رفض الكورد البقاء في الخدمة العسكرية

والمشاركة في حرب الكويت، فترك الجنود الاكراد وحداتهم وعادوا الى كوردستان او ذهبوا الى الخارج، وبذلك فقد العراق سنداً شعبياً في كوردستان مثلما فقد العمق الاستراتيجي من جهة كوردستان[1].

تناقلت وكالات الانباء العالمية اخباراً عن حصول انتفاضة شعبية او تمرد في جنوب العراق ضد السلطات العراقية التي بدأت انطلاقتها بتاريخ 28/شباط أي مباشرة بعد اعلان وقف اطلاق النار وانسحاب القوات العراقية المنهزمة. وتابع سكان كوردستان اخبار الانتفاضة في الجنوب باهتمام بالغ وكانت المعلومات الواردة عنها مقتضبة لعدم وجود مراسلين اجانب في مناطق الحوادث وفرض تعتيم اعلامي عليها من قبل السلطات البعثية، والمصدر المتأتي عنه تلك المعلومات كانت الاذاعات الخارجية بالاضافة الى الجنود الهاربين من الكويت الذين وصلوا كوردستان حيث نقل هؤلاء العسكريون تفاصيل مشاهداتهم لاحداث الانتفاضة في المدن التي تواجدوا فيها او مرو بها في طريق عودتهم[2].

في الخامس من شهر اذار/مارس تفجر الوضع في كوردستان في البداية في بلدة (رانية) وسرعان ماتحولت الى انتفاضة شعبية عارمة وانتقلت الى المدن الرئيسية السليمانية و اربيل و دهوك والبلدات التابعة لهذه المدن. وهذه الانتفاضة كما صرح السيد مسعود البارزانى نفسه: (فان الانتفاضة كانت بمبادرة من الشعب نفسه). وحسب ناطق رسمي باسم الجبهة الكوردستانية فان الجبهة دفعت الجماهير الثائرة الى الشوارع حيث انها (أي الجبهة) كانت مترددة في الدخول الى المدن خوفاً من عقاب جماعي من قبل النظام ولقد فضلت ان تبقى المدن الكوردية في الوقت الراهن تحت السيطرة المدنية

---

(1) انظر ديفيد مكدول (المصدر السابق) ص533-534.

(2) د.فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص84-85.

(سيطرة الاهالي) وان تقوم السلطات المدنية بالتفاوض مع وحدات الجيش المحلية.

وقد لعبت الافواج الخفيفة وقياداتها العشائرية الكوردية دوراً بارزاً في نجاح الانتفاضة والتأثير على الوحدات العسكرية المتواجدة في كوردستان الى الاستسلام وعدم المقاومة. وهكذا تقدمت الجماهير الثائرة ومعها القوات التابعة للجبهة الكوردستانية بعد ان تشجعوا بالنجاح الواضح وبالتحذير الذي اعطته الولايات المتحدة الامريكية للنظام العراقي من مغبة استعمال الاسلحة الكيمياوية ضد مواطنيها المدينين.

وفي غضون ايام تم تحرير معظم انحاء كوردستان والاستيلاء على خط متوازي مع طريق عام كركوك – بغداد بما في ذلك مدن كلار، كفرى، طوز، جمجمال، واصبح لها موطيء قدم في كركوك. وفعلاً بدأت القوات الكوردية بشن هجوم رئيسي على كركوك نفسها درة التاج الكوردي وتم تحريرها في التاسع عشر في اذار/1991 وبحلول 21/اذار تمت السيطرة على كامل منطقة كركوك[1].

ولقد اعاد هذا النجاح الكبير والسريع ثقة الكورد بانفسهم بعدما اهتزت هذه الثقة بسبب النكسات التي اصابتهم في عام 1975 اثر اتفاقية الجزائر المشئومة وكذلك في عام 1988 بعد فاجعة حلبجة وعمليات الانفال السيئة الصيت.

واثر هذه الانتصارات الكبيرة ازداد تفاعل الشعب الكوردي بتحقيق حلمهم التاريخي بالحصول على شكل من اشكال الاستقلال السياسي. ولكن ورغم الانجاز التاريخي الذي حققته الاحزاب الكوردية والجماهير الثائرة بتحرير

---

(1) ديفيد مكدول (المصدر السابق) ص555-557.

معظم أرجاء كوردستان واسر حوالي مئة الف جندي وضابط في الجيش العراقي الذين تم اطلاق سراحهم بدون مقابل، الا انه رافقتها حوادث وتصرفات مؤسفة ومشينة. فعند استيلاء البيشمركة والاهالي المسلحين على معسكرات الجيش والدوائر الامنية ومراكز الشرطة والمقرات الحزبية والدوائر الحكومية، بدأ قسم كبير من الاهالي والمسلحين بعملية نهب وسلب لمحتوياتها وبطريقة يندى لها الجبين. وهكذا كانت تنهب في غضون دقائق او ساعات محتويات المخازن التي خزنت فيها الحكومة المواد الغذائية وغيرها من السلع ونهبوا موجوداتها بالاضافة الى نهب وحرق المحتويات والوثائق والملفات الموجودة في تلك الدوائر كالبلدية والتسجيل العقاري والمحاكم والصحة والنفوس وغيرها.

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل هوجمت الجامعة الوحيدة (جامعة صلاح الدين) في اربيل ونهبت محتوياتها واحرقت الكثير من وثائقها واوراقها اضافة الى نهب وسلب المدارس الابتدائية والثانوية ورياض الاطفال وحتى حضانات الاطفال، بل ووصلت الدناءة بالبعض ان هاجموا المستشفيات العمومية وسرقوا الادوية والتجهيزات الطبية والصحية. وتحدث شهود عيان عن محاولة البعض انتزاع السرير من تحت مريض راقد في المستشفى بل واكثر من ذلك قاموا بقلع الابواب والشبابيك والمراوح والمغاسل المنصوبة في تلك البنايات.

ومن جانب آخر فقد وقفت غالبية الاحزاب الكوردية موقفاً سلبياً ازاء هذه التصرفات ولم تحرك ساكنا لوقف هذه الاعمال الهمجية التي اساءت بشدة الى سمعة الشعب الكوردي واضرت بالبنية التحتية لكوردستان

ومع الأسف الشديد لقد سبق وأن مورست مثل هذه الاعمال غير الحضارية والمؤسفة بعد ماساة حلبجة، اذ قامت بعض الجهات بسلب ونهب ممتلكات المدينة، بل و أكثر من ذلك قام بعض ضعاف النفوس بتجريد الموتى والمصابين من النساء والرجال من ممتلكاتهم الشخصية. وقد رأينا مثل هذه

الاعمال والتصرفات المشينة مرة اخرى في مراحل الاقتتال الداخلي في كوردستان في السنوات التي تلت الانتفاضة، مما يدل على ضعف الانتماء الوطني لدى ابناء الشعب الكوردي والشعب العراقي بصورة عامة وذلك يقتضي على اعادة بناء شخصية المواطن الكوردي وتربيته تربية حضارية ومدنية رفيعة المستوى والعمل على تقوية روح الانتماء الوطني على مستوى الفرد والجماعة.

بالرغم من كل هذه الملاحظات الا ان الانتفاضة الكوردية كانت اكثر تنظيما مما هي عليه في الجنوب، اذ ان الجبهة الكوردستانية والاحزاب المنضوية تحت رايتها اضفت عليها بعض التماسك. وبحلول 21/ اذار/1991 اصبح نظام صدام حسين يواجه مشكلة حقيقية عندما كانت 14 محافظة من مجموع 18 محافظة عراقية اصبحت خارج سيطرة النظام وفي ثورة علنية. وفي مثل هذه الحالة ان اي دعم امريكي كان سيؤدي الى تغيير النظام ولكن يبدو ان الولايات المتحدة الامريكية كانت تؤيد سلوك طريقة تقليدية في تغيير النظام اي عن طريق انقلاب عسكري يترك بنية النظام سليمة، لكنه يستعيض عن صدام بدكتاتور آخر اكثر تفهما.

وإن النظام على الرغم من اضعافه كثيرا على يد قوات التحالف، لكنه بصورة جوهرية بقي اقوى واكثر قدرة من معارضيه. وقد زالت أي شكوك بشأن نوايا قوات التحالف عندما كشفت مكالمات هاتفية ان الولايات المتحدة قد رفضت طلباً خاصاً من ثوار الجنوب للمساعدة. فأرسل صدام حسين وحدات من الحرس الجمهوري لقمع ثورة الجنوب، وتمكنت من اعادة السيطرة على المدن الجنوبية الكبرى بما فيها البصرة وكربلاء والنجف واحدة تلو الاخرى.

بعد احكام السيطرة على الجنوب، تحركت القوات العراقية تساندها طائرات الهليكوبتر الحربية التي كان قد سمح للنظام بالاحتفاظ بها –لسبب غامض– كجزء من اتفاقية الاستسلام للحلفاء. تحركت هذه القوات وفي طليعتها قوات الحرس الجمهوري الى داخل مناطق كوردستان في نهاية شهر اذار،

فاستعادت مدينة كركوك ثم توجهت الى المناطق الاخرى في السليمانية واربيل ودهوك، وحصل نزوح جماعي (هجرة جماعية) للشعب الكوردي نحو الحدود العراقية التركية والحدود العراقية الايرانية[1].

المطلب الثالث

الهجرة الجماعية للشعب الكوردي

خلال الفترة من 5/اذار/1991 الى 21/اذار/1991 تحقق للشعب الكوردي انتصارات ومكاسب لم يشهد مثلها طوال تاريخه، وان عقد مقارنة بسيطة بين وضع الكورد في العراق الى بداية شهر اذار عام 1991 وبعد يوم 21 منه تثبت بحق ان ما حصل كان فعلا معجزة الهية. ففي غضون ايام معدودة فقد تحرر الشعب الكوردي في العراق بصورة كاملة، وزال عنه خطر التهجير من وطنه وتغيير واقعه القومي والثقافي والسكاني، فقد اصبح الكورد سادة انفسهم واعزاء في بلادهم. لذلك فقد كانت سعادة ابناء هذا الشعب المظلوم بهذه الحرية والاستقلال عظيمة للغاية وازداد تلاحم اطياف الشعب الكوردي بمختلف فئاته وانتماءاته الفكرية والسياسية. الا ان هذه الفرحة العظيمة لم تدم طويلا، فقد وجه صدام حسين خطابا اذاعيا ذكر فيه انه بعد القضاء على الانتفاضة في الجنوب والتي سماها بصفحة الغدر والخيانة، فأنه سوف يتم القضاء على الانتفاضة الكوردية التي سماها بتمرد الخونة والعملاء في الشمال. واشار في خطابه الى نقطة مهمة وهي ان أي تحرر يقوم به الكورد يعتبر عملا ميئوسا منه، بسبب معارضة الدول الاقليمية لاي استقلال سياسي لهم. ولكن الاحداث التي وقعت لاحقا اثبتت ان قناعة صدام حسين كانت مبنية على حسابات

---

(1) انظر ليام اندرسن (المصدر السابق) ص168-170.

كذلك مجلة (سردم) العربي (المصدر السابق) ص31-32.

قديمة، وتجاهل التطور الذي حصل في الرأي العام العالمي على المستوى الشعبي والرسمي وتعاطفه مع قضية الشعب الكوردي، بعد ان افتضحت جرائمه بعمليات الابادة الجماعية ضد الشعب الكوردي[1].

وهكذا فالانتصار الكوردي لم يدم طويلا، فما ان تم احتواء الانتفاضة في الجنوب، حتى ارسل صدام حسين وبسرعة بالغة افضل قواته وهي الحرس الجمهوري الى كوردستان مدعومين بالطائرات الحربية (هليكوبتر) والدبابات والاسلحة الثقيلة، حيث كان الثوار الاكراد لم يكونوا مجهزين بأسلحة تمكنهم من مواجهة القوات العراقية، ومن جانب اخر فقد اتضح ان قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية لم تكن راغبة في ان تفقد بغداد السيطرة على البلاد. ووفق معلومات اخرى كانت ترغب في الحاق الهزيمة بالثوار سواء كان في الجنوب او في الشمال قبل الاطاحة بصدام حسين نفسه[2].

فقد استعادت القوات العراقية مدينة كركوك بعد قصف مكثف في 28/اذار، ومن ثم تقدمت هذه القوات وعلى عدة محاور نحو مدينة السليمانية واربيل ودهوك وقد انتشرت قصص واخبار عن اعمال وحشية مرتكبة والتي تذكر بعمليات الانفال ومأساة حلبجة، وعم الذعر والخوف والفرار عموم كوردستان وحصل نزوح هائل للكورد نحو الحدود العراقية الايرانية والحدود العراقية التركية. وبحلول نهاية نيسان كان هناك حوالي مليونين لاجيء كوردي على الحدود الايرانية التركية، والذي ادى الى تفكك القوات الكوردية الى حد كبير لأن افراد البيشمركة سارعوا الى مرافقة عائلاتهم الى مناطق اكثر امنا[3].

---

(1) د.فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص127- ومابعده.

(2) انظر ديفيد مكدول (المصدر السابق) ص557 نقلا عن صحيفة (وول ستريت جورنال في 14/اذار/مارس والفايننشال تايمز في 3/نيسان/1991.

(3) انظر تشارلز تريب (المصدر السابق) ص335.

كذلك ماريون فاروق سلوغلت (المصدر السابق) ص379-380.

وقد اضطر السكان في محاولة هروبهم الى اللجوء الى كافة الوسائل المتاحة، فأستعمل قسم منهم سياراتهم الشخصية الصغيرة، وركب قسم منهم الشاحنات والقلابات والجرارات الزراعية وحتى العربات التي تجرها الخيول، بينما كانت الغالبية العظمى منهم تسير مشيا على الاقدام، ورغم وعورة الطريق وغزارة الامطار والبرد الشديد في الوديان والجبال. فقد كان السير على الطرقات بطيئا جدا حيث تعطل عدد كبير من وسائط النقل بسبب شدة الازدحام ونفاد الوقود ونتيجة قلة المؤن والمواد الغذائية والطبية، بالاضافة الى الارهاق الشديد والجوع والبرد، فقد نجم من ذلك كله وفاة عدد كبير من المرضى من الشيوخ والنساء والاطفال خاصة. وهكذا بعد عناء طويل وصل حوالي مليوني لاجيء الى الحدود الايرانية والتركية. وبعد يوم او يومين امرت حكومة الجمهورية الاسلامية الايرانية بفتح حدودها لتدفق اللاجئين ودخل مئات الألاف من المنافذ الحدودية الى داخل الاراضي الايرانية، واصبح هؤلاء اللاجئين في ايران موضع رعاية وعناية الحكومة الايرانية والشعب الايراني عموما والكورد الايرانيين خصوصا. وتوجه الكورد الايرانيون في المدن الحدودية من كوردستان الايرانية نحو هؤلاء اللاجئين وفتحوا لهم ابواب بيوتهم وقلوبهم معا وقدموا لهم كل مايحتاجونه من مأوى ومأكل وملبس، كما وجمعت التبرعات والاموال والبطانيات والملابس والاغذية من مختلف انحاء ايران، وقدمت الحكومة الايرانية والهلال الاحمر الايراني المساعدات الانسانية والطبية اللازمة وانشأوا لهم عدد من المخيمات على طول الحدود. اما الحكومة التركية فقد قامت بغلق حدودها مع كوردستان ومنعت دخول اللاجئين اليها عبر المنفذ الوحيد للعبور في نقطة ابراهيم الخليل واحتشد حوالي نصف مليون من المشردين في وادي امام الحدود التركية في العراء رغم هطول الامطار الغزيرة لمدة ستة ايام متواصلة وكان يموت في كل يوم عشرات من الاطفال من الجوع والبرد والمرض، وعندما تفاقم وضع اللاجئين سوءً وملوا من الانتظار صمموا

على القيام بعمل لانقاذ حياتهم، حيث قرروا اقتحام الحدود مهما كلفهم ذلك. وتم فعلا ونجحوا في عبور الحدود بعد ان قتل واصيب عدد بجروح وتم بعد ذلك نصب الخيام ووزعت عليهم المواد الغذائية التي وصلت من هيئات الاغاثة العالمية ببطء شديد بعد وصولهم الى داخل الاراضي التركية. وفي تلك الفترة قام عدد من كبار المسؤلين الغربيين بزيارة اللاجئين في تركيا للاطلاع على اوضاعهم منهم (كنشر) وزير الخارجية الالماني و(جيمس بيكر) وزير الخارجية الامريكي في ذلك الوقت وقد عبر الاخير بعد لقائه مع عدد من مندوبي اللاجئين عن صدمته تجاه ماراه من اوضاع مأساوية ووعدهم بأنهم سوف يعودون الى قراهم. وعندما ابلغ بأن قراهم سبق تدميرها جميعا، اشار الى انه يعلم ذلك ولكنه صرح لهم بأنهم سوف يعودون الى بيوتهم، وقد اهداه بعض اللاجئين عباءة خيطت عليها العبارة الاتية ما معناها (نحن لانريد مساعدات انسانية وانما نريد الحماية الدولية). وقد زار هؤلاء اللاجئين قبل ذلك (كوشنر) وزير الشؤون الانسانية الفرنسي الذي جوبه بتوجيه انتقادات شديدة من قبل اللاجئين للحكومة الفرنسية بسبب دعمها المستمر لنظام صدام حسين، وكلما يلتقي الاطفال المشردون بهؤلاء السياسين كانوا يصرخون بوجوههم لانريد خبزا ولادواء وانما نريد (الحرية)، وبدأت اوضاع اللاجئين تتحسن بمرور الايام بعد وصول مندوبي المنظمات الخيرية العالمية بالاضافة الى توزيع المواد الغذائية والمساعدات الطبية من انحاء العالم. وقد كان لهذا النزوح الجماعي اثار مهمة على مستقبل الشعب الكوردي في العراق واصبح الطريق ممهدا امامهم لنيل حقوقهم الانسانية والسياسية.

ومن جانب اخر اثبتت عملية النزوح الجماعي للشعب الكوردي هذه بطلان ادعاءات النظام البعثي بأن الحوادث التي حصلت في كوردستان لم تكن انتفاضة شعبية، وانما كانت عملية تخريب من فعل عناصر مخربة وعميلة اتت من الخارج، غير ان عملية النزوح الجماعي كشفت عن هشاشة هذه

الادعاءات واكدت في نفس الوقت ان ابناء الشعب في كوردستان ينظرون الى قوات نظام صدام حسين على انها قوات احتلال وعندما تحركت هذه القوات مرة اخرى لغزو كوردستان هرب السكان تاركين بيوتهم وممتلكاتهم واموالهم معلنين بذلك معارضتهم لعودة هذه القوات والنظام البعثي الى كوردستان[1].

والعجيب في امر هذا النظام انه عندما كانت قواته تقاتل الثوار الاكراد في جبال كوردستان وتطارد السكان النازحين نحو الحدود الايرانية والتركية، فتح باب الحوار والمفاوضات مع قيادة الجبهة الكوردستانية، واوحى بأنه ينوي تقديم مقترحات لخطوات جديدة واكثر اتساعا على صعيد الحكم الذاتي، فقام كل من السيدين جلال الطالباني ومسعود البارزاني بزيارة غير منتظرة الى بغداد واللقاء مع صدام حسين. وكان لغياب تدخل قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة دورا في اجبار قيادة الجبهة الكوردستانية للدخول في التفاوض مع النظام.لقد سعى كلا الطرفين الى استراحة من الظروف العسيرة التي وجدا فيها نفسيهما، فالاكراد كانوا يعانون من النزوح الجماعي الى ظروف مادون الصفر في الجبال، بينما كان صدام يعاني من الضغوطات الداخلية والخارجية والسياسية والعسكرية التي بالكاد يستطيع تحملها، في هذه الاثناء فاجأ السيد جلال الطالباني العالم بمعانقته العلنية لصدام حسين، (وفقا لما نقله جلال الطالباني) وعد بالغاء مجلس قيادة الثورة واجراء انتخابات حرة متعددة الاحزاب خلال ستة اشهر. لقد كان يعرف كل من هم على درجة من الذكاء والخبرة انه ليس لدى صدام النية لتنفيذ هذه الاجراءات والوعود. وبعد ذلك اعلن وفد اخر هذه المرة بقيادة مسعود البارزاني في بغداد بأن الحكومة سوف تتنازل عن كركوك وانه يمكن التوصل الى اتفاق، غير ان حكومة بغداد

---

(1) د.فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص145-151.

كذلك انظر ديفيد مكدول (المصدر السابق) ص561.

اصرت على ان يقطع الاكراد كافة علاقاتهم الخارجية معربة عن تخوفها من التعاون الكوردي مع الاعداء الخارجيين بدعوى ان ليس للكورد ملاذ سوى بغداد[1].

لاحاجة لان نذكر بأن صدام لم يف بتلك الوعود فقد كان غرضه فقط هو كسب الوقت وتشتيت الثوار واقناع المجتمع الدولي بعدم وجود سبب للمزيد من التدخل في العراق[2]. كما ان الزيارات التي قام بها كل من الزعيمين الكورديين جلال الطالباني ومسعود البارزاني الى بغداد ولقائهما بصدام حسين وعرضها على شاشات التلفزيون، اثارت دهشة واستغراب الكثير من المشاهدين في كوردستان والعراق والعالم اجمع، والحقت ضررا كبيرا بالقضية الكوردية امام الرأي العام العالمي والمحلي، في الوقت الذي ازداد عطف وتأييد الراي العالمي تجاه الشعب الكوردي نتيجة لمشاهدتهم للمأساة الانسانية الكبيرة التي اصابت الشعب الكوردي بفعل وحشية الجيش العراقي والنزوح الجماعي لشعب كامل برمته الى الجبال والوديان على الحدود الايرانية والتركية تاركين وراءهم كل مايملكون.

المطلب الرابع

الحماية الدولية وصدور القرار 688 لصالح الشعب الكوردي

لقد اثر النزوح الجماعي لمئات الالاف من الكورد العراقيين في ربيع عام 1991 الى الحدود الدولية مع كل من ايران وتركيا تأثيرا قويا على الرأي العام العالمي على المستويين الشعبي والرسمي، نتيجة لمشاهدة الجمهور في العالم للمأساة البشرية التي لحقت بالشعب الكوردي من على شاشات التلفزيون وفي الصور والتقارير الخبرية التي غطت صفحات الصحف والمجلات العالمية عن

---

(1) تشارلز تريب (المصدر السابق) ص337.

(2) انظر د.فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص209.

طريق اعداد كبيرة من مراسلي وكالات الانباء ومحطات التلفزيون العالمية، التي استطاعت من ان تنقل صورة حية عن اوضاع اللاجئين والمشردين من النساء والاطفال والشيوخ في جو بارد وممطر في المسالك الجبلية الوعرة.

وكان احد اسباب الاهتمام الكبير الذي أولته وسائل الاعلام العالمية والرأي العام العالمي بقضية اللاجئين والمشردين، كونها قد وقعت نتيجة حملة عسكرية شنتها قوات التحالف الدولي لتحرير الكويت من القوات العراقية، عندئذ ازداد النقد الشعبي لقيادة التحالف التي نفضت يديها من المسؤلية. لقد كان هناك تباين بعيد بين استعداد التحالف للقتال لحماية النفط واخراج نظام دكتاتوري من الكويت وعدم استعداده لحماية الكورد والشيعة من قمع قوات نفس النظام. ازاء هذا الضغط المتزايد من الرأي العام قررت دول التحالف اتخاذ اجراء دولي لحماية الكورد، لان الفشل في حماية الكورد بات يهدد في تمريغ سمعة المنتصرين في حرب تحرير الكويت بالتراب، فعقد مجلس الامن الدولي اجتماعا بناءا على الرسالتين اللتين ارسلهما الممثلان الدائمان لتركيا وفرنسا لدى الامم المتحدة المؤرخين في 2 و4/نيسان/1991 على التوالي، وكذلك الرسالتين اللتين ارسلهما الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية لدى الامم المتحدة والمؤرختين في 3 و4/نيسان/1991 على التوالي. فقد اصدر مجلس الامن القرار رقم 688 في 5/نيسان/1991 لكبح جماح حكومة بغداد، حيث ادان القرار وبصراحة قمع السكان المدنيين العراقيين في اجزاء كثيرة من العراق بما في ذلك المناطق الكوردية مؤخرا. وطالب العراق ان ينهي هذا القمع وان يسمح فورا بوصول المنظمات الانسانية الدولية الى كل الذين يحتاجون الى المساعدة في كل انحاء العراق.

لقد كان القرار تاريخيا بالنسبة للشعب الكوردي لسببين؛ فقد كانت هذه هي المرة الاولى منذ قرار لجنة التحكيم التابعة لعصبة الامم حول ولاية الموصل في عام 1925-1926، التي يتم فيها ذكر الكورد بالاسم، وبذلك

رفعت مكانتهم دوليا، وكانت كذلك هي المرة الاولى في تاريخ الامم المتحدة كونها تصدر قرارا حول حق التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو فيها. كلتا السابقتين تشيران الى ان الامم المتحدة قد بدأت اعادة تقييم لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء، وهي حقيقة مبشرة للكورد والاقليات المعرضة للخطر. في هذه الاثناء لم يكن الخطر على الارض هينا، اذ ان بغداد كانت تدرك ان المقاومة الكوردية شديدة خاصة على طريق راوندوز الرئيسي القريب من بلدة (شقلاوة). في ضوء هذه المستجدات وللحيولة من خطر تدخل جديد من قبل قوات التحالف، اتخذت حكومة بغداد قرارا بوقف تقدم قواتها العسكرية في كوردستان[1].

يعتبر القرار الدولي 688 امتدادا لسلسلة من القرارات الدولية التي صدرت بحق العراق اثناء ازمة الكويت التي بدأت بأحتلال القوات العراقية لها في 2/اب/1990 والاحداث التي اعقبتها، وقد كانت فرنسا اسبق من غيرها من دول التحالف في التجاوب مع الكارثة الانسانية التي اصابت الشعب الكوردي. فقد اعلن وزير الخارجية الفرنسي انذاك (رولان دوما) بأنه بالضبط كما اثار القتل الالماني لليهود الاوربيين مفهوم (جريمة بحق الانسانية)، كذلك فأن معاملة صدام حسين للكورد برهن على اقرار بـ(واجب التدخل) لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان. ومن اجل هذا بعث الرئيس الفرنسي (فرانسوا ميتران) وزير الدولة الفرنسي للشؤون الانسانية (برنارد كوشنر) في

---

(1) انظر د.فاضل الزهاوي (المصدر السابق) فصل بعنوان القرار 688 وانتقال القضية الكوردية الى المجال الدولي ص157-161.

كذلك ديفيد مكدول (المصدر السابق) ص558-561.

كذلك د.حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص399.

3/نيسان/1991 للتباحث مع الاتراك بشأن اساس قانوني محكم لقرار مجلس الامن الدولي يحمي الاكراد داخل العراق، بما ان تركيا لم تكن عضوا في مجلس الامن فقد كانت بحاجة الى عضو دائم فيه لتمرير مشروع القرار. وهكذا فقد عرض كل من تركيا وفرنسا مشروع القرار على مجلس الامن وتم تبني المشروع بأغلبية الاصوات وقد صدر القرار بأغلبية عشرة اصوات مقابل ثلاثة هي اصوات كل من (كوبا واليمن وزمبابوي) مع امتناع كل من (الصين والهند) من التصويت[1].

بالرغم من اهمية القرار 688 بالنسبة للشعب الكوردي في العراق في تلك المرحلة الحساسة التي كان يمر بها، الاانه يتضمن جملة من العيوب والثغرات، والسبب يعود الى سرعة صياغة مشروع القرار خاصة من قبل تركيا التي كانت تريد معالجة ازمة اللاجئين الكورد على اراضيها وليس معالجة حقوق الانسان في العراق.. وكذلك فأن تداخل السياسة بالقانون في جميع المجالات واختلاف زوايا النظر للدول الاعضاء في مجلس الامن وغيرها ادى الى صدور القرار بشكل يكتنفه الغموض في صياغته وعدم الاشارة الى فصل الميثاق الذي صدر القرار بموجبه بالاضافة الى عدم تحديده لالية معينة لتطبيقه. ولم يشر القرار الى التزامات العراق الدولية بشأن حقوق الانسان، وكذلك خلا القرار من اية اشارة الى تقديم منتهكي حقوق الانسان والمسؤولين عن معاناة اللاجئين والمشردين المدنيين الى العدالة الدولية. كذلك لم تتم اعادة النظر في القضية التي صدر القرار لحلها كما صرحت بذلك الفقرة الاخيرةمنه.ولكن بالرغم من هذه الانتقادات وغيرها التي وجهت الى القرار 688، فأن فيه جوانب ايجابية ومهمة خاصة فيما يتعلق بالقضية الكوردية وحقوق الشعب الكوردي وتحديد الوضع القانوني لاقليم كوردستان العراق. لأن القرار يعتبر سابقة دولية مهمة في مجال تعزيز حقوق الانسان وفيما يتعلق

---

(1) عبد الرحمن سليمان الزيباري (المصدر السابق) ص259-264.

بحق التدخل الانساني في شؤون الدول الاعضاء ذات السيادة رغما عن ارادتها، اذ ان القرار ربط وبصراحة بين الانتهاكات الفاضحة لحقوق الانسان وتهديد السلم والامن الدوليين، ويعتبر ذلك تخريجة فذة وجريئة لتبرير حق التدخل الانساني لاول مرة في تاريخ المنظمة الدولية كما ان القرار يمثل قفزة نوعية فيما يتعلق بالقضية الكوردية في العراق وانه اعاد تلك القضية بعد غياب طويل الى المحافل الدولية الصانعة للقرار السياسي والتبرير القانوني على حد سواء.

وشخص القرار حجم معاناة الشعب الكوردي في العراق وبالمقابل حجم ومستوى الانتهاكات التي ارتكبت بحقه. وبذلك يكون العراق في عهد النظام البعثي خاصة، وبشهادة اعلى مرجع دولي قد خرق التزاماته وتعهداته الدولية في مجال حقوق الانسان بصورة عامة وتجاه الشعب الكوردي بصورة خاصة. واخيرا لقد شكل القرار اساسا قانونيا ونظريا ملائما للحماية الدولية للشعب الكوردي في العراق من قبل قوات التحالف الدولي المدعوم من الامم المتحدة بعد صدور القرار 688 بوقت قصير[1].

وبناء على هذا القرار قامت دول التحالف الغربي بهدف حماية الكورد في العراق بالاجراءات التالية:

اولا: المنطقة الامنة (Safe Heaven)

بعد صدور القرار الدولي 688 مباشرة ووقف حملة الجيش العراقي على كوردستان في بداية شهر نيسان/1991، رفض اللاجئون من اهالي محافظة دهوك والاقضية التابعة لها العودة الى مساكنهم، مالم ينسحب الجيش العراقي من تلك المناطق وعلى اثر ذلك قام الرئيس التركي (توركوت اوزال) بأعطاء

(1) انظر عبد الرحمن سليمان الزيباري (المصدر السابق) ص270-284.

قوة دفع مؤثرة للقضية عندما اقترح على الامم المتحدة اقامة ملاذ امن داخل كوردستان العراق تحت اشراف الامم المتحدة..وفي اجتماع طاريء لقادة المجموعة الاوربية في (لوكسمبرج) في 8/نيسان/1991 قدم رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر اقتراحه بشأن اقامة ملاذ آمن للكورد في شمال العراق تحت وصاية الامم المتحدة. كانت الولايات المتحدة مترددة في بداية الامر ولكن كانت متلهفة لعمل شيء ما. وبناءا على ذلك دخلت القوات الامريكية وقوات بعض الدول المتحالفة معها كوردستان العراق بأسم عملية (الوادي الامن). واثر اقامة هذه المنطقة الامنة رجع اللاجئون والمشردون من تلك المناطق الى مساكنهم. بعد تأكد تلك القوات من عودة معظم اللاجئين، بدأت في شهر حزيران/1991 بالانسحاب الى داخل الحدود التركية. وقد اعترض قسم من سكان زاخو على هذا الانسحاب وخرجوا في مظاهرات مطالبة ببقائها واقاموا حواجز في طريقها دون جدوى[1]. وفي ايار/1991 انشأت القوات الغربية متعددة الجنسيات منطقة آمنة في شمال العراق بطول (75 ميل) وعرض (30 ميل). وبهذا فان فكرة المنطقة الآمنة (Safe Haven الملاذ الآمن) والمعززة بعملية توفير الراحة (Provide Comfort) اعطتا الحماية والامن اللازمين لضمان العودة الاختيارية للاجئين الكورد. وقد جاء هذا متمما لعملية الاغاثة الضخمة التي بدأت بها الوكالات شبه الحكومية وغير الحكومية اولا بمبادرة فردية من هذه الوكالات، ومن ثم بموجب مذكرة التفاهم التي تم الاتفاق عليها بين الامم المتحدة والحكومة العراقية في 18/نيسان/1991[2].

---

(1) د.فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص180-181.

كذلك انظر عبد الرحمن سليمان الزيباري (المصدر السابق) ص286.

(2) انظر ديفيد مكدول (المصدر السابق) ص562.

كذلك عبد الرحمن الزيباري (المصدر السابق) ص264.

ثانيا: عملية المطرقة المرفوعة (Operation of Poised Hammer)

وفي نفس الفترة من صيف/1991 وقعت عدة اشتباكات قوية بين القوات العراقية التي حاولت التقدم نحو بعض المناطق الكوردية وبين القوات الكوردية واسفرت هذه الاشتباكات خاصة في منطقة (كلار) الى تشريد عدة الاف من السكان بالاضافة الى وقوع عدد من القتلى والجرحى بين المدنيين. عندئذ شعرت الدول الغربية بقلق تجاه الاحداث التي ربما تؤدي الى تكرار مشكلة اخرى كما حصل في الربيع، لذلك قررت الولايات المتحدة الامريكية وعدد من الدول الغربية الاخرى بناءا على اقتراح قدمه رئيس الوزراء البريطاني (جون ميجر) تشكيل قوة جوية تحت اسم عملية (المطرقة المرفوعة) ترابط على مقربة من كوردستان العراق داخل الاراضي التركية تقوم بمهمة المراقبة والاستطلاع وحماية سكان كوردستان العراق ضمن خط العرض 36. وافقت تركيا على مرابطة هذه القوة في اراضيها في قاعدة (انجرليك) لمدة ستة اشهر يمكن تجديدها اذا دعت الحاجة. وهكذا اعتبرت المنطقة الواقعة ضمن خط العرض 36 منطقة امنة تحرم على الطائرات العراقية الطيران فوقها.

ويبدو ان الدول الاوربية خشيت من تكرار الهجرة الجماعية للشعب الكوردي وان تتحول الى عبيء ثقيل على كاهل تلك الدول وعلى المجتمع الدولي لذلك رأت هذه الدول ان من الافضل تهدئة الاوضاع في كوردستان العراق[1].

(1) د.فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص182.

المبحث الثاني

التجربة السياسية الكوردية وإقامة المؤسسات الحكومية

في ظل الحماية الدولية

المطلب الأول

مفاوضات الحكم الذاتي في بغداد ونتائجها

بعد صدور القرار الدولي 688 الذي أدان بصورة واضحة القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون في العراق، مع اشارة خاصة الى معاناة الشعب الكوردي في العراق، وطالب القرار الحكومة العراقية بوقف القمع الذي يتعرض له المدنيون، كما دعى إلى الاستعداد لإقامة حوار مفتوح من اجل احترام الحقوق الاساسية لجميع المواطنين. بعد ذلك قام النظام العراقي بوقف حملته العسكرية في كوردستان وابدى استعداده للدخول في مفاوضات مع القيادة الكوردية وان كل شي قابل للمناقشة إلا الانفصال .

في منتصف شهر نيسان/1991 ذهب وفد مشترك من الجبهة الكوردستانية الى بغداد برئاسة السيد جلال الطالباني والذين قابلهم صدام حسين بحرارة شديدة وعانقهم وأكد لهم استعداده الكلي للوصول الى اتفاق. بعد ذلك سافر وفد آخر برئاسة السيد مسعود البارزاني مع مشروع كامل حول الحكم الذاتي وفق التصور الكوردي ومستندا إلى حد كبير على اتفاقية 11/ آذار/1970 مع إضافة المسائل المستجدة مثل الغاء القوانين الاستثنائية حول التعريب وإعادة المرحلين والمفقودين وتحديد حدود كوردستان بما فيها مدينة كركوك وخانقين، بالإضافة الى مناطق سنجار و مندلي وغيرها. وكان الرئيس العراقي قد عرض على القيادة الكوردية شكلاً موسعاً من الحكم الذاتي وتمثيلاً اكبر في

الحكومة المركزية وفي أجهزة اتخاذ القرارات، وكذلك إجراء انتخابات عامة وحرة[1]. وكانت المفاوضات تناولت المحاور الأربعة التالية :

- تطبيع الأوضاع في كوردستان
- قانون الحكم الذاتي لكوردستان
- تحديد الحدود للمنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي
- تطبيق الديمقراطية في العراق

وقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن النقطة الأولى والمتعلقة بإعادة المهجرين والمشردين إلى قراهم ومدنهم وإعادة أعمارها، وكذلك أطلاق سراح السجناء وإصدار عفو شامل عن المشاركين في الانتفاضة.

كما تم الاتفاق على مشروع الحكم الذاتي الإداري الذي عرضته الحكومة على أساس انه مشروع لتطوير الحكم الذاتي الذي أعلنته الحكومة العراقية عام 1974 من طرف واحد. أما مسألة الديموقراطية فلم تجر مناقشتها. والمسألة الأخيرة التي ظهر بشأنها الخلاف، فكانت مسألة تحديد حدود المنطقة المشمولة بالحكم الذاتي. حيث أصر الجانب الحكومي على ابقاء مدينة كركوك خارج نطاق تلك المنطقة بالإضافة إلى مدن سنجار وخانقين ومندلي باعتبارها مدن حدودية حيوية.

ومع إطالة أمد المفاوضات ظهرت بوادر الخلاف بين القيادة الكوردية نفسها، فقد مالت قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني إلى توقيع مسودة الاتفاق مع بغداد وإعلانه، وتأجيل النظر في المسآئل الأخرى وخاصة مسألة كركوك. وحجتها في ذلك كانت مساعدة الشعب الكوردي للتخلص من أثار الظروف القاسية التي مرت عليه في السنوات السابقة وخاصة النزوح الجماعي

---

(1) د.حامد محمود عيسى (المصدر السابق) ص428-429.

الأخير. إضافة إلى زعزعة ثقتها بالدعم الخارجي بعدما سمحت الدول الغربية لقوات صدام حسين لشن هجومها على كوردستان وإعادة احتلال مدنها وتشريد سكانها. لذلك فبدلا من جعل الحركة الكوردية أداة لتنفيذ المخططات الأجنبية، ينبغي التوصل إلى اتفاق مع الحكومة العراقية يلبي الحد الأدنى من مطالب الشعب الكوردي.

وقد عارضت بعض أحزاب الجبهة الكوردستانية هذا الاتجاه بشدة خاصة الاتحاد الوطني الكوردستاني، وعلى اثر ذلك انقسمت الجبهة الكوردستانية على نفسها، الحزب الديمقراطي الكوردستاني بقيادة السيد مسعود البارزاني يؤيد استمرار المفاوضات لعدم وضوح الرؤية على الصعيد العالمي ولشدة المأساة الاقتصادية والإنسانية التي يعيشها الشعب الكوردي. وعلى الطرف الأخر الأتحاد الوطني الكوردستاني بقيادة السيد جلال الطالباني ومعه الأحزاب الأخرى تطالب بقطع المفاوضات التي لا نتيجة لها. وفي الحقيقية أن القيادة الكوردية كانت في ظروف صعبة بسبب وضع المرحلة: حرب وانتفاضة ونزوح جماعي، ولم تكن هذه القيادة مجتمعة في مكان واحد يمكنها بسهولة دراسة المقترحات العراقية والاجابة عليها بسرعة، ولم يكن لها برامج مشتركة. وعندما اجتمعت قادة الجبهة بحلول نهاية شهر حزيران/1991 كانت بغداد قد زادت من مطالبها لتشمل تسليم كافة الأسلحة الثقيلة وإغلاق محطات الإذاعة التابعة للجبهة الكوردستانية وقطع كافة العلاقات الخارجية، وكذلك القبول باحتكار حزب البعث للمهام السياسية والعسكرية الداخلية والخارجية بالاضافة الى أجهزة الأمن و الاستخبارات والمخابرات وغيرها من الشروط غير المقبولة لدى القيادة الكوردية. وافق السيد مسعود البارزاني على رأي الأكثرية بأنه ينبغي رفض هذه المطالب وكان اختلاف وجهات النظر بين جانبي الجبهة الكوردستانية كبيراً لدرجة كاد ان يصل إلى حدوث ازمة حقيقية بينهما في صيف عام 1991. إلا أن بعض الأحداث قد وقعت خلال تلك

الفترة ادت إلى تخفيف هذه الأزمة وتضييق فجوة الاختلاف بين أطراف الجبهة الكوردستانية[1].

مع كل ذلك استمرت المفاوضات بين الجبهة الكوردستانية والجانب الحكومي لعدة أشهر، ووقعت في تلك الفترة بعض الأحداث والتطورات اثرت على الأوضاع في كوردستان وعلى عملية التفاوض مع الحكومة وهذه الأحداث هي:

اولاً: عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم: نتيجة لاستمرار وقف إطلاق النار واستمرار المفاوضات بين الجانب الكوردي وبغداد والتسهيلات التي قدمتها الحكومة العراقية بدأ اللاجئون والمشردون من تركيا وإيران والمناطق الحدودية بالعودة إلى ديارهم في المدن والقصبات الكوردية. وكانت لهذه العودة الجماعية والسريعة لحوالي مليوني شخص اثر كبير على رفع الروح المعنوية لدى الشعب الكوردي، ورافقت هذه العودة اعادة تشكيل التنظيمات الحزبية للاحزاب الكوردية المختلفة.

ثانيا: حدوث اشتباكات مع القوات الحكومية وانسحابها من المدن الكوردية: نتيجة لتواجد القوات العراقية وبكثافة خاصة في مدينتي اربيل و السليمانية وانتشار نقاط التفتيش على الشوارع ومداخل المدن والتحقيق في هويات المواطنين، وفي نفس الوقت تواجد عدد كبير من أفراد البشمركة باسلحتهم داخل هذه المدن، أدى إلى حدوث نوع من التوتر والمضايقات، ثم تطور الامر إلى حدوث اشتباكات متفرقة وتجريد الجنود من أسلحتهم وقتل آخرين. تكررت مثل هذه الاشتباكات والمعارك أحيانا في مدن اربيل والسليمانية وفي محيط كفري وكلار. وعلى اثر هذه الحوادث قامت الحكومة

---

(1) د.فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص191-193.

كذلك د.حامد حمود عيسى (المصدر السابق) ص432.

كذلك انظر ديفيد مكدول (المصدر السابق) ص563.

العراقية بسحب قواتها من اربيل والسليمانية والمدن والقصبات التابعة لهما، كما وسحبت معها دوائر الأمن والاستخبارات، وأقامت خطا دفاعياً شمال شرق الموصل وكركوك وجلولاء. والسبب كان يعود إلى أن الحكومة العراقية كانت مقيدة بقرار مجلس الأمن رقم 688 الذي يمنع استخدام القوة العسكرية ضد الكورد وكانت الطائرات التابعة للتحالف الدولي مرابطة في تركيا ضمن عملية المطرقة المرفوعة لحماية الشعب الكوردي.

ثالثاً: سحب الدوائر والهيئات الحكومية من كوردستان: بتاريخ 1991/10/23 قامت الحكومة العراقية بسحب الدوائر والإدارات الحكومية من اربيل والسليمانية ودهوك بأستثناء دوائر الصحة والماء والكهرباء والجامعة والدوائر المتعلقة بتوزيع المواد التموينية. وطلبت من الموظفين في تلك المحافظات الالتحاق بوظائفهم في مدينة الموصل وكركوك. وبررت الحكومة قرارها هذا بعدم قدرة الموظفين الحكوميين من أداء مهامهم وواجباتهم بسبب التدخل المتزايد للأحزاب الكوردية والثيشمرطة في شؤونهم. الا ان الغالبية العظمى من الموظفين والمعلمين والشرطة والقضاة ظلوا مستمرين في أداء واجباتهم بصورة اعتيادية رغم قيام الحكومة بقطع رواتبهم. وقد ابدى أبناء كوردستان تفانيهم وإخلاصهم في سبيل إنجاح مهامهم وواجباتهم وكانوا فعلاً مثالاً رائعاً للوطنية والشعور بالمسؤولية في تلك الفترة الحرجة التي مرت بها كوردستان.

رابعاً: فرض حصار اقتصادي على كوردستان: قام النظام العراقي بوضع كوردستان تحت الحصار وذلك بعد سحب قواته إلى ما وراء الخط الدفاعي، وبعد ان قطع كافة الرواتب للموظفين في المناطق الكوردية بدا بأحكام حصار اقتصادي بشكل تدريجي حتى يتجنب مواجهة مباشرة مع الأمم المتحدة. وبذلك أصبحت مناطق كوردستان الخارجة عن سلطة النظام العراقي خاضعة

لحصار مزدوج، الأول ما فرضه مجلس الأمن الدولي على العراق بعد غزو الكويت والثاني الحصار الذي فرضته الحكومة العراقية.

وكان هدف النظام العراقي من هذه الأحداث هو الضغط على القيادة الكوردية وإجبارها على توقيع اتفاق معها وفق الشروط التي يريدها. كما وكان يهدف كذلك إلى جعل الحياة في تلك المحافظات صعبة للغاية كي تؤدي إلى احداث حالة من الفوضى والاستياء ويضطر السكان إلى المطالبة بعودة الحكومة إلى كوردستان.

وفعلاً ترك هذا الحصار أثارا سيئة على الاوضاع المعاشية للسكان خاصة الفئات الفقيرة منهم، كالموظفين والعمال والفلاحين وصغار الكسبة، وتدهورت امورهم الحياتية. إلا أن الناس صمدوا صمودا رائعاً وفضلوا تحمل كل شيء في سبيل التمتع بالحرية والكرامة القومية وزادت نقمة الشعب على النظام الدكتاتوري وكراهيتهم تجاهه. كل هذه لأحداث التي وقعت أثناء استمرار المفاوضات أدت إلى تعكير أجواء المفاوضات تدريجياً إلى إن توقفت في نهاية عام 1991[1].

أن أحداث تلك المرحلة أثبتت إن كوردستان لا تتحمل سلطتين معاً، سلطة كوردية والتي تستمد شرعيتها من الثورة ضد النظام ومن الانتفاضة، وسلطة النظام الديكتاتوري المبغوض لدى الشعب، وهاتان السلطتان لايمكنهما العمل معا الى النهاية. والنتيجة كان يجب أن تترك احدى السلطتين الساحة للاخرى وتختفي عن الانظار، وهكذا وجدت قيادة الجبهة الكوردستانية نفسها فجأة في مواجهة أوضاع صعبة للغاية. ومعلوم أن الشرعية التي كانت تتمتع بها الجبهة

---

(1) د.فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص198-206.

كذلك انظر محمد صالح عقراوي (الكرد والدولة المستقلة وفق المعاهدات والمواثيق الدولية) الطبعة الاولى اربيل/2005، ص229.

الكوردستانية أثناء الانتفاضة قد ضعفت كثيراً نتيجة الانتكاسة التي أصابت الانتفاضة والنزوح الجماعي للشعب الكوردي. ومن جانب أخر إن المصاعب التي تعترض الإدارة والحكم اكبر من ان تستطيع الجبهة التي تتشكل من ثمانية أحزاب ستة منها لها حق الفيتو، قيادة هذه الاوضاع ومعالجتها، حيث إن هناك اختلافاً واضحا بين الثورة والانتفاضة وبين الإدارة والحكم. وبالرغم من كل ذلك الا ان الجبهة استمرت في إدارة المناطق الكوردية الخارجة عن سلطة النظام لعدة أشهر أخرى، لحين إجراء انتخابات عامة لانتخاب حكومة قائمة على اختيار الشعب والتخلص من الشلل الإداري الذي كانت تعاني منه كوردستان منذ الانتفاضة.

المطلب الثاني

إجراء الانتخابات العامة وتشكيل حكومة أقليم كوردستان

لقد احدث قرار الحكومة العراقية سحب دوائرها وفرضها حصاراً اقتصادياً على المحافظات الكوردستانية، بالاضافة إلى سوء الأحوال المعيشية والحياتية أزمة حقيقية للجبهة الكوردستانية وأوجد فراغاً إداريا وقانونياً لأكثر من ثلاثة ملايين من سكان المحافظات الثلاثة. وكان النظام يتصور انه بذلك سوف ينصب فخا في حالة أقدام الجبهة الكوردستانية على أقامة إدارة مستقلة، فأن ذلك سوف يدق جرس الانذار لكل من توركيا وسوريا وايران والغرب أيضا. وكان من المهم ان تؤكد كافة الاحزاب الكوردية عن نواياها في البقاء ضمن اطار الدولة العراقية[1].

---

(1) ديفيد مكدول (المصدر السابق) ص567.

غير أن كفاح الشعب الكوردي لنيل حقوقة القومية ومساعيه لتقرير مصيره في العقود الماضية والتي توجت بالانتفاضة الشعبية في ربيع/1991 والنزوح الجماعي والتي رافقتها ظروف ومواقف دولية واقليمية جيدة خاصة بعد صدور القرار 688 وفرض المنطقة الامنة شمال خط 36، وادت في نهاية المطاف الى انسحاب السلطات العراقية المركزية من اغلب مناطق كوردستان العراق. كل هذه التطورات أوجدت حالة واقعية وجد فيها هذا الشعب نفسه المسيطر الفعلي والواقعي على القسم اكبر من كوردستان العراق. وبالتالي اصبحت الجبهة الكوردستانية السلطة الفعلية في هذه المناطق واصبحت الطريق امامها ممهدة لاتخاذ خطوات عملية في سياق تجسيد الشعب الكوردي لحق تقرير مصيره في هذا الجزء من كوردستان، وعليه فأن هذا الامر الواقع كان يستوجب اتخاذ قرارات و اجراءات لملء هذا الفراغ الاداري والسياسي. ومن جهة اخرى فان اي محاولة من جانب السلطات العراقية لقلب هذا الوضع وتغييره من خلال أستعمال القوة المسلحة يعد مبدئياً انتهاكاً للقانون الدولي العام بالاضافة الى اعتباره أنتهاك للحماية الدولية المفروضة على تلك المنطقة.

قلنا ان الجيهة الكوردستانية اصبحت سلطة الامر الواقع في كوردستان المحررة وكانت هذه السلطة ضرورية لتحقيق الامن والنظام وتمشية شؤون المواطنين في الدوائر الحكومية. فلو لم تكن الجبهة موجودة لاضطرت الجماهير في هذه المحافظات الى اختيار سلطة تمثلها. فالسلطة السياسية تعد ظاهرة اجتماعية في المقام الاول، لانها لايتصور وجودها خارجة الجماعة، كما وانه لا قيام للجماعة بدون سلطة.

فالجبهة الكوردستانية على علاّتها كانت تتمتع بنوع من الشرعية الثورية، لانها خاضت كفاحاً مسلحاً ضد السلطة المركزية في بغداد من اجل الحصول على الحقوق القومية للشعب الكوردي في كوردستان العراق. وقد اتخذت قيادة

الجبهة قراراً هاماً باجراء الانتخابات العامة في مناطق كوردستان الخارجة عن السلطة المركزية في بغداد، كوسيلة ديموقراطية للانتقال من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية والحصول على رضا الشعب لتشكيل حكومة منتخبة. ولتحقيق هذا الهدف اصدرت بتاريخ 8/نيسان/1992 القانون رقم (1) لسنة 1992 بانتخاب المجلس الوطني لكوردستان العراق وكذلك القانون رقم (2) لانتخاب قائد الحركة التحررية الكوردية الذي يعتبر رئيسا للاقليم.

و يرى (د. فاضل الزهاوى) ان السبب الرئيس الذي حمل الجبهة الكوردستانية على اتخاذ هذا القرار باجراء الانتخابات لاختيار مجلس نيابي هو لتقرير مصير الاتفاق بين الجبهة والحكومة العراقية من قبل ذلك المجلس المنتخب باعتباره يمثل الارادة العامة للشعب الكوردي. اذ ان المفاوضات التي كانت تجري في تلك الفترة بين الجبهة وبين الحكومة العراقية في بغداد، قد تمخضت عن ظهور خلاف بين وجهات نظر الحزبين الاتحاد الوطني الكوردستاني بقيادة السيد جلال الطالباني والحزب الديموقراطي الكوردستاني بقيادة السيد مسعود البارزاني. وتركز الخلاف بشأن اقرار مسودة الاتفاق التي كانت تعتبر الصيغة النهائية بالنسبة للجانب العراقي. فقد مالت قيادة الحزب الديموقراطي الكوردستاني نحو التوقيع على الاتفاقية مع ابقاء المسائل المختلف بشأنها وتعليق حسمها الى المستقبل، في الوقت الذي كانت قيادة الاتحاد الوطني الكوردستاني ومعها بعض الاطراف الجبهة تعارض التوقيع على هذا المسودة لكونها لا تلبي جميع المطالب المشروعة للشعب الكوردي. وقد ادى هذا الخلاف الى ضرورة الرجوع الى الشعب ليقرر رأيه بشأن هذا الموضوع الحساس عن طريق الاستفتاء، ولكن فكرة الاستفتاء قد اهملت وحلت محلها فكرة تشكيل برلمان منتخب. وكان القصد الاساسي من انتخاب البرلمان هو لاجل الوصول الى قرار فيما اذا كان ينبغي التوقيع على مسودة الاتفاق المقترح مع بغداد أم لا. لذلك فإن المادة (56) من قانون

انتخابات المجلس الوطني قد اشارت الى ان من صلاحيات المجلس هو (اقرار الاتفاقيات والبت في المسائل المصيرية لشعب كوردستان العراق وتحديد العلاقة القانونية مع السلطة المركزية)[1].

وقد حدد يوم 19/ ايار/1992 لاجراء الانتخابات العامة ويعتبر هذا اليوم يوماً تأريخياً بالنسبة للشعب الكوردي والحركة الديموقراطية في العراق والمنطقة. حيث قام شعب كوردستان المحررة في ذلك اليوم بانتخاب اول برلمان وفي جو ديموقراطي حر حيث تشابكت فيه الأعلام الملونة والشعارات المختلفة للقوائم المشاركة في تلك الانتخابات. وقد شارك الجميع بلهفة وشوق، وارتدى كثير من المواطنين الملابس المزركشة معلنين عن فرحتهم وسعادتهم بهذه المناسبة وكأنه يوم عيد. وقد تنافست الاحزاب والقوائم التالية على مقاعد المجلس الوطني الكوردستاني المئة:

1- قائمة الحزب الديموقراطي الكوردستاني.

2- قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني ومعه حزب كادحي كوردستان .

3- القامة الاسلامية (المؤلفة من ممثلي الحركة الاسلامية في كوردستان و الاسلاميين المستقلين الذين شكلوا فيما بعد الاتحاد الاسلامي الكوردستاني).

4- قائمة الحزب الاشتراكي الكوردستاني (حسك) ومعه حزب الاستقلال الكوردستاني (باسوك).

5- قائمة اقليم كوردستان للحزب الشيوعي العراقي.

6- قائمة الديموقراطيين المستقلين.

---

(1) د.فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص239-240.

كما وتنافست القوائم المسيحية التالية على المقاعد الخمسة المخصصة لهم:

1- قائمة الحركة الاشورية الديموقراطية.

2- قائمة اتحاد مسيحي كوردستان.

3- قائمة الكلدو اشوري الديموقراطي.

4- قائمة الديموقراطيين المسيحيين.

وقد اظهرت نتائج الانتخابات ان جميع القوائم المشاركة حصلت على نسبة ادنى من النسبة القانونية لدخول البرلمان وهي 7٪ من مجموع اصوات الناخبين عدا قائمتي الحزبين: الحزب الديموقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني. وقد قسمت الاصوات التي حصلت عليها تلك القوائم على الحزبين بالتساوي وبذلك حرمت تلك الاحزاب من الحصول على اي مقعد في أول برلمان لكوردستان. وهذه النقطة هي احدى المآخذ المهمة التي يمكن توجيهها الى قانون الانتخابات رقم (1) سنه 1992، لأن في تلك المرحلة التاريخية الحساسة والانتقالية في تاريخ الشعب الكوردي، كانت المصلحة القومية العليا تقتضي مشاركة جميع الاطراف في المجلس الوطني حتى يشترك الجميع في تحمل المسؤليات الصعبة في تلك المرحلة الانتقالية، ومن جانب اخر خلا البرلمان من أي صوت معارض خارج الحزبين. وعلى هذا الاساس تم تقسيم البرلمان والحكومة على الحزبين على أساس المناصفة وايجاد صيغة (فيفتي- فيفتي) المشئومة في كل شئ في الادارات والمؤسسات الحكومية التي تشكلت فيما بعد، وحدوث حالة من الفوضى الادارية والمنافسة الحزبية غير الصحيحة في جميع المجالات التي ادت في نهاية المطاف

وبعد اقل من سنتين من عمر البرلمان والحكومة الى الاقتتال الداخلي وتقسيم الاقليم والادارة الى قسمين[1].

وقد حصل اتفاق بين قيادة الحزبين على ان يكون رئيس البرلمان من الحزب الديمقراطي الكوردستاني ورئيس مجلس الوزراء من الاتحادالوطني الكوردستاني، وكذلك تقرر تشكيل حكومة ائتلافية بمشاركة عدد من الاحزاب والفئات التي شاركت في الانتخابات ولم تحصل على نسبة الدخول في البرلمان عن طريق منحهم عدداً من المقاعد الوزارية، بأستثناء حزب كادحي كوردستان حيث حصلوا على (3) مقاعد لكونهم اشتركوا مع الاتحاد الوطني الكوردستاني بقائمة واحدة. وعلى هذا الاساس حصل كل من الحزب الشيوعي وحزب الكادحين والحركة الاشورية على حقائب وزارية. أما بالنسبة للقائمة الاسلامية، فقد تمت مفاتحة قيادة الحركة الاسلامية في كوردستان لوحدها، رغم انها كانت ممثلة بنسبة 50٪ في تلك القائمة باتفاق موقع بينها وبين ممثلي كتلة الاسلاميين المستقلين. حاولت قيادة الحركة الاسلامية لوحدها دون المشاورة مع حلفاءها الحصول على حقيبة وزارة الأوقاف والشؤن الدينية، الا ان طلبها رفض وعرضت عليها حقيبة وزارة العدل وقبلت بها ورشحت احد اعضاءها في المكتب السياسي، ولكن تم رد هذا المرشح وطلب منها ترشيح شخص اخر الا ان قيادة الحركة اصرت على تمسكها بمرشحها بالرغم من ان القائمة الاسلامية ضمت اساتذة جامعيين مرموقين من حملة الشهادات العليا. وبذلك ساهم الطرفان في حرمان ممثلي القائمة الاسلامية في أول حكومة ديموقراطية منتخبة في كوردستان[2].

---

(1) سرهنك حميد برزنجي (انتخابات اقليم كوردستان العراق)، ص283 ومابعده، فصل بعنوان (واقع انتخابات 19/مايس/1992 بين النظرية والتطبيق دراسة ومقارنة، الطبعة الاولى، اربيل/2002، كذلك انظر د.فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص271 ومابعده.

(2) د. فاضل الزهاوي (المصدر السابق) ص271.

اما بالنسبة لمرشحي قيادة الحركة التحررية الكوردية أي (رئيس الاقليم) فلم يحصل اي من المرشحين على الاغلبية المطلقة أي (النصف + واحد) في الجولة الاولى، اذ كان عدد الاصوات التي حصل عليها السيدين (مسعود البارزانى و جلال الطالبانى) كانت متقاربة غير ان كلاً منهما حصل على اقل من نصف مجموع اصوات الناخبين أو المصوتين وبذلك تم تأجيل هذا الموضوع في ذلك الوقت[1].

انعقد أول اجتماع للمجلس الوطني الكوردستانى بتاريخ 1992/6/4 وبعد هذا التاريخ بشهر أي في 1992/7/5 تمت المصادقة على التشكيلة الأولى لحكومة اقليم كوردستان. وقد سارت اجتماعات المجلس الوطني الكوردستانى في عام 1992 وعام 1993 سيرا اعتياديا، واستطاع أن يصدر عدداً من القوانين والقرارات ذات الاهمية الخاصة وفقا للمعايير الديموقراطية المتبعة في العالم اليوم ومن اهم هذه القوانين والقرارات قانون مجلس الوزراء والقوانين الخاصة بوزارات حكومة الاقليم وقانون السلطة القضائية والقوانين الخاصة بالاحزاب والجمعيات والمطبوعات والاسلحة وغيرها. وكذلك اصدار عدد من القرارات منها قرار استحداث جامعة دهوك وقرار اعادة فتح جامعة السليمانية. غير أن اهم هذه القرارات على الاطلاق والتي يعتبر انجازاً تأريخيا بالنسبة للمجلس الوطني الكوردستاني هو قرار اعلان الاتحاد الفدرالي رقم (22) في 1992/10/4 لتنظيم العلاقة القانونية بين سلطات الاقليم والسلطة المركزية في بغداد على أساس الفدرالية. وهكذا يمكن ان نقول ان المؤسسات القائمة في كوردستان العراق تشكل اساس نظام سياسي خاصة من الناحية الدستورية والدولية، فهناك سلطة تشريعية ويتمثل في الجلس الوطني الكوردستانى واخرى تنفيذية يتمثل في المجلس الوزراء وسلطة قضائية متكاملة التي تشكل في مجموعها الادارة المحلية لاقليم كوردستان العراق ومن

---

(1) بدران احمد حبيب (هەڵبژردنەکانی کوردستان) ص58.

حيث الواقع كانت السلطات الثلاث في الاقليم تمارس مهامها باستقلالية عن الحكومة العراقية التي انسحبت من الاقليم وتخلت عن التزاماتها الامنية والادارية والاقتصادية.

اما من الناحية القانونية فقد قام برلمان كوردستان باعلان المناطق المحررة من كوردستان اقليماً ضمن عراق ديموقراطي تعددي تطبيقا لحقه المشروع في تقرير المصير. وبهذا استطاع الشعب الكوردي في هذا القسم من كوردستان العراق من أقامة تجربة سياسية متواضعة على اساس الديموقراطية المرتكزة على حق شعب كوردستان العراق في المشاركة في صنع القرار عن طريق ممثلين المنتخبين انتخاباً حراً عاماً ومباشرا، بالاضافة الى احترام حرية الراي والصحافة والتعددية الحزبية واحترام حقوق الانسان. فكان الأمل والانتظار من المجتمع الدولي أن يدعم هذه التجربة المتواضعة خدمة للانسانية والعدالة[1].

---

(1) انظر مجموعة القوانين والقرارات الصادرة عن المجلس الوطني الكوردستاني الاجزاء الاول والثاني الطبعة الاولى/1997 .

كذلك انظر عبد الرحمن سليمان الزيباري (المصدر السابق) ص483-484.

كذلك انظر مقال بعنوان (اقليم كوردستان العراق، المجلس الوطني الكوردستان العراق) المطبوع في عام 1998 من قبل رئاسة المجلس الوطني لاقليم كوردستان العراق ص33-34.

المبحث الثالث

موقف المجتمع الدولي من التجربة السياسية الكوردية

المطلب الاول

الموقف الدولي والاقليمي من البرلمان والحكومة الكوردية

بالرغم من وجود المبررات التاريخية والقانونية وكذلك السياسية الكافية التي تعطى الحق لشعب كوردستان العراق باجراء الانتخابات العامة لانتخاب المجلس الوطني الكوردستاني وحكومة منبثقة عنها، خاصة بعد التطورات والاحداث الكبيرة التي حدثت قبلها بصورة متتالية وتتمثل في الانتفاضة الشعبية والنزوح الجماعي والحماية الدولية وسحب النظام العراقي للدوائر والمؤسسات الادارية من المحافظات الكوردية. ومن جانب اخر فان هذه الانتخابات تعتبر متفقة مع نصوص اتفاقية الحادى عشر من اذار/1970، وان المجلس الوطني الكوردستانى ومجلس وزراء اقليم يعتبران امتداداً طبيعياً ومكملاً للمجلس التشريعي والمجلس التنفيذي لمنطقة الحكم الذاتي كوردستان العراق. غير أن الحكومة العراقية اعلنت عن عدم اعترافها اساساً بتلك الانتخابات واعتبارها مخالفةً للدستور والقوانين العراقية النافذة.

وقد نشرت وكالات الانباء والاذاعات العالمية تقارير مفصلة عن التطورات الجارية في كوردستان العراق وعملية الانتخابات العامة .منها مانشرته اذاعة المانيا في 1992/5/19 من ان الرئيس العراقي صدام حسين اعتبر هذه الانتخابات غير مشروعة، كما ان ايران وتركيا كانتا تراقبان بأهتمام بالغ هذه التطورات وقد عبر القادة الكورد عن اسفهم لموقف طهران وانقرة الرافض للانتخابات بالرغم من ان القادة الكورد اكدوا مرارا خاصة في تلك الفترة ان هذه الانتخابات لاتهدف الى استقلال كوردستان وتشكيل دولة كوردية. كما ان

اذاعة صوت امريكا نشرت في 1992/5/18 ان وزارة الخارجية الامريكية اعلنت انها لن ترسل مراقبين رسميين للاشراف على الانتخابات الكوردية في كوردستان العراق، ولكنها اعربت عن التأييد لاجراء الانتخابات، وفي نفس الوقت اعربت عن رفضها لقيام كيان سياسي مستقل في شمال العراق. كما واعلنت المتحدثة بأسم وزارة الخارجية الامريكية (مارطريت تاتوايلر) عن امل حكومتها في ان تجري الانتخابات في شمال العراق في ظل اجواء سلمية وآمنة وان تؤدي الى تحسين الحياة المعيشية للسكان التركمان والاشوريين والكورد في شمال العراق، ورحبت المتحدثة الامريكية بالضمانات التي قدمها زعماء الكورد العراقيين بأن الغاية من هذه الانتخابات لاتمثل بشكل او بأخر خطوة نحو الانفصال[1].

ومن الملاحظ ان عددا كبيرا من المراقبين الاجانب من مختلف الدول خاصة بريطانيا والمانيا وهولندا والدانمارك وامريكا وفرنسا وتركيا ولبنان وسوريا وغيرها راقبوا عملية الانتخابات في يوم 1992/5/19، غير انه بعد الانتخابات الكوردية تجنبت وكالات الاغاثة التابعة للامم المتحدة التعامل المباشر مع الادارة الرسمية والمؤسسات المعنية في كوردستان خوفا من ان يفهم انه اعتراف ضمني بحكومة اقليم كوردستان، وهكذا تم تجاهل حكومة الاقليم في اهم قضية واجهتها وهي اعادة تأهيل كوردستان مع العلم ان حرمان الكورد من تسلم مقاليد امورهم كان متناقضا مع المباديء الاساسية للاعانة والتنمية بشكل خاص، اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ضخامة التدمير والهدم التي تعرضت لها مناطق كوردستان العراق والتي ادت الى التدمير شبه كامل للزراعة الريفية خلال اكثر من عقد من الزمن، لقد عانى الشعب الكوردي من ضعف الالتزام الدولي تجاهه. وفي المقام الاول سمح قرار الامم المتحدة بتقديم المعونات تحت اسم مذكرة التفاهم مع بغداد المجال الواسع لصدام حسين

---

(1) بدران احمد حبيب (المصدر السابق) ص169-171.

لتقويض جهود الاغاثة الدولية، وقد ترافق ذلك مع نقص حاد في التمويل لعملية اعادة التأهيل. في بداية الازمة قدم برنامج الامم المتحدة للتنمية تقريرا عرض فيه استراتيجية طويلة ومتوسطة المدى لاعادة تأهيل كوردستان بدأً بتوفير الامن والغذاء وتنظيف حقول الالغام وانعاش الاقتصاد الريفي، ولكن بعد سنتين فشل برنامج الامم المتحدة للتنمية في تحقيق اي تقدم يذكر في مجال توصيات التقرير[1]. اقتنع القادة الكورد بضرورة تحسين العلاقات مع تركيا، لأن تركيا كانت تعتبر مفتاح المستقبل لكوردستان العراق وان الحماية الدولية تكون عن طريق تركيا خاصة وان الرئيس اوزال قد ابدى رغبته في التخلي عن الميراث الكمالي المتعلق بالكورد. لهذا السبب فتح الحزبان الرئيسيان مكاتب لهم في انقرة. ولكن تركيا استغلت الوضع الكوردي في كوردستان العراق للحصول منهم على المشاركة في عملية ضخمة ضد مسلحي حزب العمال الكوردستاني (PKK) في المنطقة الحدودية خلال شهري العاشر والحادي عشر من عام 1992. وكون تركيا امتنعت عن الاعتراف الشرعي بالحكومة الكوردية، فأن اعتمادها على كورد العراق في تأمين الحدود تضمن اعترافا بحقائق الامر الواقع. وفعلا فقد اعطت الحكومة التركية في شهر اب/1993 للحكومة الكوردية في اربيل (13.5 مليون دولار) وهو عمل يصعب ان تقوم به حكومة لاتعترف بالاخرى. ولكن مع كل ذلك تعاونت تركيا مع كل من سوريا وايران في الاجتماعات الدورية للجنة المشتركة بين هذه الدول الثلاث التي كانت تعقد في عواصم تلك الدول بذريعة الحفاظ على وحدة الاراضي العراقية، وقد عارضت هذه الدول الاعلان الرسمي عن دولة فيدرالية في العراق[2].

---

(1) ديفيد مكدول (المصدر السابق) ص572-573.

(2) ديفيد مكدول (المصدر السابق) ص574-576.

وإنّ هذه التطورات الاخيرة على الساحة الكوردستانية بعد عام 1991 التي ادت الى ولادة برلمان وحكومة كوردستانية منتخبة، بالاضافة ما صدر في هذا الشأن عن المعارضة العراقية في مؤتمر فينا في حزيران/1992 والمتضمن اعترافها بحق تقرير المصير للشعب الكوردي ضمن عراق ديمقراطي موحد. وكذلك طرح موضوع الدولة الفدرالية لحل المعضلة القومية في العراق، أي طرح الصيغة الدستورية الفدرالية كحل ديمقراطي للقضية الكوردية في العراق من قبل مؤتمر صلاح الدين للمعارضة العراقية في تشرين الاول/1992 هذه التطورات السياسية لم تلق موقفا ايجابيا من قبل معظم الدول العربية والاقليمية المجاورة للعراق، التي لم تكتف بمعارضتها فقط بل صارت تحيك المؤامرات والدسائس لافشالها. وهذا بالطبع كان يتناقض مع التطلعات الديمقراطية للقوى الوطنية العراقية من عربية وكوردية وغيرها من مكونات الشعب العراقي والتي وصلت الى تبني هذه الفكرة أي فكرة الاستقرار الديمقراطي الدستوري لحل المعضلة القومية المستعصية في العراق. وبلاشك فأن مثل هذه المواقف السلبية والتحركات المريبة تعتبر تدخلا فاضحا في الشؤون الداخلية للشعب العراقي للابقاء على النظام الدكتاتوري دون غيره[1].

ومن الجدير بالذكر ان وزراء الخارجية لكل من ايران وتركيا وسوريا عقدوا اول اجتماع لهم في 10/شباط/1993 في دمشق وبحثوا التطورات التي حصلت في كوردستان العراق بعد الانتخابات العامة واعتبروها خطوات نحو تشكيل دولة كوردية في كوردستان العراق واتفقوا على منعها واعاقتها واعادتها الى الوراء.

---

(1) د.سربست توفيق (الفدرالية الكوردستانية والتوقعات المستقبلية) الطبعة الثانية –2002 اربيل، ص34

كذلك انظر تشارلز تريب (المصدر السابق) ص356.

المطلب الثاني

الموقف الدولي والاقليمي من الصراع الداخلي في كوردستان

ان جذور الصراع الداخلي في كوردستان العراق قديم قدم الحركة التحررية الكوردية المعاصرة، بعضها تعود الى طبيعة التركيبة القيادية للحزب الديمقراطي الكوردستاني منذ تشكيله في عام 1946. وقد ظهرت الخلافات الكامنة الى السطح اثناء الثورة الكوردية في عام 1964 بين الملا مصطفى البارزاني وجناح ابراهيم احمد – جلال الطالباني في المكتب السياسي للحزب في تلك الفترة، والتي ادت الى حدوث انشقاق خطير وصراع دموي في الحركة الكوردية في العراق والذي استمر حتى اعلان اتفاقية الحادي عشر من اذار/1970.

ومرة اخرى ظهر هذا الخلاف بعد تجدد الثورة الكوردية في عام 1976 بين القيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني الذي اعلن عن تشكيله بزعامة جلال الطالباني بعد انهيار الثورة الكوردية في عام 1975 اثر اتفاقية الجزائر المشؤومة بين ايران والعراق. واستمر الصراع الدموي بين هاتين القوتين بشكل او باخر حتى اواسط الثمانينات من القرن الماضي اثناء الحرب الايرانية العراقية. وعندما شكلت الجبهة الكوردستانية في ايار/1988 أي بعد مأساة حلبجة، شهدت العلاقات بين الحزبين شكلا من الوئام والتعاون والتنسيق وخفت حدة الصراع. ولكن الاسباب الحقيقية للصراع والتي تتعلق بمسألة زعامة الحركة التحررية الكوردية، بقيت كالنار تحت الرماد. فالانتخابات العامة التي جرت في ايار/1992 وتشكيل حكومة اقليم كوردستان، لم تستطع من اخفاء الخلافات والانقسامات الجوهرية والطويلة الامد والتي بدأت تظهر من جديد في تلك الفترة.

ان اجراء انتخابات حرة مسألة وتطبيق ديمقراطية فعلية والتي تتطلب بناء مؤسسات جديرة بالثقة مسألة اخرى تماما، وسباق التعادل والصراع بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني اكد على حقيقة وعمق العداوات المتشعبة والمتداخلة بين الحزبين والقيادتين[1].

بالاضافة الى حرمان حكومة اقليم كوردستان من الاعتراف الخارجي، فقد بقي الزعيمان مسعود ابارزاني وجلال الطالباني خارج المؤسسات الدستورية لممارسة السلطة والقيادة، مما ألحق الضرر الاكبر بحكومة اقليم كوردستان ولم تتهيأ الظروف الملائمة لتطوير المؤسسات الديمقراطية. لان الحكومة والبرلمان كانا ينفذان قرارات وتوجيهات الزعيمين والمكتبين السياسيين للحزبين والذين لم يكن لهما استراتيجية مشتركة، بل لم تكن هناك استراتيجية على الاطلاق في تلك الفترة مع الاسف الشديد سوى استرتيجية الفوز على الحزب الاخر. ولضمان التكافوء بين الحزبين في الحكومة الكوردية، وزعت المناصب الحكومية بالتساوي، فاذا كان الوزير من اعضاء احد الحزبين، ينبغي ان يكون نائبه من الحزب الاخر وبنفس المستويات والصلاحيات. أي ان هناك كانت ادارتان متوازيتان ابتداءا من الشرطي في الشارع مرورا بالتدريس في مدرسة او الجامعة وصولا الى الوزير. وبات الانضمام الى احد الحزبين شرطا لازما للتعين والترقية. وهكذا بعد زوال القبلية التقليدية كاحدى اشكال التنظيم الاجتماعي- السياسي في كوردستان خلال السبعينات من القرن الماضي، شهدت التسعينات ولادة قبلية جديدة عندما تنافس الحزبان الرئيسان (المتحالفان) على السيطرة على كل شيء في كوردستان العراق[2].

---

(1) ديفيد مكدول (المصدر السابق) ص577.

(2) ليام اندرسن وغاريث ستانسفيلد (المصدر السابق) ص326.

وبناءا على ما سبق فقد شهدت التجربة السياسية الكوردية حالة عدم استقرار هيكلي خطير، وكان استقرار الحكومة الكوردية يتوقف مباشرة على ابقاء التعاون بين الحزبين KDP و PUK، في وقت شرعت فيه الدول المجاورة (ايران وتركيا وسوريا بالاضافة الى النظام العراقي) بصورة جدية بالعمل على اضعاف الاستقرار الذي كان ضعيفا بالاصل. وبحلول عام 1993 كانت دولة الامر الواقع الكوردي في خطر التمزق بسبب المكائد السياسية من الدول المجاورة وبالطبع لم يكن أي من الحزبين KDP و PUK بريئا عندما غاصت كوردستان العراقية في اوحال الحرب الاهلية، حيث استمر كلا الحزبين على العمل على اذكاء الكراهية ضد الاخر وكانا يتنافسان على الموارد والنفوذ والهيبة وكانت مؤسسات الحكومة الاقليمية مسرحا يجري فيه الاقتتال والصراع.

الشرارة الاولى للاقتتال الداخلي حدثت بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الاشتراكي الكوردستاني (حسك) في 1993/12/10 في السليمانية بعد اعلان الاخير انسحابه من الانضمام الى الحزب الديمقراطي الكوردستاني الموحد. وبعد هذه الحادثة اندلع القتال بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والحركة الاسلامية في كوردستان العراق في 1993/12/16 حيث بدأ في كفري ولكن خلال ايام قليلة انتقلت المعارك الى رانية واربيل والسليمانية وحلبجة وغيرها. في مثل هذه الظروف المعقدة والتي بدأت تسير من سيء الى الاسوء كان الاتحاد الوطني الكوردستاني أعلن عن دعمه وتعاطفه مع الحزب الاشتراكي الكوردستاني بزعامة محمد الحاج محمود، في حين ابدى الحزب الديمقراطي الكوردستاني عن تعاطفه وتقاربه مع الحركة الاسلامية، ظهر بأن هناك نوع من التغيير في ميزان القوى لصالح الاتحاد الوطني الكوردستاني بعد انتصاره على الحركة الاسلامية واجبار قيادتها الى اللجوء الى ايران.

في 1/ايار/1994 وعلى اثر حادثة شخصية على قطعة من الارض في بلدة (قلعة دزة) انفجر الوضع بسرعة بين الحزبين في جميع مناطق كوردستان المحررة خاصة في اربيل والسليمانية ومناطق اخرى وخلفت الاشتباكات اعدادا كبيرة من القتلى والجرحى وادت الى شل عمل الحكومة والبرلمان. فاصبحت محافظة دهوك وزاخو القريبة من الحدود التركية منطقة نفوذ الحزب الديمقراطي الكوردستاني والتي كانت لها واردات كمركية كبيرة، في حين كانت منطقة نفوذ الاتحاد الوطني الكوردستاني تتركز في السليمانية القريبة من الحدود الايرانية ولم تكن لها واردات ذات شأن وللخروج من هذا المأزق المالي قامت القوات التابعة للاتحاد الوطني الكوردستاني بأخراج الحزب الديمقراطي الكوردستاني من اربيل العاصمة وربطت اخلاءها بتقاسم واردات ابراهيم الخليل بين الحزبين[1].

جرت محاولات عديدة لايقاف القتال واعادة السلام والاستقرار الى الاقليم منها محلية من قبل الاحزاب والشخصيات الكوردية، ومنها دولية واخرى اقليمية. في اواخر تموز/1994 تم اجراء مفاوضات في باريس برعاية فرنسية ومرة اخرى في (دروغيدا قرب دبلن في ايرلندا) برعاية امريكية ومشاركة تركية في اب/1995 وبعد ذلك استطاع المسؤلون الايرانيون عقد اجتماع بين الحزبين في طهران في تشرين الاول عام 1995 والوصول الى توقيع اتفاق جانبي بينهما. وكانت ايران تريد ان تنافس الولايات المتحدة الامريكية وتركيا كعامل رئيسي ومؤثر في المنطقة وكانت في موقع قوي لانها كانت مسيطرة على المنفذ الوحيد للاتحاد الوطني الكوردستاني الى العالم الخارجي[2].

---

(1) انظر ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت (المصدر السابق) ص391.

كذلك انظر كريس كوجرا (المصدر السابق) ص153.

بالاضافة الى ديفيد مكدول (المصدر السابق) ص580.

(2) تشارلز تريب (المصدر السابق) ص352.

وبالرغم من ارتفاع الكلفة البشرية والمالية للاقتتال الداخلي في كوردستان، لم يكن الحزبان قادرين على حل خلافاتهما، بل استمرا باثارة جميع نقاط الخلاف لحلها بقوة السلاح. وفي ظل تلك الظروف كان من المحتم ان يبحث الفريقان عن حلفاء لهما خارج المنطقة الكوردية، وفي البداية توجه الحزب الديمقراطي الكوردستاني نحو تركيا لتأمين الدعم والمساعدات لعدد من الحملات التي قامت بها القوات التركية خلال تلك السنوات لتدمير قواعد حزب العمال الكوردستاني (PKK). وفيما حاول الاتحاد الوطني الكوردستاني الحصول على الدعم الايراني والذي له مصلحة في تثبيت نفوذه في المنطقة الكوردية وضرب القواعد التابعة للحزب الديمقراطي الكوردستاني الايراني[1].

بعد هدوء نسبي استمر لعدة اشهر عدا بعض المناوشات الصغيرة بين قوات الطرفين، في صيف عام 1996 بدأت الاحداث تتفاقم مرة اخرى وتتجه نحو التصعيد بعد ان سمح الاتحاد الوطني الكوردستاني بعبور وحدات من الحرس الثوري الايراني لضرب مقرات الحزب الديمقراطي الكوردستاني الايراني قرب بلدة كويسنجق. وكذلك استفاد من المدفعية الايرانية في 17/اب/1996 عشية الذكرى الخمسين لتأسيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني للهجوم على المناطق الخاضعة للحزب الديمقراطي الكوردستاني على الطريق الاستراتيجي من راوندوز الى (حاجي عمران) قرب الحدود الايرانية. في 20/اب/1996 اعلن الحزب الديمقراطي الكوردستاني في بيان رسمي ان قوات الاتحاد الوطني الكوردستاني وبدعم من قوات الحرس الثوري والمدفعية الايرانية بدأت هذا الهجوم وسيطرت على قرية (قسرى). حيث كانت الدلائل تشير بأن هدف الهجوم الاساسي هو السيطرة على جسر قنديل الاستراتيجي الذي يقع على الزاب الكبير لعزل المقر الرئيسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني في مصيف صلاح الدين.

---

(1) كريس كوجيرا (المصدر السابق) ص157.

في صباح يوم 31/اب/1996 تعرض اربيل العاصمة لهجوم قوات الحرس الجمهوري العراقي تساندها عشرات الدبابات من كركوك عبر قوشتبة ومن الموصل عبر عنكاوة. وفي نفس اليوم تم اخراج القوات التابعة للاتحاد الوطني الكوردستاني من اربيل نحو (ديطةلة). واعلن العراق ان دخول قواته اربيل جاء بناءا على طلب السيد مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني. وكان هذا الحدث بمثابة طوفان خطير قلب الاوضاع في كوردستان رأسا على عقب، حيث انسحب الاتحاد الوطني الكوردستاني من مدينة السليمانية نحو الحدود الايرانية تاركا مجمل كوردستان المحررة تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكوردستاني ولكن لفترة قصيرة. بتاريخ 12-13/تشرين الاول/1996 بدأت القوات التابعة للاتحاد الوطني الكوردستاني هجوما مضادا بدعم قوي من ايران واجبرت القوات التابعة للحزب الديمقراطي الكوردستاني على ترك مدينة السليمانية والانسحاب نحو اربيل، واصبح خط وقف اطلاق النار التالي بين الطرفين والذي يمر من الجنوب الغربي الى الشمال الشرقي من كويسنجق الى حاجي عمران تاركا معلما واضحا لسنوات على الخارطة السياسية لكوردستان العراق(1).

وهكذا بدا واضحا ان اللعبة الازدواجية التي تقوم بها القوى الغربية تتحمل قسطا كبيرا من المسؤلية تجاه هذا الوضع المأساوي الذي يشهده الشعب الكوردي. اذ ان امريكا وفرنسا وبريطانيا كانت تقوم بمهمة الحماية الدولية لكوردستان العراق، ولكن في الحقيقة لم تقم بتقديم أي دعم مادي واقتصادي ملموس بحيث تساعد الشعب الكوردي كي يستطيع ان يقف على قدميه. هذه السياسة غير الواضحة للقوى الغربية دفعت القيادات الكوردية نحو هذا الوضع الانتحاري. كان لهذا الاقتتال الداخلي اثارا سيئة جدا على المجتمع الكوردستاني حيث ارتكبت قوات الطرفين ابشع الجرائم ضد بعضها، اشارت تقارير المنظمات الدولية الخاصة بحقوق الانسان الى القتل الجماعي

---

(1) ليام اندرسن (المصدر السابق) ص331.
كذلك انظر كريس كوجيرا (المصدر السابق) ص158 ومابعده.

للاسرى وقطع الاجزاء من اجسام الجرحى والاسرى، بالاضافة الى انواع التعذيب والتهجير المخطط والمبرمج لاعضاء ومؤيدي الطرفين واعادوا الى الاذهان ماقامت به اجهزة النظام الدكتاتوري ضد الشعب الكوردي ولكن مع الاسف الشديد ترتكب مثل هذه الجرائم في تلك الفترة من قبل ابناء الشعب الكوردي ضد انفسهم.

وهكذا كانت النتيجة الحتمية لهذا الصراع الداخلي الدموي المرير وبشكل لايمكن تجنبه هو خسارة الشعب الكوردي في العراق للكثير من الدعم الدولي الذي اكتسبه على مدى السنوات الطويلة، وقد تسبب الاقتتال ايضا في اعاقة جهود الاغاثة في الاقليم، واصيب الكورد بحالة من اليأس والشعور بالمرارة وعدم الثقة بما تخبئه الاوضاع في المستقبل وبدأت على اثر ذلك نوع من الهجرة الجماعية للشباب نحو البلدان الغربية وراء لقمة العيش والبحث عن الامان.

ومع حلول خريف عام 1997 رأى الاتحاد الوطني الكوردستاني ان وضعه المالي لم يعد يسمح بأستمرار وضع (اللاحرب واللاسلام) مع خصمه. ففي تشرين الاول شن هجوما كبيرا على مواقع الحزب الديمقراطي الكوردستاني على طريق هاملتون الاستراتيجية، لكن مواقعه تعرضت لهجوم من الطائرات والقوات البرية التركية التي تدخلت لصالح الحزب الديمقراطي الكوردستاني، واضطر الاتحاد الوطني الكوردستاني الى التقهقر الى خط وقف اطلاق النار السابق وتم الاتفاق على وقف اطلاق نار جديد. وإن الولايات المتحدة الامريكية التي لم تفلح في محاولاتها السابقة تمكنت اخيرا وبحلول ايلول/1998 من اقناع الطرفين بتوقيع اتفاقية رسمية من قبل السيدين مسعود البارزاني وجلال الطالباني وبحضور وزيرة الخارجية الامريكية (مادلين اولبرايت)، وعرفت الاتفاقية التي تم التوقيع عليها في 1998/9/17 باتفاقية واشنطون والتي وضعت نهاية الاقتتال الداخلي بين الحزبين بصورة مستمرة.

ومن بين النتائج الرئيسية لهذا الصراع الداخلي بين هذين الحزبين هو تقسيم الاقليم سياسيا واقتصاديا مع عاصمتين اداريتين اربيل والسليمانية

وفرض الضرائب والرسوم الرسمية وغير الرسمية على البضائع التي تنقل من احدى المنطقتين الى الاخرى.

وقد تحسنت الاوضاع المعاشية وجهود الاعمار بعض الشيء في ظل برنامج النفط مقابل الغذاء، حيث بدأت المنطقة الكوردية تتلقى حوالي 13٪ من واردات قرار 986 [1]. مع حصول نوع من التعاون الاداري و التنسيق بين قيادتي الحزبين وبعض المؤسسات الادارية التابعة لهما بشكل او بآخر بهدف تطبيع الاوضاع والتمهيد لتوحيد الادارتين وفقا لاتفاقية واشنطن ولكن بخطوات بطيئة.

واستمر الوضع السياسي على هذه الحالة في كوردستان العراق طوال السنوات الباقية من القرن العشرين ولسنوات تلت بعد ذلك عدا توحيد البرلمان لحين سقوط النظام العراقي من قبل قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وذلك في 2003/4/9 حيث تهيأت ظروف محلية ودولية جديدة لحصول تطورات وتغييرات كبيرة في الخارطة السياسية للعراق الجديد وكذلك في كوردستان العراق.

---

(1) ديفيد مكدول (المصدر السابق) ص584-587.

الخـــــاتـمـة

نحن في هذه الدراسة حاولنا وبما يتناسب مع مقتضيات هذا البحث، ان ندرس بعض جوانب ومراحل التاريخ السياسي للشعب الكوردي، خاصة مايتعلق منها بالسياسات الدولية والاقليمية المختلفة ومواقفها المتقاطعة والمتضاربة تجاه قضيته في القرن العشرين بصورة عامة وفي كوردستان العراق بصورة خاصة وتوصلنا الى جملة من الاستنتاجات المهمة نجملها في النقاط التالية:

الاستنتاجات:

اولا:

الشعب الكوردي شعب عريق وله خصائص ومميزات أية امة من بين الامم والشعوب المجاورة له من العرب والترك والفرس في هذه المنطقة المهمة من العالم. ورغم عدم تهيئة الفرص امامه لبناء دولة موحدة خاصة به الا انه استطاع ان يحافظ على خصائصه وثقافته المتميزة لانه طوال المراحل التاريخية السابقة -أي قبل الحرب العالمية الاولى- كان يتمتع بنوع من الاستقلالية وكانت له امارات مستقلة خاضعة فقط بصورة اسمية للدولة العثمانية وكذلك في العهود الاسلامية السابقة. ورغم تقسيم كوردستان بين الدولتين العثمانية والصفوية بعد معركة (جالديران) في عام 1514م بصورة فعلية. الا ان الامارات الكوردية استطاعت ان تحافظ على استقلاليتها. والسبب الاساسي في ذلك يعود الى ان الدولة العثمانية كانت معروفة بالتعدد العرقي ولم تكن لديها طموحات سياسية او ايدولوجية لصهر الكورد، عدا السيطرة على مناطقهم والاستفادة من قدراتهم القتالية في مواجهة الدولة الصفوية.

ثانيا:

اما بعد الحرب العالمية الاولى ونتيجة للسياسة الاستعمارية الظالمة، فقد تعرض الشعب الكوردي هذه المرة الى التقسيم على اربع دول قومية متطرفة في كل من ايران وتركيا والعراق وسورية مع جزء صغير خامس تم الحاقه بأرمينيا السوفيتية. وان هذه الدول فرضت ادارة مركزية صارمة على المناطق الكوردية وحاولت بشكل او باخر صهر القومية الكوردية في بوتقة القومية ذات الاغلبية الحاكمة في تلك الدول، ومنذ ذلك الحين بدأت معاناة هذا الشعب بشكل اخطر واشد من المراحل التاريخية السابقة.

ثالثا:

السياسات الدولية و الاقليمية المتقاطعة والمتعارضة في المراحل التاريخية المختلفة هي التي كانت تشكل العائق الاكبر امام حصول الشعب الكوردي على حق تقرير مصيره وانشاء كيانه السياسي الخاص به.

فبعد الحرب العالمية الاولى كانت المصالح الاستعمارية للحلفاء الاوربيين خاصة بريطانيا وفرنسا على مناطق نفوذ بعد اكتشاف النفط لاول مرة في هذه المناطق، هي التي حالت دون تنفيذ الوعود التي اعطيت للكورد في معاهدة سيفر/1920 بانشاء كيان ذاتي للكورد، وبدلا عن ذلك تم تقسيم مناطق كوردستان الخاضعة للامبراطورية العثمانية الى ثلاثة اجزاء بين تركيا والعراق وسورية الحديثة التشكيل. وبالتالي فإن هذه السياسة الاستعمارية هي التي ادت الى فشل ثورة الشيخ محمود الحفيد في كوردستان الجنوبية وثورة الشيخ سعيد بيران في كوردستان الشمالية.

رابعا:

بعد الحرب العالمية الثانية ومرحلة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي، فالسياسات الدولية والاقليمية هي التي ادت الى القضاء على جمهورية كوردستان في مهاباد في اعقاب الحرب العالمية الثانية، وكذلك الى انهيار الثورة الكوردية في كوردستان العراق اثر اتفاقية الجزائر المشؤومة في عام 1975.

يمكن القول بأن هذا الموقف السلبي للسياسة الدولية تجاه قضية الشعب الكوردي ومعاناته بقي على حاله رغم كل الانتهاكات الخطيرة والجرائم ضد الانسانية المتمثلة باستخدام الغازات السامة وحملات الابادة الجماعية خلال سنوات الحرب الايرانية العراقية التي ارتكبت بحق هذا الشعب في كوردستان العراق من قبل النظام العراقي. ولم يصدر من قبل المجتمع الدولي أي موقف ايجابي لصالح هذا الشعب بذريعة الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء في الامم المتحدة.

خامسا:

إن اكبر دليل على ضعف وهشاشة الموقف الدولي تجاه قضية هذا الشعب هو سكوت قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية بل وسماحها لقوات النظام بالعودة الى المناطق الكوردية والقضاء على الانتفاضة الشعبية التي حدثت بعد الهزيمة الساحقة للنظام العراقي في الكويت. والتي ادت الى النزوح الجماعي المليوني للشعب الكوردي في ربيع عام/1991 بسبب عودة قوات النظام العراقي الى كوردستان.

وعندما قامت وكالات الانباء العالمية بنقل المشاهد المفزعة لشعب كامل هرب من جحيم النظام الدكتاتوري. بعد ذلك فقط ولأول مرة في تاريخ هذا الشعب تحرك الرأي العام العالمي

بالضغط على اصحاب القرار الدولي بأصدار القرار/688 من مجلس الامن الدولي الذي يدين القمع الذي تعرض له السشعب العراقي بصورة عامة والشعب الكوردي بصورة خاصة، وتبنت الامم المتحدة على اثرها مبدأ التدخل الانساني لصالح الشعب الكوردي، وقامت بعدها دول التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وبطلب من تركيا في عهد الرئيس (توركوت اوزال) بأستحداث المنطقة الامنة وفرض الحظر الجوي شمال خط العرض/36. هذه التطورات ادت بالتالي الى انسحاب النظام العراقي من قسم كبير من كوردستان العراقية، واصبحت الظروف ملائمة لانشاء ادارة كوردية وبناء مؤسسات حكومية وقانونية، وبذلك حصل الشعب الكوردي في هذا الجزء من كوردستان على قسط لابأس به من حق تقرير مصيره في اطار الفدرالية.

سادسا:

يمكن ملاحظة قلة الاستفادة من التجارب والاحداث الماضية وضعف الحنكة السياسية لدى القيادات الكوردية وقلة درايتها بالسياسات الدولية والاقليمية، ومدى تأثرها بالمصالح الاستراتيجية لهذه القوى في المحطات والمنعطفات المهمة على مدار القرن العشرين. هذه الحالة كانت وراء انخداع و انبهار القيادات الكوردية ببعض الوعود والمواقف من قبل بعض القوى الاقليمية او الدولية، التي سرعان ماتدفع بهذه القيادات الى الدخول في تحالفات سريعة وفاشلة في كثير من الاحيان. ونتيجة لذلك تصبح القضية الكوردية ورقة بيد بعض هذه القوى الاقليمية والدولية التي مابرحت تتنكر لقضية هذا الشعب بعد بلوغ مآربها.

وقد تكررت هذه الظاهرة المؤسفة في أعقاب الحربين العالميين الاولى و الثانية وفي منتصف السبعينات من القرن الماضي وفي اواخر الثمانينات اثناء الحرب الايرانية العراقية.

سابعا:

كما توصلنا الى قناعة مفادها أن احد الاسباب المهمة التي كانت تشكل دوما عائقا امام طموح الشعب الكوردي لتحقيق اهدافه في انشاء الكيان السياسي المستقر في المراحل التاريخية، يعود الى جملة من الخلافات والنزاعات الداخلية بين القيادات الكوردية والتي كانت تدفع بهم في كثير من الاحيان الى حد استخدام العنف والاقتتال والاستنجاد بالاعداء لحسم الخلافات الداخلية والتي كانت سببا في زعزعة الثقة لدى القوى الدولية بالزعامات الكوردية. هذه الظاهرة السلبية في التاريخ السياسي الكوردي، والفشل في حل النزاعات الداخلية والانشغال بتحقيق المصالح الخاصة من قبل تلك الزعامات، كانت وطوال القرن العشرين تقف وراء عدم القدرة على صنع القرار السياسي الموحد بأتجاه تحقيق الهدف الاستراتيجي القومي للشعب الكوردي.

وبناءا على ما سبق نقترح مايلي:

المقترحات:

اولا:

ضـرورة دراسـة القـضية الكورديـة مـن قبـل المراكـز المختـصة بـالبحوث والدراسـات الاستراتيجية دراسة علمية مستفيضة خاصة مايتعلق منها بالسياسات الدولية في المراحل التاريخيـة المتلاحقة وفي جوانبهـا المختلفة. وذلـك لاهميـة هـذا الموضـوع بالنـسبة للـشعب الكوردي والشعوب المجاورة وللقوى الاقليمية والدولية بصورة عامة، وذلك لكونها تـرتبط بالامن القومي لشعوب المنطقة. وذلك بهدف المشاركة الفعالة والعلمية في حل هذه القضية المعقدة حلا سلميا ديموقراطيا، وحتى لاتبقى بؤرة لاختلاق ونشوء الازمات في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم بين القوى الاقليمية والدولية على حساب مصالح شعوب المنطقة.

ثانيا:

العمل على بث روح الاخوة والتعايش السلمي بين الشعب الكوردي والشعوب المجاورة واعتماد الحوار ونشر ثقافة التسامح كوسيلة حضارية ناجحة لحل الخلافات والصراعات بين الامم والشعوب والجماعات البشرية، وضرورة التأكيد على العوامل المشتركة المتمثلة بالدين والتاريخ والثقافة والمصالح المتبادلة بين الشعب الكوردي والشعوب المجاورة. ونبذ اسباب الكراهية والبغضاء بين ابناء هذه الشعوب المتواجدة في هذه المنطقة المهمة من العالم.

ثالثا:

بالنظر للواقع المشترك والثابت بين شعوب المنطقة من حيث عوامل التاريخ والجغرافيا والمصالح المشتركة، ينبغي على القيادات الكوردية الحفاظ على تنظيم حالة من التوازن في التعامل وبناء العلاقات بين القوى الاقليمية والدولية، وان تعمل على الاستفادة من التعاطف الدولي تجاه الشعب الكوردي في هذه المرحلة التاريخية على حل القضية الكوردية في جميع اجزاء كوردستان حلا ديموقراطيا وعادلا بما يحفظ الاستقرار والسلام الاقليمي والدولي، مع المحافظة على علاقات الصداقة والتعاون والمصالح المتبادلة بين الشعب الكوردي والشعوب المجاورة وتخفيف هاجس الخوف لدى القوى الاقليمية ما أمكن الى ذلك سبيلا. اذ ان القوى الدولية انما جاءت الى المنطقة لتحقيق مصالحها الاستراتيجية ولو على حساب الشعوب، وليس لها سياسات ثابتة ودائمة. وعلى القيادات الكوردية ان لا تقع في الفخ مرة اخرى ولا تسمح بتكرار التجارب المأساوية الماضية بحق هذا الشعب.

رابعا:

نتمنى على القيادات الكوردية ان تعمل على اخراج القضية الكوردية من كونها قضية داخلية او اقليمية والتعامل معها في اطار التدخل الانساني فقط، بل جعلها احدى القضايا الدولية والعالمية الحية والعمل على جلب الاهتمام اليها من قبل المحافل والاوساط الدولية والمطالبة بأعطاء صفة المراقب لحكومة اقليم كوردستان في الامم المتحدة.

خامسا:

بالنظر للتطورات والاحداث المهمة التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط بصورة عامة في هذه المرحلة ووجود مشاريع دولية لاحداث تغييرات جذرية في الخارطة السياسية لهذه المنطقة الحساسة من العالم و التحديات المتوقعة التي قد تواجه الشعب الكوردي بسبب تواجده في لب هذه المنطقة التي يطلق عليها الشرق الاوسط الكبير او الجديد، نقترح على حكومة اقليم كوردستان العمل على انشاء مركز اكاديمي لدراسة المشاريع والدراسات المتعلقة بهذه المنطقة ومستقبلها واعداد بحوث ودراسات علمية و موضوعية بالتطورات المتوقعة وتقديم المشورة الضرورية للقيادة السياسية حتى تكون على بينة من امرها في رسم خططها المستقبلية وعلى أساس الفهم الدقيق لمسارات السياسات الدولية حتى لا تتكرر الاخطاء التأريخية الماضية.

والله من وراء القصد

مصادر البحث

اولا/ المصادر باللغة العربية:

1. د.عبد الرحمن قاسملو، كوردستان والاكراد دراسة سياسية اقتصادية، المؤسسة اللبنانية للنشر –بيروت.
2. جلال الطالباني كوردستان والحركة التحررية الكوردية، الطبعة الثانية/1971، دار الطليعة للطباعة والنشر –بيروت
3. مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية، الجزء الثالث ثورة ايلول 1961–1975، اربيل 2002.
4. محسن محمد المتولي، كرد العراق منذ الحرب العالمية الاولى وحتى سقوط الملكية 1914 – 1958، الطبعة الاولى2001–1422، الدار العربية للموسوعات.
5. ماجد عبد الرضا، المسألة الكوردية في العراق، منشورات مكتبة بغداد 1970.
6. ازاد سعيد سمو، اليزيدية من خلال نصوصها المقدسة، الطبعة الاولى 1422هـ/2001م، المكتب الاسلامي
7. محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، الجزء الثاني، المجلد/5–6، الطبعة السادسة، 1421هـ–2000م.
8. جرجيس فتح الله، ثورة الشيخ عبيدالله النهري، دار اراس للطباعة والنشر، الطبعة الثانية 2001.
9. توماس بوا، تاريخ الاكراد، دار الفكر، دمشق، الطبعة الاولى\2000، ترجمة تيسير ميرخان.
10. د. عثمان علي، دراسات في الحركة الكوردية المعاصرة/1833–1946، الطبعة الاولى 2003م–1412هـ، مطبعة الثقافة اربيل.
11. م.س لازاريف، المسألة الكوردية/1891–1917، الطبعة الاولى سليمانية/2001، مركز الدراسات الستراتيجية.
12. د. عزيز الحاج، القضية الكوردية في العشرينات، المؤسسة العربية للنشر الطبعة الاولى 1984.
13. برهان ياسين، كوردستان في سياسة القوى العظمى، الطبعة الاولى 2002–دهوك.

14. د.فؤاد حمة خورشيد، القضية الكوردية والمؤتمرات الدولية، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، الطبعة الاولى 2001 اربيل.
15. د.حامد محمود عيسى، القضية الكوردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الامريكي 1914-2004، الطبعة الاولى 2005، مطبعة مدبولي.
16. صلاح سعدالله، المسألة الكوردية في العراق الطبعة الاولى 2005، مطبعة مدبولي/ القاهرة.
17. ماريون فاروق سلوغلت و بيتر سلوغلت، من الثورة الى الدكتاتورية العراق منذ 1958، ترجمة مالك النبراس، منشورات الجمل/2003.

18. ليام اندرسن و غاريت ستانسلفيد، عراق المستقبل دكتاتورية ديموقراطية ام تقسيم؟، ترجمة ق-بدر

مراجعة ماجد شبر، الطبعة الاولى/2005، شركة دار الوراق للنشر لندن.

19. باسيل نيكيتين، الكورد دراسة سوسيولوجية وتاريخية، باللغة الفرنسية، تقديم لويس ماسينيون، ترجمة د.نوري الطالباني، الطبعة الثالثة 2004 اربيل.
20. عزيز حسن البارزاني، الحركة القومية الكوردية التحررية في كوردستان العراق 1931-1958، الطبعة الاولى/1998، مطبعة خبات-دهوك.
21. حبيب محمد كريم، تاريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني/العراق في محطات رئيسية (1946-1993)، مطبعة خبات دهوك.
22. د . سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكوردية 1958-1970، لندن/1990.
23. ديفيد ادامس، الحرب الكوردية وانشقاق 1964، ترجمة د.جرجيس فتح الله، دار اراس لطباعة والنشر الطبعة الثانية اربيل 1999.
24. شلومون نكديمون، الموساد في العراق ودول الجوار، ترجمة بدر العقيلي، الطبعة الثانية/1998، دار القدس-بيروت.
25. جعفر الحسيني، العراق على حافة الهاوية 1968-2002، دار الحكمة-لندن الطبعة الاولى 1424/2003.
26. د.مثنى امين قادر، قضايا القوميات واثرها على العلاقات الدولية القضية الكوردية نموذجا، الطبعة الاولى سليمانية-2003.
27. ديفيد مكدول، تاريخ الاكراد الحديث، ترجمة راج ال محمد، الطبعة الاولى العربية-2004، دار الفارابي.

28. د.فاضل الزهاوي، حرب الخليج وانتفاضة كوردستان العراق، سليمانية-2004.
29. ابو حكمت، مذكرات يوسف حنا يوسف/ القيادي في الحزب الشيوعي العراقي سابقا.
30. د.منذر الفضل، دراسات حول القضية الكوردية ومستقبل العراق، دار اراس للطباعة والنشر-اربيل كوردستان العراق، الطبعة الثانية 2004.
31. د.فيصل شطناوي، حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني، الطبعة الثانية 2001.
32. عبد الرحمن سليمان الزيباري، الوضع القانوني لاقليم كوردستان العراق في ظل قواعد القانون الدولي العام، الطبعة الاولى اربيل 2002.
33. موسوعة مقاتل من الصحراء، الاكراد والمشكلة الكوردية،ثلاث اجزاء من الانترنيت.
34. د.محمد عمر مولود، الفدرالية وامكانية تطبيقها في العراق، الطبعة الاولى/2000، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، مطبعة وزارة التربية -اربيل.
35. موفق بني مرجة، صحوة الرجل المريض-السلطان عبد الحميد الثاني ومشروع الجامعة الاسلامية، مؤسسة صقر الخليج للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت 1984.
36. د.عبدالله العلياوي، كوردستان في عهد الدولة العثمانية 1851-1914، دراسة في التاريخ السياسيي.
37. وليم ايغلتن -جرجيس فتح الله، جمهورية مهاباد 1946 الكوردية، دار اراس للطباعة والنشر، الطبعة الثانية 1999-اربيل.
38. د.سربست توفيق، الفدرالية الكوردستانية والتوقعات المستقبلية، دراسة قانونية، الطبعة الثانية/2002، اقليم كوردستان-اربيل.
39. د.فاروق صادق حيدر، لمحات من مبدأ التدخل في القانون والعلاقات الدولية، الطبعة الاولى/1999، دار الكتب الوطنية بنغازي.
40. د.مهدي جابر مهدي، السيادة والتدخل الانساني، دراسة قانونية، الطبعة الاولى، اربيل كوردستان 2004، مؤسسة OPLC لطباعة والنشر.
41. محمد صالح عقراوي، الكورد والدولة المستقلة وفق المعاهدات والمواثيق الدولية، كوردستان-اربيل، 2005.
42. سرهنك حميد البرزنجي، انتخابات اقليم كوردستان العراق، بين النظرية والتطبيق، دراسة مقارنة، الطبعة الاولى-اربيل-2002.

43.شورش حسن عمر، حقوق الشعب الكوردي في الدساتير العراقية: دراسة تحليلية مقارنة، مركز الدراسات الاستراتيجية، سليمانية/2005.

44.منذر الموصلي، القضية الكوردية في العراق البعث والاكراد، الطبعة الاولى/2000، دار المختار-دمشق.

45.د.نوري الطالباني، منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي، الطبعة الثالثة/اربيل 2004، دار اراس للطباعة والنشر.

46.د.سعد بشير اسكندر، الديمقراطية وحق تقرير المصير القومي: دراسة نظرية وتاريخية مع اشارات خاصة بالمسألة الكوردية، سليمانية/2004.

47.مجلس اوربا: المعاهدات الاوربية لحماية حقوق الانسان، دار العلم للملايين الطبعة الاولى/اب 1989.

48.د.كمال سعدي مصطفى حقوق الانسان ومعاييرها الدولية، اربيل كوردستان العراق، الطبعة الثانية/2005.

49.روبرت اولسن، المسألة الكوردية في العلاقات التركية الايرانية، ترجمة د. محمد احسان رمضان، دار اراس للطباعة والنشر، اربيل كوردستان العراق/2001.

50.د.كونتر دشنر، احفاد صلاح الدين الايوبي، الكورد الشعب الذي يتعرض للخيانة والغدر: ترجمة عبد السلام مصطفى صديق دهوك/1997.

51.مازن بلال، المسألة الكوردية الوهم والحقيقة، الطبعة الاولى 1993، بيروت – لبنان.

52.هوزان سليمان الدوسكي، جمهورية كوردستان دراسة تاريخية-سياسية، الطبعة الاولى/2005، اربيل.

53.د.عبد الستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والاحزاب الكوردية: في نصف قرن 1908-1958، الطبعة الاولى/بغداد 1989-1410.

54.اسماعيل بشكجي، كوردستان مستعمرة دولية: ترجمة زهير عبد الملك/1998.

55.د.كمال امال السبكي، تاريخ ايران السياسي بين الثورتين 1906-1979، عالم المعرفة/ الكويت/1999م/1420هـ.

ثانيا/ المصادر باللغة الكوردية

56. حسين مەدەنی، کوردستان و ستراتیژیەتی دولەتان، چاپی یەکەم-2000.

57. محمد امین زکی، خولاصەیەکی تارخی کورد وکوردستان، بەرگی یەکەم-سلیمانی چاپی یەکەم/2004.

58. شرفخانی بدلیسی، شرفنامە، وەرگێرانی هەژار، چاپی دووەم/1981، چاپخانەی جەواهیری-تاران.

59. کریس کوچیرا، مێژووی کورد لەسەدەی نۆزدەهەم وبیستەمدا، ورگێرانی محمد ریانی-چاپی دووەم، 1396 هـ تاران.

60. رفیق حلمی، یاداشت، بەشی دووەم، کوردستانی عێراق وشۆرشەکانی شیخ محمود، چاپخانەی رۆشنبیری‌و لاوان/1988.

61. مسعود بارزانی، بارزانی وبزوتنەوەی رزگاریخوازی کورد، بەرگی یەکەم/1931-1958، بەرگی دووەم/1958-1961، چاپخانەی (خەبات) دهوك/1998 چاپی یەکەم.

62. عبدالله احمد پشدەری، شۆرشی ئەیلول/1961 دژی رژیمی قاسم، هەولیر/1997، بەشی دووەم.

63. نەوشیروان مستەفا، لەکەناری دانوبەروە بۆخری ناوزەنگ دیوی ناوەرەی رووداوکانی کوردستان، 1975-1978، چاپی دووەم/1997/سلیمانی.

64. فەرید ئەسەسەرد، کوردستان ومەسەلەکانی ئەمنی قەومی، ژمارە/66 سالێ 1998، سلێمانی، چاپی یەکەم، لەبڵاوکراوەکانی سەنتەری کوردستان بۆ دراساتی ستراتیژی.

65. د.عبد الرحمن قاسملو، کورتە مێژووی حزبی دیموکراتی کوردستانی ئیران، چاپی یەکەم 1381- 2002 زاینی.

66. کرمانج گوندی(کریمی سعید مصیفی)، 30 سالێ خەبات و ولاتێکی وێران، 1961-1990.

67. ئەمین قادر مینە، ئەمنی ستراتیژی عێراق وسێ کوچکەی بەعسیان تەرحیل- تەعریب-تەبعیس، لەبلاوکراوەکانی سەنتەری کوردستان بۆ دراساتی ستراتیژی، چاپی یەکەم/1999.

68. بکر حمە صدیق عارف، بیرەوەرەکانی هەڵەبجە، چاپی یەکەم مارس/2004، سلێمانی چاپخانەی کاروان .

69. محمد رۆوف، ئەنفال و رەهەندە سوسیولۆجیەکان، چاپی یەکەم/2005 سلێمانی، ەزارەتی ڕۆشنبیری.

70. کریس کۆچیرا، بزوتنەوەی نەتەوەیی کوردو: هیوای سەربەخۆیی، بەرگی یەکەم، وەرگێڕانی/ئەکرەمی میهرداد، سلێمانی/2002، دزارەتی ڕۆشنبیری.

71. موجتەبا بەرزوویی، بارودۆخی سیاسی کوردستان، 1880-1946، چاپی یەکەم، هەولێر/2005، چاپخانەی وەزاردتی پەروەردە.

72. نصرت الله محمود زادە، مرپیە حلبجە، باللغە الفارسیە.

73. نەوشیروان مستەفا ئەمین، خولانەوە لەناو بازنەدا دیوی ناوەوەی ڕووداوەکانی کوردستانی عێراق، 1984-1988، چاپی دووەم/1999، ناوەندی چاپەمەنی و راگەیاندنی خاك.

74. بەدران احمد حبیب، هەڵبژاردنەکانی کوردستان 19/ئایار/1992 بەڵگە و دەستهاوێژ، چاپی یەکەم، هەولێر، 1998.

75. ابراهیم جلال، خوارووی کوردستان و شۆرشی ئەیلول 1961-1975، چاپی سێیەم/1999، سلێمانی.

76. د. محمد احسان، ململانێ نێودەوڵەتیەکان لەسەدەی بیستەمدا، وەرگێڕانی: ئاسۆ کریم و کامەران احمد، کوردستانی عێراق/2001.

ثالثا/ المجلات

77. مجلة (نداء الحق/بانگى هەق) العدد 12-13، ديسمبر/1994، التي تصدرها الرابطة الاسلامية الكوردية.

78. مجلة لواء الاسلام المصرية، العدد الاول، السنة 43 ابريل/1988.

79. مجلة حلبجة، العدد الاول 1988، التي يصدرها فرع الرابع الرابطة الاسلامية الكوردية في السويد.

80. مجلة سردم العربي، العدد/5، صيف/2004، مجلة فصلية ثقافية عامة-سليمانية.

81. مجلة (النفير)، العدد الرابع ذو الحجة 1409هـ/1989م، ملف خاص حول فاجعة حلبجة-الصادرة عن الحركة الاسلامية في كوردستان العراق مكتب بيشاور-باكستان.

82. گۆڤارى سەنتەرى برايەتى سالى چوارەم ژمارە/19 بەهارى/2001، دەزگاى رۆژنامەنووسى برايەتى وخەبات دەريدەكات/هەولێر.

The Kurdish People and the International Policies in the Twentieth Century

Iraqi Kurdistan as an Example

Analytic, Critical Research

Prepared by:
Hadi Ali

رقم الأيداع ٢١٩ لسنة ٢٠٠٨
مطبعة سيما - السليمانية